



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه اجمعين محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول العبد المكين  
 احمد بن زين الدين الكاتب لما اذ لم رايته كثرة الاختلاف بيني على ثمانية اكثر طرق الكسرة للدال  
 وكيفية الحرام والامثال استبان طوكثرة القيد والقيد بين الاخباريين والاصوليين وكثرة وقوع كل في  
 الاخر حتى اشتهر بهم اى المستمع اى من نسبة بعضهم الى بعض الكفر والضللال واصل الاختلاف اختلف  
 الطابع واللاطوار بين المقاصد والافراد واظهر الثقيل ما استنبطوا واضروا لان اى لم ينقص كل  
 لم ينقص اى كيف على تدريجي ولكن اخذ من هذا ضعف ومن هذا ضعف من جأ اى ثمانية الثقيل فضلا  
 منه سبعة بالترتيب والترتيب في التعريف ليلك من ملك عن بيته ويحيى من حي عن بيته واصل ذلك ما قيل  
 ان الكاتب بالتدوينى طبع الكاتب بالتدوينى فكل ان الكاتب بالتدوينى فيه الحكم والظاهر واهل به  
 والمجمل والخاص والعام والخاص والمنسوخ والمنسوخ وحرف كان حرفا واخر التميم الى غير ذلك كذا  
 في الكاتب بالتدوينى ففى الناس الحكم وهذا لا يتفرق فلو ان الحكم وفيه الظاهر وهذا لا يمكن قد علم  
 من الكاتب وان كان يمكنه ادراك الحكم وتخصيصه وفيه ثمة به وهذا لا يمكن نفس الالباب من من ايج وكلام  
 الدال ان له الحجة الباقية فلا تترك اصداء الدال يعرفه اى في نفسه قبله لا يقيد ولا يحد فخرى الاختلاف الدال  
 على الاختلاف الثقيل وكان ما وقع فيه الاختلاف باعتبار الخلفين وكثرة الاختلاف في مسئلة الاجتماع  
 حتى مثله الدال وطبق الاصطفاة واكثر منكروه انقضى الدال حتى دخلت الحجة على كثير من القائلين به  
 لكثرة اير لو هم للاجماع في المعارضات في المواضع الكثيرة المتكاثرة من كلام العلى من يتبع به ويستغل القائلون  
 بنقص ماير وعليهم وما در الزمان بالناس فلو ان الكاتب س ووقع عليهم اللبس حتى وجدنا من يتبع به  
 للغير كثير منهم للاجماع ولا ما ارادوا العلى به ولا يدفع ماير وعليه وكل طاهر الزمان غطت الشبهة وما دخل  
 لان من تاخر لا يعرف من التمسك به الا ما قد يستفيد من كلامه اضم ولم يتقوا مع العلم الاصولي لم ينظر دابر بدي  
 المصوب الى زمانه او هو سنة اى سنة عشرة بعد المائة والالف حتى بلغ ما هو زماننا اى الى الانهم في  
 ذلك اذا اكلوا ينظرون الى ما في قلوبهم وقد سرت هذا الدال العوضات كثيرة في الفرقين ولقد كنت اسمع



بعض أهل الأخبار ينفق خضرة للبارية عظم برهان فذلك بعض أهل الاصول فيسبغهم باليسع ووصول الى  
محمود وبراخاطب بعض الفقهائي فوجدته لا يفهم ما يقول ولما اوقاف فاجبت ان اكتب كلاما في هذا  
في ذات مدحجية وقوعه وامكان العلم يكون دليلا ولا الاستبصار وعمود ميزان قسط ليس فيه كمال  
طريق قصد واضع ليس عليه بخار وحينئذ نور نفسي ببرقة لعب ثمر الدخيل كما سنا ببرقة يد حبب الى الصبا فكتبت  
هذا الرسالة على تفتت بال وصدور ارتجاف وتفتت فكر لا يسع فيه المعاني في ذلك النوال وادوعتها صليح الاستدلال  
على ذلك بالادلة العقلية والنقلية مقتصر على البعض خوف اللطافة والملاحة وانما كتبتها لما كان اجدال  
بالمقابلة لكي لا يقطع العذر لان اني بلا ريب معناه عند الخاطب اذا كانت الشبهة قد سبق اليه  
لمكتونها ولا يدرك ان رآته من غير ما يكون من الكفاي لان يمكنه الحوا المراجعة وان ما من حلوالة فستقر على  
الذي سبق في هذا الشبهة بخلاف الخطي لان قد يدرك من غير ان يدرك معناه ويغني قبح ان يفهم  
مراده وموداه وقد يقبل في الكلام مع غيبة صاحبه بالالتفات مع حضوره ولا اورد في رآته تلك الشبهة  
المراد ما اورد ما اورد العلى لانهم تغذهم الله برضوانه وان كانوا عرفوا الكسالى لانهم كانوا في زمان ليس  
فيه على ما صلوا التباس فوردوا في كتبهم في الاصول ولم يقرروا ما خذوا لعدم ايقنة في ذلك الزمان  
المذكور ولانهم سلكوا الاستدلال بطريق المجمل التي هي حسي لا يتبين بانهم على الظاهر لا بل التبيين و  
الوضوح وهي لا تقطع العذر لان اذا كانت مستندة على المقدمات الضرورية اولى وهي في هذا المسئلة  
ليست محتاجة في جميع اني ما فلا تكلم تقطع العذر بخلاف طريق الحكمة والموعظة الحسنة لان طرق الاستدلال  
ثلاثة فاستاذ في السبيل ربي بالحكمة والموعظة الحسنة وهو الذي لا يدرك بعض الذوق والموعظة الحسنة هو  
الالزام باقية السلامه كما في سنان كي كما في بغية كذب وان كي صلا في يصيبكم بعض الذين يعيدكم وجاهلهم  
بالتي هي حسي وهو معروف وفي الثلاثة الطرق هي التي رايتها في قوله تعالى ايضا ومن الناس من يجادل  
في الله بغير علم ولا يدرك ولكن بسيرة فاعلم هي المجمل التي هي حسي اذا كانت بالضرورة وبما  
والهدى هي الحكمة والكتب بالخير هي الموعظة الحسنة والعلى رجم الله من يذكر من دبير المجمل التي للوضوح لانه  
للخير المخرج المخرج كالموعظة الحسنة ولانها غير مستنيرة بالحكمة فانه من بعدهم ولم يعرف ما خذهم فافرض بعض

عارض غير عارض بل خذوا جاب من لا يعرف الجواب بل لا يجوز المستوفى لم يذكره الله بكنهه كذا  
 ذكر وبعضه يمكن كافي كذا عارض وهذا الجيب لا يعرف الحكم ولقد اختلفت الامور في اكثر الموارد ما اورده العبد  
 في حاشية الاختصار على طريقة الجاهل الذي لا يميز كلامهم جاريا في البيان على سبيل التقييم او مر لوابه بعض التفهيم  
 مستقلة على مقدمة وسبعة مضود وفاتحة فيها تدبير فالتقدم في تعريف اللامع وبیان الملو منه الفصل  
 الاول في القسم الاول منه وهو اللامع الضرر من الحق السليم والفضل الذي في نفسه القسم الثاني منه وهو اللامع  
 من الفرق الحقة الفصل الثاني في القسم الثاني منه وهو اللامع المشهور والفضل الرابع في القسم  
 الرابع منه وهو اللامع المركب والفضل الخامس في القسم الخامس منه وهو اللامع المنقول الفصل  
 السادس في القسم السادس منه وهو اللامع المحذور والفضل السابع في القسم السابع منه وهو اللامع  
 المسكوت والى ثمة في المكان وقوة الامكان العلم به وحجته والتدبير في نفسه ما ذكره شيخنا محمد القابضة من حجج  
 ان في حجة اللامع وجوابه وكل ما عليها بايأسه ويحول فيه تقيي حجة اللامع فاقول وبالله استعول  
 المعنى في تعريف اللامع وبیان الملو منه اعلم ان اللامع لغة يطلق على الغرض كما قال الله تعالى فاجمعوا  
 امركم ما خذوا ما من قولهم امرهم جميع امستور ومكتوم او من جمع اختلاف الناقه اضر ما كانهم ضمو اراهم بعضها  
 على بعض او شتر واذا جمع اراهم عما ينقضها او من اجمع وهو يالف المتوقى اراهم اراهم وعمل الاتفاق  
 وهو ما خذوا منه ايقن من قولهم اجمعوا ارضاء وادور جمع كما يقال البني الرجز واطر ارضاء البني وذا امر  
 واصطلاح الاتفاق جماعة اصدى الموصوع قطعا غير معلوم بعينه على امر من الامور وقولنا غير معلوم بعينه  
 ليجوز حاله بعينه لانه اذا علم بعينه كان قوله خبرا لم يكن اجماعا اذ لا عبرة بالاتفاق ما لم يكن احد المتفقين  
 واما قوله منقذ فهو خبر فان شاذ به اسن على كماله امره بشي يعين العبد عليه لم ينفعه والامكان حجة عليه  
 فيبرط منها الا اني لف الكتاب المجمع عليه على تأويله ولا استه التي لا اختلاف فيها والآثاره  
 خبر او من امره وله عندنا ترجيح والادوية القوم والاشهد العقد المحدث بمرته والادوية اجماع  
 او اصد تحقيق لا يصلح ذلك المعارض للادراج عنه المغير ذلك من التراجع وانما حكمنا به اذا كان في حجة  
 فاليقين قطعا غير معلوم بشي كان ذلك حجة بقوله مع اقوالهم اذا لم يتعين لوجه القضي للحجة وهو قول الموصوع



وانما المنع وهو احتمال النقيض على نفسه وعلى شيعته واحتمال اربعة احد سبعين المخرج كادرا  
 المصينة الاحتمال والصفاء البصائر وغير ما من قوله ثم انما الحكم بالكلية واريد بها احد سبعين  
 وجهها لم يخرج كل منها المخرج وقوله ثم انتم افقوا اناس ما عرفتم معايش كلامنا انما نتكلم بالكلية لها سبعون  
 وجهها ان شئت اخذت هذا وان شئت اخذت هذا وقوله ثم انما لا لغة الرجل من شيعته فيها  
 حتى يلج ويصرف اللحن في اخر حتى يكون محمدا وهي امنا لها دالة على ان المراجع كلامهم ثم ليس  
 لكفر خافض وانما قصيد الكسبي من خصوصية كلامه معلوم لكثرة الاحتمالات منه فاذا كان هكذا اسلم  
 للادعاء بقطع برلوهم ثم اذا انفرد قولهم ولهذا اختلف الروايات عنهم ظاهرا وبروق منهم ذلك في نسخة  
 الواحد في المكان الواحد وحينئذ فهم الى ارجح والتوصد اليه بكلامه وسيله ولو علم مرلوهم من قولهم  
 دليل لاكتفي كل احد بكلامه روايته حصص التيقن او الظن الذي يصدر اقواله منه بصريح در فوا عنهم خلفت  
 او اتفقت والواقع ان مرلوهم اذا انفرد في تعليم لا يعرف للاباء او اعليه ان رواه اليه ذلك  
 والكترة معلومة عند اهل العلم بخلاف ما اذا كان كلامه المصوغ في جملة كلام غيره فانه يكون حكم  
 كلام غيره فلا يبريد غير ما تريد اجماعة التي هو من جملتهم لعدم المنع الموجب لمخالفة الظاهر كما قد وجه  
 المقضي وهو قول الحق وحفظه على امله لتلايه تفتح عنهم واللاكان مغويا بالباطل والخطا ولو ارادوا  
 ما ارادوا ما دخل قوله في جملة اقوالهم لما قد وقن انه لو علم قوله بعينه لم يكن حجة الا بتلك الشروط  
 مرد على من توهم ذلك من اهل الاصول معنى لم يكن فيه قدم راسخ وعلى من عترض من اهل الاخبار  
 على قول العلوي بان قالوا اذ علم انه فيهم كان قوله ثم هو اوجه للاجماع والواجب ما قد من ان قوله  
 اذ علم بعينه كان خبرا لا يزيد على قوله الذي عنده وقد اتفقت على انه لا يتبعون العبد الا بتلك  
 الشروط بخلاف ما اذا كان في جملتهم غير متبعين لاتباعه انه اذا كان قوله مطابقا لقول متفقين  
 كان قوله هو اوجه وان علم بعينه لا يقيم الخطا الاحتمالات المذكورة لموافقة ادراك المتفقين  
 فلا معنى للاستدلال على عدم شخصه للامثول انما يتم ما ذكرتم اذ لم يوجد في له او وجد في له وقد نقض  
 صريح بطلان ذلك المخالف ولكنه في امر ضروري لا ينكره احدا ما اذا وجد في له ولم يظهر نقض

على نفيه فان قوله لا يكون حجة قطعه للاختلال لا للبشر وط الراسخ فان قيل واذا كان الامر كما نصي قلتم  
من عدم التعيين فلا يخلو اما ان ينقص عن نفي الخلف او لا فان نقص فالجزم في نفيه وقوله وان لم ينقص  
لم يكن حجة فلا تنبئ للامجاع حجة لاحتمالنا اذا لم ينظر لنقص عن نفي قول الخلف لا يكون حجة للبشر وط  
التراسخ كما اذا قلنا كان قوله ظاهرا مستغيبا للاختلال لا لبقة اما اذا لم يكن ظاهرا مستغيبا فانه يكون  
في ضمن احوال من وافهم حجة لعدم الاحتمالات والموافقة المذكورة الموجبة لتوافق الظاهر للباطن <sup>الموجبة</sup>  
لنفي الاحتمالات فتفهم ما ذكرناه وما ذكره فهذا معنى ما نريد من الامجاع حيث يطبق سواء كان طريق  
اثباته مسئلة استدلالية عليها انفي ام الظن ويأتي بيان ما يحتاج اليه فيما يراد منه زائدا على ما ذكر  
فما مر فيه والحمد لله وحده الفصل الاول في احتمال الاول من الامجاع وهو الامجاع الضرر من المسلمين  
الفصل الثاني في احتمال الثاني منه وهو الامجاع من الفرق المختلفة وهذا ان القسم من الامجاع لا خلاف  
في حجتها عندنا لتحقيق دخول المعصوم في جملة اقوالهم وكل ما مناه مع بعض مناهل التي جاز ان يقع الامجاع في  
المحنة واثبات حجية اذ ليس كل مناهل العلة فلهذا لم ينهك عليه **الفصل الثالث** في القسم الثاني وهو  
الاشهر وهو ان يعلم كون قول المعصوم في جملة القول مشهور وذلك اذا لم يوجد قنينة من ان راسخ  
صارقة عن مشهور بعبارة او استرة كاللوت والقولان او الروايات في جميع مراتب التراسخ المعبرة  
ولم يكن للقول المشهور او الخبر المشهور او الامر مرجح لغيره لان احدها مشهور بين الاصحاب والاخر  
غير مشهور فان الاخذ بالمشهور متعين لان الامام ع قد نص على الاخذ بالمشهور اذا لم يكن مرجح لاحدهما  
واذا قلنا متعين الاخذ بالمشهور اذا لم يكن ذلك المتعين الا لضرورة ع على الاخذ بذلك المشهور ولم يكن  
النص منه على ذلك للدخول قوله ع في جملة قول مشهور وعلمه متعين ذلك عدم المرجح ولهذا امر به واه  
اجلها كما في مقبوله عمر بن خطبة حيث قال ينظر ما كان من روايتهما في ذلك الذي حكاه الجمع عليه هي اصحابك  
فيؤخذ به من حكاهما ويترك الشك الذي ليس مشهور عند اصحابك فالجمع عليه لا يري فيه فذلك في مرقاة  
زرارة عن قوله ع هذا مشهور بين اصحابك وروايتهم النادر فان الجمع عليه لا يري فيه في المروية المشهورة  
ضمن المشهور محب عليه انه لا يري فيه ولا يكون كذلك مع تجويز خروج قول المعصوم وانفاده عنهم ولا يمكن



ولعلكم العلم بذلك مجرد الشهرة اذ يرتب شهرة ولا اصل له ما يمكن على انما الذي ذكرنا لا نقول ما الفرق بين  
 المشهورات والمشهور الذلل للاصل وكل منها مشهور مع انتم قلتم انه لا مرجع للمشهورات الا انه مشهور وهذا  
 معنى مجرد الشهرة لا نقول الفرق بينهما ان المشهورات لا يغير استنباطها بعد استغراق وسعها على صافي عنه  
 بخلاف الاخرفانه اذ استغراق وسعها وجبته احكم ان يقع على الصارفة عنه والالكان حجة كالاول والاعمال  
 لعدم الوقوله ثم هذا مشهور بين اصحابك ان هذا المشهور الذلل سواه معي عليه انه متفق عليه في الرواية لان  
 المراد للناس رايقه راو المشهور وهذا لا يمكن في كونه اجماعا وهو غير ما تريدون لان نقول انه يات في  
 ان الرواية اذا اخذها عن الراوي فان كان ذلك لانها لم تقع عند اهل العلم الاوسطه اولان عند اهل العلم  
 منها اول عدم معرفة الحكم منها لا يكون ذلك مرجح وان كانت عند اصحابه ولا معارض لها او منها فاعلم  
 ببروامة لانه فاسق على ما يات في تفصيله ان شاء الله فتم حجة ما بنينا عليه كلامنا من ان المراد بالمشهور في العلم  
 ولا نقول ان قولكم اذ لم يكن مرجح خلاف ما في الرواية فانه بعد النص على المشهور جبرها لو كان مشهور  
 العرض على الكذب والتمسك وخلاف اجماعه لان نقول اننا قد ذهبنا اذ كان احدهما مشهورا لا اذا  
 كانا مشهورين فانما اذا كانا مشهورين لا بد من الترجيح بينهما كما لو فرض اجماعا اذ لا تزيد الشهرة على  
 وانا قد تبين الاخذ بالمشهور اذ الم ينصب الامام العالم بدخل قوله في مشهور ووجهه عنه قرينة تدل على  
 بالاستنباط على قوله خروج عن المشهور فانهم قد اهلوا الدين لاهل الاستيفاع والتبيين فيما كان في المسئلة  
 قولان او اكثر فلا بد ان يرضوا دليله في اخبارهم وارثهم اتم وهدايتهم تقريرا او توكيدا تدل على ان حكمهم  
 وقولهم المعاني الذم هو دينهم في قول من تفقده من اهل الاستنباط ووجه التمسك ان لم يكن اهل الاستنباط في  
 استغراق وسعها من اهل الاستيفاع والاستنباط في كنف ذلك الدين المعاني لدخول قول الموصوم عنه في  
 حمله قول من الدقوال او المعاني لوجهه بالتبيين الذي لا يكتفي النقيض عند ذلك الوقت لا مطلقا ولا  
 نفس الامر لجاز ظهور ذلك الدين صحة له وهو الاجماع بقول مطلق وهذا هو الفرق بين قولكم بحجة الاجماع  
 مشهور وبين قولكم نقول بان مجرد الشهرة اجماع من حيث هو لاخذ بالشهرة لما قلنا وهو مشهور  
 ولا اصل له وان لم يغير عن ذلك فسيلا في الحكم على ما يقضي من الحكم الظني فيكم باقرظونه ان قد وردت وان قد

لوح بالاول والاخص الطعن فهو المتروك الذي يقتضيه عدم اى شبهة الى العدم ومقتضاه وكما طمع اى شبهة كذب  
 ويترجم الطعان والمتروك ما قلنا لتعيين ذلك عليه لئلا يظن الطاهر والظن من حيث ما قيل على غير الصواب  
 من النقيض ولو مطلقا ولا يكون للملك في الاتبعين العدم على الاصح لا على ظاهره بعبارة ما قلناه في كثير من  
 كتب الذين لا ينفع العدول عنه كما ثبتت اليه الا انه وشهد له صحيح الاعتبار الذي ليس عليه غير ثم اذا  
 صرح له دعوى الاتبعين لتعيين الدين على وجه قوله او خروجه من بيان وهو انه ان كان ذلك بين مشهور  
 ونامر ولم يجد قرينة ولا دليل على دخول قوله في النامر وخروجه من المشهور بل كان الدين على ذلك  
 كما بيناه كان المشهور هو الجمع عليه لكشفه عن دخول قول المصوغ لانه انما قد خذ ما استمر به اصحاب  
 لدخول قوله في جملة اقوالهم ولعل بان الحق هو قوله لانه ان لم يدخل في ذلك المشهور الذي خرجت عنه القبول  
 في الحق على تقوية والميل اليه ما لم يكن صار في حق من ذلك لان الاكثر في الغالب العدم في الحق مع الاقرار  
 عن الحكم عن الاما لا بد من وجوب بعض النصوص الكثيرة المذكورة في ذلك المشهور المذكور قوله  
 وجب عليه الضمان عن المشهور والاكهان امر بغير قوله لانه قد خذ ما استمر به وهو في الواقع خارج  
 عما استمر فيكون مغاير بالباطل وقبح ذلك منه في ذلك الله سبحانه اذ هو عليه الحق في طهرهم تطهير ايضا  
 يكون الدين ناقضا اذ كل الذي لضمانه الصارفة اذ لم يكن داخل في المشهور ولا في ما بعد امر الله  
 به اذ اعدم الترجيع بدون نقيض وهذا هو الاتبع المشهور ولا يكون منه اجماع في وقت واحد ومكان  
 واحد نعم قد يعاقب ويتعاضد مع اختلاف الزمان والمكان واستمر فيه ما بيننا كعبية من ان الدين  
 القاطع الدال على دخول قوله في مشهور انما هو باعتبار تعيين المستوضح للمعني لا باعتبار نفس الامر  
 في هذا المستمر ان التعريف في الغالب جارية بالاقصا استقصا يقتضي وصف المكلفين في مكان دون  
 اخر اذ في ان دون اخر غير ما يقتضيه الوصف في ذلك الزمان وذلك المكان واما حكم الله الواحد الذي  
 لا يختلف ابدانا في بقاء حكم الله هذا المقدار المتكبر وقد يخالفه واللامع عن الحكم انما الاول الواقع  
 الذي لا يختلف فانه في نفس الامر به العدم في كل حال مادامت دولة الضلال لا اذا انقضى الامة  
 على خلاف الحكم الذي لا يختلف فانه يتعين في العدم ولم تقتض الحكمة عمدا بلفظه الا عن الحكم المختلف



اذا اقتضى الوقت ذلك بشرط ان يكون عامر بالواقع من الفرقة المحقة للملاية ترفع الحق عن اهل الله  
 كطيف من ركنا من سائر الدوال وذلك يخرج منه عن حساب الصلح الرعية كما هو الصلح وانه انما لا يخرج  
 الا في الصلح واما ان في المسكن فالحق الذي هم ابواب الحق ووساطة بينه وبين غنى الذين امرهم غنى  
 ورعيته بالحد عنهم والافتاء بهم كما ان رايه سخي بقوله ثم وجدنا بينهم وبين القراني الذين باركنا فيما نرى  
 ظاهرة فالقراني يبارك الله فيها ال محمد عليه وسلم والقراني الذي هو هم العلي اث رايهم وقدرا  
 فيها ليس بان يأخذ مقلدوهم الذين هم غنى اللامع عنهم ما يتحول اليه من اللطيف وان خالفوا اللان  
 الاختلاف اذ وقع اللامع بينهم ابقاء لهم فم مكلفون به وهو كما قد يطابق الدال وقد خالفه فان حصل  
 مانع من العمل بالحكم الاول الواقع الذي لا يختلف وجه عليه العبد به ووجب عليه بداية الوسايط اليه  
 بوقوع الاتفاق اذ الاجتماع وذلك حسب الامكان ويجب في الكلمة اصابة بعض العلي من ابواب اللامع ووجه  
 له ولو من ثم يعتبر بعد الملاية يخرج الحق من الفرقة المحقة الذي لا يزل الون على الحق حتى تقوم الاستخوان حصل  
 مانع من العمل بالحكم الاول بحيث يلزم منه استيعاب الفرقة المحقة كان كطيف فيافية النجاة وكان  
 على اللامع ان يخرج في ذلك في الظاهر ان كان ظاهرا مع شيعة بان يكون في حجة القائلين بذلك الحكم  
 ويزمه العمل بذلك الحكم الواقع لنفسه باطن او كان مستترا حفظا لوجه النوع المتوقف على وقوع الحق فيه  
 في الجملة ولا بد من شيعة من موافق له في ذلك الحكم الواقع ويكون بذلك مستترا كما به عما او متروك  
 القول بالنسبة المشهورة لوجوب البصاف في شئ ما انصف المتبوع ولو من واحد من ذلك  
 النوع لتحقيق التبوعية ويكون في الظاهر على الذي لا يمنع من ظهوره مانع مع المشهور شيعة وعليه  
 اللامعات والاشياء استلزام ذلك المشهور بحيث كيد له الكسب ما تحقق دخول قوله الذي في قوله اول  
 المشهور بحيث يتجه ودعوى الاجماع من المشهور لكنه من دخول قوله انما اذ ليس جائز ان يخبر قوله المشهور  
 قوله واللا نصيب الصارف ولكن عليه ثمة سلوكه على الحكم الذي هو مادام المانع العمل بقرع الجازات  
 الحقيقة اربا بقرع الاحكام المالك الواقع الاول فيكون مادام المانع ظاهرا القول مع اهل القول الظاهر  
 مستتر العمل بالحكم الواقع الذي لا يختلف مع بعض شيعة مستترا ومتروك القول وربما زال المانع او حذر مانع

اخر مغاير لذلك الى نعت وقت اخر في تغير الوضع والمكان المفسر بقوله في مشهورين الذين يمكن  
 كل منها وعور الاجتماع فانها لا يكونان في وقت واحد مكان واحد ولا في نفس عيني اتصالها فان قلت قد يتعاقب  
 يتعكس مع اختلاف الزمان والمكان ولا يكون عينا منع التعكس المذكور في الاجتماع المركب ببناءه وعلى الامام اثر  
 العلى من فرقة وشيعة على اى لتي هي على اى تعليمها المسلوكة طريقتهم واصابة بعض منهم ولو واحد اعلم فحين  
 بنصب دليل على عدم لمة منهم في الاختلاف والاصابة كما قاله جعفر بن محمد لعبد بن زرارة على ما رواه الكشي قال  
 والذين خلفتكم هم منكم الذين استرعا الله امر غنم فان تفرق بيننا لم تسمع وجمع بيننا لم تسمع فلو كان  
 قال ان الارض لا تخلو الا فيها امامكم ما انزلوا المؤمنين ردتهم وان نقصوا اهلهم شيئا الله لم يسمع ما نقصت  
 ولكن به ضيف فانه من اسرار الحق والكبريت للامر وادله ما ذكرناه يطول فيها الكلام الا انها مذكورة في طلب من نظرها  
 فاذا عرفت ما اثرنا اليك فظهر لك انه قد يتحقق الاجتماع لمشهورين في المتقدمين ويتحقق في غيرهم في غيرهم  
 لا متصل بل فاذا رايت ذلك في كتب العلى فلات مع التعليل ادهم او تنسبه الى اخذه وهو عدم الضبط  
 والاعجاز في مكانه بنظره كماله في هذا وفيك وان اقول له كما قال في غير عن ثقت المعاد من  
 مواضعها وما عسى اذا لم تفهم البقرة والوجه في ذلك اقول له كما قال في هذا اقول الصبح ليدرس  
 ايعر الناظرون عن الضياء هذا اذا كان في قولين مشهورين في رواية الكشي ككبركان في قولين مشهورين  
 وان لم يت ويا جسد المستوح الذي لا يقطع على دخول قوله المعصوم في هذا احد ما عسى ان يدعى الاجتماع  
 لكشف عن دخول قوله المعصوم في هذا هو الاجتماع المحصل كايته وهو حجة المستوح قاطعة تبين العمد عليه  
 الا انه لا يكون حجة على من لا يعرف عن ذلك الذي هو هذا الاجتماع كثير في الاصل وحيث ان منهم من يدعى الاجتماع  
 كحديث بسو يدعى الاجتماع على الكشي في اخر فليعلم عليه من لا يعلم ذلك جهلا منه بالامر واتباعه لا واولا  
 بالاعلم وتكذيبه بالمدعى عليه ولا يات به دليل وقد يكون اجاعا العالم المثلثان ليس تحصلين بروق يكون  
 احدهما محصلا والاخر منقول ومشهور بانها على ما حققناه وبيته ايضا يتحقق ذلك ويحذر بعض الفضلاء  
 لتدبير الاجتماعات المختلفة بان قام معنا كغير انهم رجم الله من اننا نقلوا الاجتماعات المختلفة عن قلوبهم  
 فيا اذا كان الحكم مسندة خبران في وقت فيها جميع التراجع كحيث كان الحكم عندهم الاخذ بها كانت من



باجل التسليم فاذا اخذ قوم خبر من باب التسليم كان حكمه لازما لهم مادام است ومن جميع الوجوه متوجها  
وهم حاكول ملقبه الاخر مجموعون على صحة ما اخذ به الاولون فاذا انفردوا عنهم قيل اصدوا وادعوا الى ذلك  
فهو وادعوا الى الاجتماع على القول الاخر كان حلالا لكل قوت جمع على صحة ولا يفي فيه لان الخبرين  
اليهما است وبي من جميع الوجوه في جميع التراجع لانيهما يوجبان فضلا عن ان بلغنا الكثرة المنة المنة  
يكثر نقد العلى الاجتماع عن احوال الاخذين بهما من باب التسليم وعندنا لم استشهد في الذكر باجماعهم  
المشهور اجماعا او لعدم الظفر على دعوى الاجتماع بالحق او بغيره او بغيره على وجه يمكن جماعته لدعوى الاجتماع  
وان بعد اوارلو تم الاجتماع على رواية معينة تدوينهم في كتبهم منسوبا الى الائمة عنهم واما ذلك وهو غلط  
واه يعين انصوم على معارضة الاجتماع وبالطال كمالا يفي على من تتبع كلامهم فانهم كثيرا ما يتكلمون بمثل هذا  
فان الداعي اذا احتمل انهم يسمون بشهرة اجماعهم كان عملهم في اجماعهم على مجرد شهرة لا غير انهم قد  
من مذاهبهم انهم يطعنون على اهل الخلاف حيث لم يشترطوا دخول المصوم في الاجتماع وانا نقول ان تحقق  
باتفاق المجتهدين فهم على ما احسن طريقة من الفرق الحققة لانهم انما يدعون الاجتماع من دعوى الاتفاق  
مع الشهرة واصحابنا انما يريدون بالاجماع ما يتحقق باتفاق جماعة يعلم دخول قول المصوم في قولهم قطعا  
ويكون غير معلوم بعينه ونسبه ولان لا يكون في جملة المتفقين وهو النسب يجوز ان يكون هو الامة  
فلا يكون شهرة عندهم اجماع الامة الخوا الذي يسمع منا واما قوله او لعدم الظفر بالحق الى اخره فيا  
في خلاف كلامنا جوابه وبانه من انه قد يكون ذلك كاشفا لدخل قوله في بعض الاحوال فيتحقق الاجتماع  
في فصول ذلك المسمى وان امكن في بعض الافراد دائرة كمن لا يجد عليه هو كثير الوقوع بل الاول  
كما هو رواية ان يحذر ذلك على كون احد الاجماع على محصل مثلا والاخر منقولا ولم يثبت عند غير المصطلح  
الصام المصطلح بفتح الصام ولعل المنقول انما يخصصه في كلامه او لم يثبت المنقول عند غير المجتبى بفتح  
على مدعى الاجتماع بعد تحقق الاجتماع حتى يبرر مع وجوه الخلف مع قيام الاحتمال في غيره بغيره  
على خلاف المشهور في الموارد كما وقع من ائمة الهدى واعلام التفرص لانه يعلم انهم جميعا كما هو مورد  
من كثير من انارهم من دعوى الاجتماع والاجماع يبرر مع وجوه الخلاف اذا قام الدليل القطع على المدعى

كان من احد الادلة انما انما لم يرد بها سابقا ومن ذلك ما ثبت رايه الهام عن رايه انما الله هو ارجح  
بالاجماع كما يظهر من تتبع كلامه هناك فان قيل انما كان ذلك هناك لانه قد سبق بان الرد على القائل الذين  
يعتقدون الاجماع فلا يكون الاجماع به دليلا على حجية قلنا انما ازلوا ما ليس بصدوقا عن الشيعة الذين  
منه الذين فيهم اهل البيت فاما لا يعلق له مع العامة بوجه كما في رواية الاجماع الدنية فاما  
وذكره للاجماع الا انه لا ينافي ما قلنا لان المراد منه حجية الاجماع غاية ما في ابي بنعم يعقودون اجماع الامة وكفى  
نفعنا للاجماع الكاشف عن قول المعصوم وهذا هو الصواب اتفاق كثير من معلميهم ليس فيهم من يقول ان يكون  
الامام لا يكون ذلك حجة عندنا فخر الاستدلال بالاجماع المعبر وهو دليل على حجية الاجماع المعبر وبطلان  
ما خلفه ومن تترك كلامه عن عرفنا قلنا وكذلك كلام الحق لمحمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي عن ما رواه ابو طالب  
الطبرسي في اجتهاد حياي كتب اليه ان له عن دعا التوجه الى ان قد تمت سنة الموكدة التي هي كالاجماع  
الذي لا خلاف فيه وجهه وجهه للذين فطر السموات والارض ثم فيها وذكر امير المؤمنين ع وفي اخرها وانا  
من المسلمين اللهم اجعلني من المسلمين ولم يوجد غير ذلك الرواية في الالفاظ بل ما رواه اصحابنا انما هو مناجاة  
عن ابن المطالب في رواية انا من المسلمين وليس بعد ما ذكرنا من انهم قالوا اني امر بالاجماع الذي لا  
خلاف فيه فخير الاجماع حجة مستدل به كما ترون وشبهه كما في معروفا بالاجماع الظهور قوله بعينه في فسرنا  
عدم معلومية قوله بعينه لا ذكرنا سابقا فاما كان الشرط الذي شرطنا اليه سابقا حاصله بالمفهوم والله  
واللزام شبه ذلك بالاجماع لاننا قلنا ان ظهور ان ظهور كل مظنة للثبوت واحتمال احد السبعين الوجه  
كما ذكرنا فاذا كان قوله في حجة القائلين لم يرد المراد منه على ما لو لم يرد كلامهم فلا خلاف في المشهور حتى عما ترون  
واجماع حقيقة عما قلنا وبقيت من ان الاجماع انما نعده اذ اكشف عن دخل قول المعصوم في كلامه  
فليس من مذموم وقود كثير من على ان المشهور في الاجماع حقيقة بمرحى احكام الشبهة المذكور  
الحج بعضهم المشهور بالجمع عليه قال ازلوا في الاجماع فمنع وان ازلوا في الاجماع فوجب واجماع على حجة  
بقوة الظن في جانب الشهرة رواية وثور وغيره من اصحابنا على ملاحظة اسمية وما ساء الى القائلين  
في ذلك الدعوى والافان لا نقاطه واللا تطلق حقيقة الاعمى وقد كان المعصوم ع من عظمهم بالفرق بين

والاجماع متعلق بشبهة  
الدعوى منه اجماع



حصود ذلك في جميع المسائل وفي حقه رحب لنا لا نغفل الاعمال الاخرى اجملة الغير المستحسن كما ذكرنا  
 مكررا مرارا دلتنا من ذكر فوائدها ونجدها حجة على كفايتها فلا خلاف ما تقدم وما يات من الاجاب من اطلاق  
 الاجماع عليه الاصل في الاستدلال بغيره الا ان يكون المراد ما ذهب اليه الخلفون ولا دلالة في الوجود  
 اللغوي على اربعة من لم تعتبر اربعة والا لما تحقق في اتفاق امر واحد اعقد لثبوتهم في سائر الخلق وما قولك  
 الشهادة في اجابته على اجماعه بقوة الظن في جانب الشهادة غير مقبولة لانه ان اربعة حجة الشهادة بدون  
 اعتبار قول المعصوم عنهم في غير المنع اذ ثبت بغيره ولا اصل له على ان ظاهر كلامه ان الظن يصل  
 من الدلالة اذا وافق الشهادة في وجهه اليقين في معنى ليس بها كل واحد وافق الدليل الشهادة قوى  
 وان حصلت القوة لم تستفد في تقوية الضعيف والمترجع اصلها من بين دلائل لا عبرة بالاتفاق  
 في بعض الاحوال ما يراد منه كونه اصله وان اربعة اجماع مع اعتبار قول المعصوم عنهم فلا يفيد الظن شيئا  
 بل لا بد من القطع على كونه مكررا وما يعتبر من الظن في الاجماع المنقول فانما هو من ثبوت في نفس الدلالة حجة  
 وما يات بها من ان الله ولا يات بها كلاما من كلامنا من ان الاكثر اعد من الظن من الدليل لان  
 قولنا هذا كسب المراد به الاجماع حجة لاكثر كما هنا فاذ عرفت ما ذكرنا فاعلم انه قد يترتب في  
 التبيين عليه وهو انه قد اختلف العلم في المراد من قوله في مرفوعة زرارة خذ باسنادهم يعني اصحابك  
 هل المراد به ما اشتهر في الصور والعداوة الرواية او فيها من نظر الما ظن في الرواية وقطع نظر  
 عن المراد منها قل بانه ما اشتهر في الرواية وعليه جميع روايات الاخباريين ومن قهر نظر الما ان المراد منها  
 العرفي كما قلنا من رخص الاصول وغيرها من ان المراد به ما اشتهر في الصور وقطع او احتمل لا قال  
 وهو حجة من ذهب الى الاصوليين والقول الما ان الشهادة حجة عند قاض الدليلين واستدل ببعض  
 العلم على حجة الاجماع ثم تنظر فيه وذكر ما حصل ان الخبر يدل على ان الاجماع مرجح لاحد الخبرين على الآخر  
 لا على انه حجة بمراسم الشرائع اعطى هذا النظر بعد ان اعطيت حجة قاطعة للاتفاق في الاصوليين  
 هو اربعة المضيي اما ان المراد به ما اشتهر في الرواية فظاهر الاخبار استدل بانه والمراد به ان الشهادة لا  
 بين الاصلين بغير تكرار في الاصول من المرجح في التي يتبعان المعيارية اذ الميعارضة مرجح او منه ولم

ولم يحد المعين الله الفوائد ذكرناه سابقا وان المروية باسمه في القصور فلا يخلو ذلك المشتهر  
 من ان يكون فتورا ورواية فان كانت فتورا وكان غير مشتهر لم يصف مشتهرا ما يقابل ذلك المشهور من  
 صحة الداعي مع عدم مقابلة الجميع مشهورا ومحمدا ومحتملا احتمالا وبما بعد تمام تفتيش فان ذلك المشهور  
 من القصور حجة اذا لم تكن من معلوم المتبني في كسب حجة الشهرة كما ذكره بعضهم فان بعض الشهرة لا يثبت  
 بل اذا كانت الامارات والقوانين حكمة بعد خروجها من مذهب الحق عنها بكم قطع محض من قوله ثم خذ بها  
 بين اصحابك فان ذلك صامق عليه اسمته بين الاصحى وبني اهل الامام ثم الديار الصارفة عنه عند  
 ايجته الى العدم الذي امر به مع امره بالافضل بذلك المشهور ولولا ذلك ادى الى دخول قوله في حجة ذلك  
 المشهور لوضع الديار الصارفة الى امر به والالهيان مغربا بالباطل وان كان ذلك المشتهر رواية فلا يخلو  
 اما ان يكون قد اشتهر العدم بها او بخلافها او لم يغير في العلم عقيدة مدلولها ولا تركه وانما اشتهر بها  
 تكرار في الاصول فان كان الاول فقد اقدمت الشهرة واتخذ الديار وقد تروا ان خالفها العدم بان عمل  
 الرواية بخلافها فلا يثبت ردك لان عدم الرواية بخلافه رواية اماره دالة على عدم صحته او عدم صحة العمل  
 بها على المفروض انه لا دليل على ذلك الا انها رافضة لعقيدة اشتهارها عندهم اذا تروا كوالعرب بها  
 ولا يثبت الحق من قبيح اهل الاخبار من ان تركهم العرب بارودة مشتهرا ان علم سبيل تركه كان مفصلا  
 قبل ذلك منهم وان لم يعلم او علم ولم يكن مفصلا فلا يثبت العلم بتركه عليهم وتؤخذ روايتهم لانهم  
 لم يثبت عندهم ما ينافي العرب بها وتركوها العرب بها كانوا قايما بالثبوت عند خبرهم فترك روايتهم  
 ولا يوجب علينا ما رواه جابر بن يزيد بن جعفر في حديثه ان جعفر يقول ان لنا اوعية غلاما على وحكما  
 وليست لها باهر وما نعلم الا لا تنقل الى شيعتنا فانظر الى امانة الادوية فذواتهم صفوا من الكدورة  
 تاخذونها بغير ضائقة صافية واياكم والادوية فانها وعاسوا فسكنوا للان ادرك اكثرهم ثقات وان  
 كانوا فاسد المذهب ودلت القرائن على صحة روايتهم وان كان على بعض الوجوه من انه التخصيص والتقييد  
 وغيره بخلاف هؤلاء ولا يتل مع عدم الامارات بالقرائن كلها هو المفروض وان ثبت عندهم المانع  
 من العرب ثبت ما قلنا من ان لا يلزم من عدم اطلاقه على المانع عدم وجهه ولا يثبت الممانعة ذلك بعد تمام



الدليل على مقبول من ذلك الردود ان لم يعلم علمها بالعدم لمقتضى اربعة التنازع الرواية و  
 فان خالفها عند غيرهم من اهل عصرهم تركت ورجح العدم نحو ما تم في نفسها لعدم روايتها وكذا في غير اهل عصرهم  
 لان شهرتها مع في لفظها تتدخل على عدم صحتها باكثر من لان المفروض انهم في اهل الاكتشاف واهل الاستيعاب  
 لا يخفى عليهم الدليل ولا يفتقروا على المنع كما ينبغي ان الله تعالى وان وافقها عند بعض وخالفها عند بعض  
 فسيبيلها كغيرها في رجوع حكمها الى التراجع والى ان كان مقتضاها حكما مسكوتا عنه نظر فان لم يعارضها ما هو  
 منها من كتب واجماع او دليل عقدي كقوله العلى شكر الله سبحانه وجب العدم بمقتضاها والافلاقي  
 منها او لم يرد او وجميع ما يقتضيه دخل في محذورين قبل ذلك ان اشتهر مطا اذا عرفت التراجع و  
 الاخذ به لانه امر بالاذنب ولا يامر به على سبيل القيان الا لدخول قوله في ذلك لانه يعلم قوله وان لم  
 يدخل نصه فيه لم صار فاقلا خطا ما تدعى شيئا اخر وهو انه قد تيقن كيف يكون اشتهر بحجة واجماع  
 وذلك الاعم بتحقق دخول قول العوضي في وقته ان ذلك انما كصير اذ لم يكن مرجح في الظاهر الا اشتهر وقته  
 ان مجرد اشتهر لا يكون دليلا ولا حجة واجماعا حتى ينقض الاعم على الاخذ بها ولا ينقض على الاخذ بغيره  
 لان ذلك معلوم البطلان بعبء شرة معينة ولا نفقها الا بال لا ينصب ضد ما دليل صارف عنها  
 فاذا وجد مقتضى وهو امره وعدم المنع وهو الصارف عنها وجب الاخذ بها وكانت اجاعا شرفها  
 عن مدخل قوله فكيف يتحقق هذا وفي كذب كثير من احوال اشتهر بالمقتضى والمنع اما مقتضى فلعوم  
 قوله فيخذ باشتهر هي اصحابك وهو صارق على افرلوا كلها ومن افرلوا ما وجد فيه المنع وهو انه قد  
 اشتهر التي يتبين لها الامر بالاخذ بها ولم يجد زيد في ضد المنع عنها وكجده عمر فان قلتم بعد ان يتحقق  
 في حق زيد قلنا يكون هذا من افرلوا الاجماع المحقق للاشتهور واللام يتحقق الاجماع المشهور واجماع  
 اننا نفعل بالمشهور اذ لم يمكن ان يكون على المنع وليس في سبيل كصير لان لا نفعل بلفظ حال  
 فعد عليه وليس عليه التوقف اذ لم نفكر مع استغناء وسبغ على المنع لان ما موران بالاخذ بالمشهور  
 فانه يجمع عليه ولا ريب فيه واما اذ اصل بين المنع الا ان لم يتحقق كونه مانعا فان ذلك الاجماع الذي  
 ندعيه بالشرط المذكور في محقق للاشتهور وقدم بانه مكررا فلا خطا وياتي فارتقب المقسم الرابع

من انت المراجع الراجع المركب هو ان يتقدم بهما العصر في قولين بان كان موضوع المسئلة كلياً فكل  
هذه بالاجاب الكس او بسبب الكس اذ بعض افرو الموضوع بالاجاب والبعض للاخر بالسبب فكل بعض العصر  
مثلاً بالاجاب الكس وبعضهم اما بالسبب الكس او بالسبب بعض والاجاب بعض البعض الاخر فاذ استقر  
الذهب على احتمالين من الثلاثة المذكورة لم يخرج القول بالاحتمال الثالث لان يخرج من ان الموضوع هو احد  
القولين الاولين فيكون انما باطلا قطعاً فبطلان القول الثالث بسبب الطريق الاول وهذا  
عندنا متفق عليه الا انه بعد العلم بان كسر رتبة العصور من الفرقه المحقة في قولين وبان طريق العلم  
بذلك يات في بيان امکان وقوعه فرقتان ، انه ثم ان كان اهل احد القولين معلوم نسب  
ولكن المعصوم ادهم وجب المصير الى اهل القول للاخر ويكون في اتفاق هؤلاء وهم من فهم مجهول النسب  
لأنه يجوز ان يكون هو المعصوم في اجاء واحد بسيط لا مركب وان لم يكن كل من الخلفائين معلوم نسب  
بل كان في كل منهما مجهول النسب يجوز ان يكون هو الامام في فان كان مع احدهما دلالة على قوله في القيد  
والبقين وجب المصير اليه ويكون كالاول ان لم يكن قصده في الدلالة للاخرين فان حصل كان كل قول  
منها اجاء محصل بالنسبة اليه ولكن حجية كل منهما لا تكون عامة الا في عصرين على جهة التعاقب كما شرنا  
سابقاً فلا خطأ ما في عصر واحد فتكون حجية خاصة بالمختص بك الصا اللهم الا ان يكونا في مكانين متبعين  
بغير اطلاع كل منهما على قول الآخر فان كلا منهما تكون حجية عامة في اجملة لمختص الدلالة القطعية وفيما  
بل يكون كل منهما اجاء بسيط بالنسبة الى مكانه وان لم يكن مع احدهما دليل قطع يوجب العلم كان  
فرض استدلال طلب الدليل فان حصل دليل قطع يرجح احد القولين تعين عليه العرظية غير مدع الا لاجماع  
وما كان عن شيخ رحمه الله من التخيير بعد ما يهاش اعمالا لاخبارا التخيير في الخبرين المقارضان مع  
الترجيح مطع منها لانهم الحكم ليس بكيد على الطلاقة بل انما يكون ذلك على اصله اذا دل الدليل على انحصار  
الحق فيما وتعدا الترجيح من جميع الوجوه واضطر الى العمد لتعني كتحقيق ما جدها حاضر او هذا عند من لم يقبل  
بالوقوف مطع مع عدم ايجبه والضرورة الى العمد اذ في العباد استعنى ان لا نسلم وقوع تعدد الترجيح  
مطع اذ لو لم يجد الله لنا سبيلا الى الترجيح في حال الوضع في التخليص في التخيير هنا يستلزم كون نسبتي

غرض



شيئين المشي واحد نسبة واحد جهة وسافة ودقة ورتبة وقد برهن على اشتباه كاستلزامه للشيء  
 والتخيير بوسعة وكثيف وليس هذا منه لعدم الترجيح والاشع التخيير وبالتالي الله تعالى تمام البيان  
 فلا خيرة في التخيير وما قول بعض الاصحاب بطراح القولين والتاسع يدبر من غير ما قلنا بران الملو  
 منه التاسع يدبر اخر يرجح احد القولين لانه اذا اقرر على يدبر احدهما اداه ذلك القول به وهو  
 فرض تمام له والاكهان احدهما ارجح دليله وان لم يكن قطعي يقين العبد بارجح في هذا يقول تضعف  
 الشيخ لقول هذا القائلانه يلزم منه اطراح قول الامام في ضعيفا واما اعتراض الشيخ على المحقق على  
 باعترض به على ذلك القائل فليس يخفى لانه قوله ومثله هذا يظهر ما ذكره في الشيخ لانه الامامية اذا  
 اختلفت على قولين فكل طرف لفته توجب العذر بقولها وتمنع من العذر بالقول الاخر فلو تخيرنا لاجبنا ما ظهر  
 المعصوم في غير تمام اذ لا يلزم من التخيير ذلك لعدم يقين قود المعصوم في تخير احدهما فيقول المعصوم  
 لا تتركه كما في حق استي والتيسر للامام في الشرق في القبلة على ان الشيخ له دليله في ما راجع الى ما  
 كاهم ولا دليل للمحقق وقود صاحب العالم بان كلام المحقق جيد ليس كيد وان كنا نمنع قود الشيخ  
 لوجود جهود الترجيح في كل حال والاكهة قوله مع التعال من جميع الوجوه والضرورة الى الحكم والعمد  
 كله اذا يقين اتباع احدهما بان الدليل في القطر على انصار راي في احد ما فلو لم يكن مع احدهما  
 دليل قطعي لم يقين على مستوضع الحق اتباع احدهما بل لو اداه الدليل القول ثالث يقين العبد عليه  
 فبطنه في لانه لم يكن في اجماع مر كتب وللا كيد القطع باحد القولين او في القولين ولا بعد محمول  
 القائلين باطراح القولين والتاسع يدبر من غير ما على ذلك اذ بعد محمول له اذ مسكه من العلم  
 ان يتحقق له دليل قطعي على دخول قود المعصوم في الفرق يقين في في احدهما لك اتبعين لعدم الدليل  
 القطر المعاني ثم يامر باطراح التاسع يدبر من غير ما على ذلك اذ بعد محمول له اذ مسكه من العلم  
 للاحتياط من عدم تحقق انصار راي فيها قد برز في الدلالة على جواز القولين بغير القولين اذ لم يعم  
 القطع على احدهما اذ فيها احتياط كثير في الاصحاب في في المقام في كثير من الاحكام لغير القولين  
 فانك ترا احدهما يقول ولو قيل كذا كان حسنا واما في هذه العبارة التي تمل تصريحا على عدم ثبوت

قائمه ثم يقطع به ويكون قولنا له بدو غيره كما نقله ابن لورين عن اسرار عن السيد الرضا في قوله بالي  
بالفرق بين دره والما على النبي است فلا يفعل ودروا النبي است على ان فيصرفه السيد مسائل  
ان صراط قال لا عرفها لاصح بنا ولا قوله صريحاً في وقوع بين دره والما على النبي است  
ودروا عليه فيعتبر القليان في دره النبي است على ان لا يعتبر في دره والما على النبي است وخالفه  
الفقهاء في هذا المسئلة ويقولون في نفس عاجل الما ان يقع الامر لذلك حتى ما ذهب اليه ابن فرج والوجه  
فيه ان لو حكى النبي است على القليد الوارد على النبي است لا بد من ذلك الما ان التوب لا يظهر من النبي  
الما بغير لو كرم الما عليه ذلك يثبت فعل على ان الما اذا ورد على النبي است لا تعتبر فيها القلة وكثرة  
كما يعتبر فيما في النبي است عليه اثر في حكمه وكان قوله لمع انه اقربانه لم يعرف لاصح بنا في ذلك نصاً  
ولا قوله صريحاً بغيره ههنا في قولنا اداءه الديار اليه وامر ذلك بما مع ان المعروف في  
مذهب الفرق في اثر الالكهية عند الملاقاة من غير استفسار وعدم الاثر اطنه الارادة كذلك وقد  
قال في نسخة السيد النادرة في شرح اسرار في كتاب الوصايا عند قول الحق قدس سره ولو اوصى  
بأبنة فقيد الوصية اتفق اجماعاً ما معناه الاجماع انما يكون مجمع كقول المعصوم في قوله اوصى  
لا المجمعين ودخول قوله في جملة اوصاياه في هذا المسئلة وكما في المسئلة النظرية غير معلوم ثم  
قول الحق في اول المعبر مستند به وستم له ثم قد ذهبنا لظاهر جواز نفي لفه لغيره لما في  
لغيره من المتقدمين في المسائل التي ادعوا عليها الاجماع اذ اقام لما الديار على خلافهم وقد اتفق  
ذلك لم كثير الا ان زلة المتقدم مسحة بين الناس اثر كلامه وامر ذلك كثير في كلامه وكلام  
غيره وان كان اكثر اوصاياه مضطربة حيث لم يعتبر داعي العقل التي لاجلها جازت المخالفة واستغفرت  
وانما يقود بخلاف قول غير اذ اتفق الديار القاطع على تعيين الرجوع الما احد القولين وقام له  
الديار على ما استحسنه ولهذا قد تكون من بعض غفلة هذا الما خذ فيتنزه الما الرد على ذلك القائل بان  
ما ذهب اليه لا قائم بغيره بل كان هذا القائل قد تفرد بالقول وخالف ما عليه النور الحق وليس  
الا اذا انفرد بعد ظهور الديار القطعي على ان ما في باحد القولين وانه غير خارج عنها اما اذا لم يحصل



ذلك بر حصر له وليس خلافه فان اذ اعلم بالديين لم يكن متفردا بالقول بل انما قد يقتضى ما يقولون ولكن  
اكثر اناس لا يعلمون فان قلت كلامك شديد في وجوه اربعة لفظ الاصح بمطلق لم يبق له لفظ الاصل  
لفظ جواز في لفظ الاصح بمطلق الفعية المتغيرة من المتفرد من لم يبق له لفظ الاصل ادعوا عليها الذي قد ابلغ  
في لفظ الاصل المركب بسبب كون انا قد في المواضع التي لم يبق له لفظ الاصل في عدم تحقق الاصل في الموضع  
خلاف حكمه واما اذ ادل على خلافه فلم يبق له لفظ الاصل في عدم تحققه فانما يقول بل ولا اصل في لفظ الاصل في عدم تحققه  
في شرح قول المحقق طامعنا ان المرة المطلقة اذا تزوجها الابن في ثم طلقها وتزوجها المولود ان ذلك لا يمنع  
الباقي فاقصد بقوله دليل على عدم اطلاقه وتقوية ولا ينبغي عليك قوة دليله بل اي سبب لضعف مقول المولود على الاصل  
عليه فلا سبب الى اخرج عن عندنا ثم قل في لفظ الاصل بوجه لم يبق له لفظ الاصل في عدم تحققه فانما يقول بل ولا اصل في لفظ الاصل في عدم تحققه  
دليل على خلاف حكمه لان في نقصه لا ينعض به حجج الامم الصالحة في قدرته انما اوله في كونه في كل واحد من  
في جميع ما يتفقوا فيه فان اجمول قد يكون الصريح قد بينوا ولكن هذا طريقهم لا يخلو المقصد منهم يستيقظ منها والله  
قد استدل منها جائز انما استمر القولان وتفق الاصل في المركب فيكون انا قد في المواضع التي لم يبق له لفظ الاصل في عدم تحققه فانما يقول بل ولا اصل في لفظ الاصل في عدم تحققه  
بعد اطلاقها اي ان يكون ذلك لان المصداق لا يفرق في نفس الامر فاذا اتفقوا في خط القول في الموضع  
والجواز انا قد في الموضع الشيعي قوله بالتحريم معناه اما اذ لا فلكل قوله بالتحريم انا هو في عدم الترجع والاصل  
جواز التحريم في الرجوع والمراجع قوله واما انا قد في قوله انا هو لم يرجع والاصل جواز التحريم في الرجوع  
يقول الفقيه الثانية في غير جواز التحريم في الرجوع في القول بالتحريم معناه اما اذ لا فلكل قوله بالتحريم انا هو في عدم تحققه فانما يقول بل ولا اصل في لفظ الاصل في عدم تحققه  
ثانيا فلكل التحريم انا هو في قوله انا هو في نفس الامر خطا وانا قيد بالتحريم لعدم تقييد القول بالصواب يعني  
لم يصير دليل المحامي في فيه الحق وقد ترجع فيه بالتحريم والاتفاق معقول للقول في طلب القول في القول  
عنه وان كان الاتفاق انما يكون بعد جهو المحجب فيقول الاتفاق في القول بالتحريم لان التحريم في الموضع  
الاتفاق وقد اتفقوا في احوالهم في قول الشيخ في ما ذكره الشيخ حسن في العلم ان قلنا بالتحريم في الموضع  
بعد الخلاف لان ذلك مل على ان القول لا يفرق في الموضع قد قلنا انهم في قول يقولون في قولنا ان يقولوا في الموضع  
يكون التحريم في الموضع للاتفاق في احوالهم في قولنا ان التحريم انا هو في قوله انا هو في نفس الامر

كبارنا اذا لم يفرق بينه وبين اوجه  
كبارنا سقط حكمه في غير الموضع  
وتبعه واما في الموضع في الموضع  
الشيخ في الموضع في الموضع  
والشيخ في الموضع في الموضع  
والشيخ في الموضع في الموضع





في خصوص تلك المسئلة الفرعية المدعومة فيها بالنقد وهو جزء من كلي والاصل هو كونه تحت معنى الرجوع اليه  
 تحقيق وجهه في شئ وذلك لا يثبت بخبر الواحد كما ان السنة لم يثبت كونها تحت خبر الواحد قط بل بما يفيد العلم والقطع  
 الذي لا يتغير الرد اليها كذلك ثبوت حجية الاجماع وكما ان السنة ثبتت في خصوص مسئلة فرعية بخبر الواحد كذلك  
 الاجماع فلا يضر طينة طريق بوثوقه مع قطعية حجية عن ان ثبوتها بالنظر المعبر منها يؤيد العلم لقول العرب ولا  
 اجمية تثبت بالنظر المعبر كما ثبت السنة بالنظر في غير العلم وكذلك وجه اشبه به كمال يكون اقوى  
 من اشبه به ليس كذلك لان الاطلاع على الاجماع امر بعيد جدا من الحصول فالنظر الى مصدره يوقى شئ اخر  
 غير ان الوقوع من اخبار العلم اقوى من النظر الى مصدره يوقى شئ اخر من الوقوع وهو حصول الاجماع فالحال واهم منوعة  
 فضلا عن ان يكون الاجماع اوله وجوابه ان ندور وقوعه ليس للتعذر او لعدم لادانته ليعتم هذا التعريف وانما ذلك  
 ليس الذي ينفقها الاجماع بالنسبة الى المسائل الخلافية التي لم ينفقها فنذر الوقوع راجع الى مطلق لا  
 نفسه بل بما يفيد ان ثبوت الاجماع بخبر الواحد داخل في ثبوت السنة به وذلك باعتبار صراحة الدلالة على  
 بحيث لا يكتفى بالدلالة غالب غير ما يفهم منها بخلاف السنة وصراحة الدلالة علامة قوة التحقق التي لا تنزع منه حجة  
 فثبتت عليه للحكام ولما هي خبر الواحد وان كان منقولة لخبر الواحد وان كان الخبر ان في المراجعات لصحة  
 دلالة وصحة دلالة خبر الواحد غالب على ان الاجماع عندنا انما كان حجة لكنه عن تحقق السنة الواقعة وخبر الواحد  
 انما يفيد ظن التحقيق اذا لم يمتد غير ما يفهم منه فان قلت انما يكون مقبولا اذا توفرت شروطه وخبر الواحد  
 اذا توفرت شروطه بقوله لا يجوز العدول عنه فهو يفيد القطع قلت ان شرط قبوله انما يفيد القطع بمعني  
 العمل لانه اذا اكتسب راجي ولا يجوز ترك الرجاء والمصير الى مقابلة الرجوع بخلافه لو كان ثبت للاجماع  
 فانه وان كان ظني للدلالة لانه بالقطع بمعني العمل بمقتضاه لمجته كالحق بزوج حجة الاجماع في تلك  
 المسئلة المشقولة عليها اذ ذلك المقضي هو ثبوت الاجماع استلزم للغير الاجماع بخبر الواحد يفيد الظن نفسه  
 واذا تعين العمل انظر العلم للتعين للدلالة واذا كان ناقلا للاجماع انظر العلم بثبوت الاجماع بنفسه اذا  
 تعين العمل انظر تعين العمل للاجماع والاعمال للاجماع نفس بات لا مرد له فان قلت خبر الواحد قد  
 للاصل قد ثبت بالغير القاطع الرد اليه وهو سنة واذا كان ناقلا للاجماع كان ناقلا للاصل كغير الرد اليه

فما الفرق بينهما على الالزام انا وجب الرد اليه لانه ثبت للنسبة فالذي ينبغي ان يقال ان اى النسبة او من  
 اى النسبة قلنا ان الجزا والاصل اى النسبة ليست في ثبوت اصلها الوقف لا يقتضي النقيض فهذا هو الفرق  
 فيكون العبد اولى مع التعارض بغير مناشي وهو ان الالزام المنقول خبر الواحد كتمان يكون الالزام المشهور  
 او المركب وقد تم حكمها وانها تجب ما سمعت وكتمان يكون الالزام المحقق وكتمان بعد ان يكون الالزام  
 اسكوت والالزام المحقق كانه في قد يكون حجة فاصلة لمن حصل له لمن له او قلنا ان اصله ليس هو الذي هو الأصل  
 على دخول قول الامام في حجة قد قلنا في ذلك الحيد ذلك الذي لا يمكن محصله لانا قلنا فلا يكون  
 في حجة لغیر من حصل له ان كان مقويا فلو عارض قول ذلك الغير من دليل عند صالح لا يتبطل ولا يتبين  
 ذلك الالزام المنقول حجة في الظاهر دليله ما لم يحصل له ما حصل له من حجة بالاطلاع على ما خذ ذلك المحصل  
 يستفاد منه ذلك الالزام كما استفاد ذلك منه ولهذا ما تكرر كثير منهم كل حكم في مقابلة الالزام المنقول مع عدالة القول  
 وتمامه على خبره لما ذكرنا لانه ليس من نوع الخبر ليعتق فيه بالنقد وانما هو من نوع المسائل الجارية ولهذا  
 في ثبوت شرط الحجية الخبر عند اكثر المطالع للثبوت انما حكم به في مقابلة الالزام المنقول لعدم ثبوت لانا نقول انما  
 لم يثبت ثبوت لانا لا الطعن في النقص من حيث النقص او غير ذلك وانما هو لعدم الاطلاع على الاصل ولما  
 الالزام عند عدم توفر شرط الصحة في الاصل واما الالزام اسكوت اذا تحقق بعد التفتيش كان اجابا لانه  
 في الحقيقة على تقرير المصوم وكان حجة ايضا لذلك وانه تمته الذي ان الله تعالى فلو علم ان الالزام المنقول  
 كان سكوتيا الا انه وقع عن كل ما يمكن من التفتيش كان حجة لكنه فيه اجتهاد عدم الاستعصاء كما وجدنا في كلام  
 دعوى الاتفاق مع وجوب الخلف في دعواه الاتفاق كما كتمان عدم اعتداده بقوله الخلف كتمان عدم اطاعة  
 الخلف بغيره هو الظاهر وهذا يكون من يفتقر على قد سبق بالاتفاق فتعذر الاتفاق من حيث به ولعل في  
 لم يعتد بقوله الخلف لم يعلمية عند وضع دليل بخلافه في هذا الذي ضربا بار لو نبهه عدم وجوب الخلف لعدم  
 اعتداده به كما ارادوا بان يفتقر على غير بالاتفاق كذلك دعوى عدم اختلاف فانها مع احكام الخلف لا تتم  
 الا ان يكون ذلك بعد كل التفتيش كما يحتمل الخلف ويكون احتمالا لا يعتد به في الفعل ان عدم العمل  
 بقوله الخلف لم يعلمية لا يفرق الالزام الصريح واما في الالزام اسكوت فانه طاع منه وان كان معلوم النسب



لم يأت في آية الله تعالى فلا بد من كونه من كمال النفس ولا يجوز أن يكون من سائر  
 الاطلاع على جميع ما يقوله من شجرة تفهم في اقل الارض كما يأت في آية الله تعالى فما كان من  
 الدجاج من المكان ما تقوم به الحجة من ذلك عند استغراق الواسع وبذلك الجهد اللازم التكليف بالعلم او سقوط  
 التكليف اذا انتهى اذ لم يكن التكليف من عدم الانقضاء على بعض الممكن لما فلا تستغراق الواسع وبذلك  
 الجهد من غير هذا الوجه في العلم في الدجاج والمصدر في الدجاج كونه يقوم في الدجاج مشهور بالرواج كلام كثير  
 من الاصحاب الذين يقفون فيه بالظن ويجرد الشهادة كما قاله شيخنا الشهيد في الذكر في بعض  
 مشهور بالدجاج بالجمع عليه فلا ارلوا في الدجاج ممنوع وان ارلوا في الحجة فموجب العلم في الدجاج  
 انما يطلقون الدجاج في الشهادة على زعمه فيكون باقوتة للدجاج واما ظاهر البعض فيكون الشهادة  
 اجماعا اخذ من طواهر الاخبار والله اعلم الذي قرننا طاهر محقق بقوة الظن في جانب الشهادة فيكون  
 اشارة على دخول المصنف في مشهور سواء كان ذلك في الرواية كبرية تدوينها في الكتب او في الفصول والحق  
 ليس بجمع ولا حجة اما الاول فلان الدجاج عندنا انما هو الكاشف عن قول المصنف ويجرد الشهادة  
 فيها على ذلك بوجه من الوجهين بل اعلمت القضية واللائم ان كل ما وجدت الشهادة تحقق الدجاج  
 وهو باطراف قلان ذلك من لوازم البعض الى مجرد الشهادة يقو بالظن في جانبها واما الثاني فلا يفتق  
 على الاول ولان الظن لا يفتق من الحق شيئا وانا لا يفتق بالظن المستند الى التقدير ليس كذلك  
 التقدير مشهور ولا اصل له فان قلت قوله بشيوع الدجاج كبر الواسع هذا القيد قلت  
 انما قلنا ان الدجاج يثبت كبر الواسع على شرطه بقوله التي يزعم منها تعين العبر كبر الدجاج  
 وان لم يصير بها احصاء العلم فاذا تعين قبوله تعين العبر بمقتضاه وهو انما هو الدجاج في هذا الظن  
 للدلالة الى القطع لعدم جواز العبر بالرجوع بل لا يزال يطلقون على هذا الظن العلم الذي لا يفتق  
 لتلك والظن الذي ثبت به مجرد الشهادة لا غير غير مقبول لانه ظن لا يستدل له لان مجرد طاهر الشهادة  
 مكر السبب في خلاف طينة طريق نبوت الدجاج فانها مقبولة لتعنيها ولقطعية حمية ولما قلنا  
 سابقا من ان الدجاج حجة فيثبت بالظن كما ثبت بالعلم كالتسوية فانها كما ثبت بالظن وان ثبت كبر الواسع

فاذا قرر ذلك الاصح في المشهور كان الاجماع المنقول المتمد لاصد هذا التلوة المحممة لا يكون ومن اذ  
 لاجبة في هذا الاجماع المحممة عن مع الاصح او مع جوحية عن كواقرنا في المشهور وياتي في السكون  
 والمحصل اذ جحيت في الاجماع لم تثبت ولا تثبت بخير الواحد لانه انما تثبت به نفس الاجماع لا جحيت  
 وسمية من ذلك الاجماع في الاصطلاح دائرة مدار ثبوت الحجية فاذا لم تثبت الحجية لم تثبت التسمية في  
 الحقيقة نعم في ذلك الاصح عدم ذلك الاصح اذ من العرف عند اهل الفقه انهم لا يطلقون الا على  
 الاعيان تثبت الحجية كتحقق عن قول الحجية ولا يكمل كتحقق عليهم ما يقع في الحجية مع شدة اجتهادهم واستغناء  
 وسعهم في ذلك ولهذا كان مذهب الاكثر عدم تسمية السكون اجماعا على الحقيقة لكن هذا على رأي من شرط  
 العلم بدخول قول العاصم في جملة اقوال المجيبين اما على رأي من يطلق الاجماع على مجرد الشهرة فالاعراض  
 عليه غير مردود المصطلح السائد في اقسام السكس منه وهو الاجماع المحصور وهو ما يحد بالاطلاع  
 على كثير من اقوال الفوعة المحقة واما على رأيهم بطيف المعانية وحسن التمسك فليس حتى حصص  
 للطعن والمتبع القطع بان هذا الطريقة التي توافقوا عليها قولها مع رفضهم عن طريقة امامهم ولزوم الرد  
 اليه طريقة امامهم وفدوهم وان قوله داخل في جملة اقوالهم وعمله مع علم كبريت اذ اورد عن امامهم خبر يخالف  
 ذلك اجماعه لذلك الطعن له محرم عندنا ليرفع اليه حيث يجمع به حسمه على اليقين الذي لا يقيد وفيه  
 عروض يخالفه لترك القرائن وتطابقها واما اقوالهم واما على رأيهم وتوافقها وهذا اول دليل على ان مذهب  
 المتبوع داخل في مذهب التابعين لانه في ذلك المذهب عدة رفضهم وتفتيشهم عن مذهبه لياخذوا به كما  
 كصير لنا العلم القطوع بان مذهبك فعية مذهب محمد بن ادريس بن فرات قوله داخل في قولهم  
 وكما نعلم ان اقوال الائمة الاربعة داخل في اقوال متابعيهم ويعلم الجمهور ان اقوال ائمتنا داخل في اقوال  
 شيعتهم ولا يكون هذا الا كما يبرهن على مذهبهم فان قلت هذا حاصل لنا اذ اليقين مخالف وحصر الاتفاق  
 باخبار كل قائل عن اختياره وعدم صدقه في اخباره بان لا ينافي لفظه باطنه ويكون ذلك في ان وجد  
 وهذا معتد في الاتفاق والاختار وموافقة الظاهر الباطن في وقت واحد قلت هذا كصاحب هذا  
 ايضا وهذا ايضا حاصل وان وجد الى لفظ قرائننا وانما تجد بعض الاحكام كصير ذلك القطع

بأنها مذهب وان وجد مخالفة فيه اذ اكثر من عبادة التواضع كقوة الادلة ومقبولية وكثرة التواضع  
 به واستغواب خلافه وغير ذلك فراجع نفسك تجد ذلك وقول فخر الرازي الاضافات للطريق المعروفة  
 حصول الاجماع الذي رتبته حيث كان المشيرون قليلين يمكن معرفتهم باسمهم عن تفصيل حصل  
 بمعرفة موقع الاضافات في النفس من الاضافات لو كان يسير او يعقل ان ما يخرج من اجماع مذهبها  
 احكام متبوعة لا يترك فيها مع انه يحد من نفسه لم يخطئ جميع من يعتبر قوله من اهل المذهب مع تفرقهم في  
 في اقله راى البلد ان على اهل الراى والقياس والاحتمال ومن كانت في طريقتهم كثير منهم الا  
 وبعد ذلك قال وهو لم يترك الصلابة ولا التبعيل ولا تابع التابعين وانما هو من المتأخرين توفي  
 سنة ست وستين من الهجرة فكيف حصل له التوافق ببعض اهل الراى هو اثر الاجماع لان ادلتها  
 كلها اوجها ظنية وانما حصل التوافق للاجماع الذي ثبت عند كثرة التواضع وتطابق الاماكن  
 وان لم يكن به هو لم يوده على عدم حصوله فيما خرج من الصلابة الا من جهة النظر ولهذا ظهر  
 رفع الله علامه وقر عينه مقامه وقابله بالخروج بالمراد من اثر الاجماع لان ادلتها كلها على  
 جزمها قطعي ونظم اتفاق الامة عليها على وجدانها حصل بالتسليم وقطع الاجراء وقرضه عليه غاية  
 المتانة رفع الله قدره ومكانه وانا اقول طائفة من اهل المذهب اذا قلت هذا فصدوقه فان القول  
 ما قلت هذا ورد اعتراض العلامة من لا يبرح كلامه ولا يبرح امره كما ذكره صاحب العالم بقوله  
 وانت بعد الاطاعة بما قررناه خير لوجه انزعاج هذا الاعتراض عن ذلك التواضع لان ظاهر كلامه  
 ان الوقوف على الاجماع واعلم به ابتداء من غير جهة النظر غير ممكن عامة للاطلاق وكلام العلامة ربه  
 انما يدل على حصول العلم به من طريق النظر كما يصح به قوله ايضا على وجدانها حصل بالتسليم ونظائر  
 الاجراء انما يبريد باقره قوله اني امسأ الاطلاع عامة على حصول الاجماع في زماننا هذا وما  
 من غير جهة النظر اذ لا يبعد العلم بقوله الامام كيف هو موقوف على وجوب المجتهدين المجلين  
 ليدخل في جملة ويكون قوله مستورا بهي اقوالهم وهذا ما يقطع بانفسه وكل اجماع يدور في كتب الصحاح  
 ما يقر بمسند عصر الشيخ الزمان هذا وليس من شأنه ان يقرر متواترا واحدا حيث يعتبر اوسع التواضع



الحقيقة للعلم فلا بد من ان يراد بها ما ذكره الشهيد من الشهرة او ما من التزم من اسبغ عليها ذكره المقار  
 عمر ظهور الدلائل وامكان العلم بقوله الميم في حصول الاجماع والعلم به بطريق استيعابها او دلالة  
 بطلان هذا الرد من وجوبها ان ما قرره من قوله الميم استيعاب المطلاع عمدة المصاهرة فان هذا الذي  
 هو الدور مع انه يترتب منه ان الاجماع ليس له ما نفعه الخاصة بل هو لوجه ما تترتب عليه من الاطاعة  
 بقول الكرخي نريد به ما يكتف عن قول الحق في جملة احوال جماعة لكل ذلك قول ولا ينعى الاطلاع  
 عند دخول قول الحق في الدعوى الاطلاع على الكمال لصدور اليقين لنا ببعض المسائل مع وجوب اختلاف في  
 مقابله مع اننا الحقيقة لم نطبع جميع الخافين لنا لم نطبع على جميع احوال كل من يعبر قوله كثره تسبعم  
 وانت منهم في البلدان كما هو متجول معلوم هذا ولا يترك عاقد منصف حتى اهل العلم حصول العلم  
 واليقين ببعض المسائل في مشرقة اى كسب يتخرج ان هذا مذموب للعام ثم وليس فيك الا الحصول للاجماع  
 والدلائل وجوب الخافين ان كان قبول استيعاب حقيقة الدلائل، وليس فيك اذا ندم في خبر في هذا  
 الوجدان فمن لم يكد ذلك في بعض المسائل فليس انسان يصح وجدانه اذ لا ينفك احد من يعتبر من ذلك  
 وانا اقول لك ايها المكره طاعة المستبني فنبينا اقول الصبح ليتر ابر الناظرون عن الفناء ومنها  
 ان كل اجماع يدعى في كتب الاصحاب بما يقرب من عمر الشيخ وليس شي اذ انظر اهلها كلها متصلة او  
 عن محصلة ليست منقولة عن الاجماع الذي هو عبارة عن ادعاء مائل عليه عبارة عن اتفاق اهل الحق  
 ظاهرا وباطنا وان اصدق العلم بدخول قول الامام في جملة اقوالهم وان لم يصح للاتفاق لم يحصل العلم بل  
 مدام اوصها الى الاجماع المتصلة كان يدعى نفس الاجماع على جواز مسئلة ويدعى الاخرى على  
 تحريمها مثلاً او يقال ذلك مع انها في عصر واحد فلو كان ذلك المدعى طريقة الاتفاق بدلالة من بعدهم  
 يدعى مع الاتفاق على خلاف مقتضى اتفاقوا عليه فلهذا لا يصح دعوى اجماع على كذا كتحقق في الدلائل  
 كذلك لا يصح نقلها كذلك بالنظر المعبر والعلى رضوان الله عليهم اجرت ما ومعرفة ودينا من ان يقسم  
 مشرطين وما اكثر من كسبي على ظاهرها فخطا الصواب وحكم بان ذلك هو الاصل في مبيات  
 ليس الى مسئلة جواب ولا يجب ان يراد بذلك الشهرة مع عدم انفراد المذكور لان الشهرة انما تجوز دوائها

كل عصر الاجماع من الذي طريقة الاتفاق في  
 لا يصح في كل عصر واحد او اذ لا يكون على اهل

اجماع المتخوفين داما مستعملون فلا يطلقون الاجماع على غير الاجماع وانما خرج ذلك بعض المتخوفين بل رأيت  
 الاجماع على المختلفة وكان لا يعرف من الاجماع الا ما طرأ من معرفته الاتفاق كما استمرنا به فلم يكذبنا من ان  
 انما ارلوا بها الشهرة حيث لا يخفى الاستخراج اذ لا فرق في كونه بين ما هو في عصر الشيخ وما بعد وبين ما قبله اذ  
 ليس المراد منه الا ما يتبع في دفعه قل الامام نعم حين ما وجد وجد وحيث ما فقد فقد لا خصوص الاتفاق  
 وان كان يلزم منه ذلك اذ لا يخفى فيه بل لم يعتبر ذلك في الاتفاق لم يعتبر الاتفاق ومنها ان قوله في معنى كلام  
 العلامة رة انما يدل على حصول العلم به من طريق النقل لا يقتضي به قوله اخبر اعل ووجدنا حينما كانت في  
 الاجماع رأينا خلافا لعل العلامة رة لانه لا يرد حصوله من طريق النقل لا يقتضي ذلك كالمشكوك في ذلك  
 الرار لم يعتبر في عليه العلامة رة بآب ثابت في ذلك اذ ان العلامة رة مع ما هو عليه من الدماء وجوده المعرفه  
 بآب ليب الكلام واصطلاحات العلم بآب الرار حصول الاجماع من غير طريق النقل لا يقتضي عليه العلامة  
 حصوله من طريق النقل بل هو العلامة رة الله مقامه ما ذكرنا من بآب احد طرق كصيد الاجماع  
 به انما لا يزال كون حكم المسئلة الفلانية الوجوب يطرق اسماء وينفذ ذلك لنا كذلك في العالم والمستعمل  
 اس مع والعام والصغير والكبير حتى يكون ذلك شأنا يعرف به اهل الخلاف ويعرف به من لم يكن يعرف  
 دينه قبل ذلك بحيث كصيد العلم اجاز بان ذلك مذهب الامام لكثرة تراكم القوانين وتطبيقاتها في المطقة  
 كصيد الاجماع وايا ما ارلوا لالا النقل كما نزع الزاعم وقد كصيد الاجماع في هذا الزمان بالمعنى الذي يريدونه  
 الاصح سابقا لمن نظر في الاجماع روعوا ما كانوا عليه السلام في اجازهم فيعرف احكامهم فنطقوا بها  
 واثباتها بحكم المسئلة ونظر الى الاجماع في الحقيقة التي هي تلك التي هي مستند حكمه عرف المراد منها على ما يريد  
 به ووضع الكلام مواضعه بلا له ما لمخاله حتى وصرت في ذلك الحد اليقيني بان قول الامام الذي هو منه  
 كذا وكذا وان قوله في الاخر انما ارلوا به مطابقة التدين والتكوين والخلق والاختلاف واستصحاب  
 صامت لا يمكن لنبوء به من بني وملك من ملك الا ان الاختلاف الواقع في اجازنا اكثر من مذهب  
 الحق ومنه في مذهبنا صوابا بل هو في كيد حقا ولا باطلا لا دالية لكثرة وتجد ذلك بعد اجازنا  
 لا يصح دليله مذهب من المذهب المعلومه وانما يصح ما يتجدد في امر الدهور ما لان يكون دليله الواضحة

لم يكن بعدا ونقيته تجددوا في واحد لا تعد وفيه ثم اذا عرفت المقصود ونقطة ما ذكرناه عرفت صحة حصول  
 اللاحق في كل بان واكواله في الاستشهاد على الضرورة والوجدان لمن عرف طريق التخصيص وتبقى شي وهو انه  
 قد بقي ان اللاحق بجميع انواعه كله مختص بالفروق بينها وما الفائدة في التخصيص والواجب ان الفرق بين اللوا  
 فبا عتبر كيفية اللابثات عند الفرق لا الشبوت فلان الضرور من المسلمين والضرور من الفرق المحقة  
 للكلية في مقصده انما ان في المعاني حكم وجوب اللاحق في ثبوتها اثبات في الازمان والاعيان اذ  
 لا خلاف في مقصده بلجائبات نفى مقتضى الخلاف لانها حكم مستمر على الإطلاق في الدوام والابدية  
 فكذا عند الفرق المحقة واما سواهم فيمنع في اللاحق في التخصيص على غيرهم بالما يمكن رده ما يلزمهم ولا  
 كما تر الاصل بـ ضوال الله عليهم مستدلون على غيرهم في مستند المقام بهذا اللاحق الذي هو عبارة عن  
 اجماع اهل البيت الذين اجمعهم في قولهم في لاية التطهير وحديث الكسبا المتواتر معنى انه في الاحتمال  
 وعموم حديث اصلي به كالنجم وغير ذلك على ان ذلك كله انما هو لاثباته لاجتية للابثات نفس اللاحق  
 لليكن تجا له فلا يثبت في نفسه كالدال واما الاسم نفسه فالفارق بينهما طرق اثباتها  
 والافا لمع بعد التحقيق واحد واما الفائدة في التخصيص فمعرفة ما لا يثبت بعد حقيقة في اللاحق به الى الترتيب  
 والتخصيص في المحقق والصريح وما يمكن تبيين في بعض الاحوال الى ذلك لقيام الاحتمال كما ترسبها ويات ما يدل  
 على ذلك كما اذا صدر اين اللاحق المنقول خبر الاحكام فانما يعلم ان هذا اللاحق المنقول لم يكن ضروريا فيما سبق  
 براء مع وجوب الخلف واللافتة لنا بطريق التواتر لان الضرور لا يكون محمولا ولا يجوز تملكه ولا في لفته  
 لان مقصده باق بقاء التكليف وكذلك المركب المنفرد ظهوره لانه لا يزال كذلك مادام الترخيف في لفته  
 احد الطرفين كان كاللؤل في كل احواله فبعد ان يكونا معلومين لا يكونا مجهولين للايعيان اللاحق بطريق  
 نقل الاحكام فان نقل بطريق الاحكام لا يكون في الحقيقة الا اللاحق المختص وفيه ما تقدم من الاحتمال في لو كان  
 مقتضى اللاحق مقتضى مسئلة ميتة ما عت بها البلوك حيث تنط بافوا المكلفين وانا انا حجة لها في بعض  
 الناس نامة الوقوع في المنقول في طائفة المختص كتم الضرور وانا انما ينضج التواتر لعدم عموم البلوك لها  
 فلم يعتوا بها وانا تكون حجة لبعض الاشخاص في بعض الاحوال كاللاحق المنقول في غير محرمين عن عبد العزيز



الاجماع المنقول على ما هو عليه في المتن  
المنفصل عن اجماع الاخرين فلا يكون دليلاً  
على صحة ما هو عليه في المتن

الشيء صححت به الرجل في الثانية عشر من العلويين ان العصابة اجمعت على نفي ما يصح عنهم واما  
لم بالتفقه فان من هذا الخبر الدال على ان ليس احتمالاً من جهة ما من ان مقتضاه ليس نصاً صحى الدلالة  
في الجملة لانه يثبت ان مقتضى هذا الراجح احد الوجوه المذكورة اما صحة الدرس او صحة الخبر بالبرائة او صحة درجوا  
عن المصوم ع او صحة الكسطة بينهم وبين الامام ع او صحة نفيهم او رجحان واتهم عن غيرهم مع تدوين  
المرجح بتبرهنه من ان مقتضى عدم التحقيق اذ لو كان مقتضى كونه مقتضاه بالتحقق كالمطلوب فلا حظ  
ولهذا كثير ما يصرح الشيخ قدس سره في كتابه الاخبار الخبر يقتضيه مع قوله في قوله وجوده الظاهر في قوله  
قارب من ذلك الدعوى وتبعه كثير منهم حتى تفرغه فثبت بذلك كونه يظهر فائدة التقييم ولهذا تكرر كثير اسم يقول الله  
المنقول خبر الاجماع حكم خبر الواحد المأخوذ ان الراجح على اذ اقرضوا وجب الرجوع بينهما كالجواب ولا يفي  
عليك ان هذا الكلام حسن في الجملة لانه يحقق لان دلالة الراجح كالمطلوب او من دلالة خبره وانما يقتضي واما  
الرجوع بين الراجح على فواضعه الرجوع بين الخبرين لان نقول ان يجوز الماقتضا في الرجوع بينهما على مقتضى  
التقدير اصرح في الدلالة بل لا يرد من غير ما قد مناسب لان الراجح المنقول كميلاً لا يقتضي الدلالة المستفاد  
فيتمحج المرجح من الاخبار والاعتبار ومن غير هذا الخبر من مقتضى الصلح في فردا سني ب  
فقد اختلف فيه الاصح بفتحها في السبوط واكثر المتأخرين الى الجواز حتى انه قد في ظناً  
اسني بـ وكما اصرح في خلافه في ان يجوز الصلح فيها وظاهره دعوى الراجح وانما مقتضى ظاهره لان هذا  
حيث نطقنا انما يرد له ان ذلك من دعوى الاتفاق الذي هو عبارة عن الراجح ولو اورد به عدم الظاهر على خلاف  
لقد اختلف في ذلك فلهذا هو المعروف لديهم لان ذلك احتمال ان يكون ذلك الحكم بالنفي كما ان استعمالها  
مستلزم للاتفاق كذلك لفظها موضوع للدلالة ما هو من دعوى النفي والعلامة في الجواز الى الذكر والشيخ  
في الخلاف وفي المطامع من يرد فيها المنع وهو اخير رابن البراء و ابن ادريس وهو ظاهر ابن الجند  
والمرضى وكذلك الجواز الصلح والظاهر ان زهره في غنية نقد الراجح عليه من نسبة التسمية الى  
الذكر وذهب الى بـ مرة الى الكرامة والصدوق ذكر في الغنية وقد روي فيه رخص بعد نقض عن رسالته  
الجواز ووجه الخلق في كبر الدلائل والراجح فيه مختلفة وجميع بينهما اما كبر اخبار المنع عن الكرامة او كبر اخبار

كأن خبري

الجواز على التقية ولعل الدول ارجح اذ ذهب الغاية جواز الصلوة في جود مال يؤكل لحمه مطلقا واجزاها وان شئت  
 على المنع من غيره وان كان الاحتياط في الاجتناب في الشك في ظاهره لقصد الامتناع من شئ من جوار الصلوة  
 فيه والامتناع من ابن زهره على المنع فنقول اوله للجمهور ان يرلو بها منها مع الاتفاق لان النافي في عصر  
 واحد كمالها قرع الشيخ المفيد وكيف نفرض واحد منها اتفاق اهلنا حتى يدع الاتفاق على خلافه مع  
 عدالتهما واجتماعهما وشد احقرهما ما ينافي قولهما ولان يرلو بها معا الشبهة لان عباد الشيخ تأيد بك  
 في حق دعواه وفي دعوى السيد ابن زهره نفية اختلاف بقول مطلق وليكن ان يرلو في اختلاف في اختلاف  
 المعتد به لان الاصل في الاستدلال حقيقة ولقوة اختلاف من الطرفين ولديك ان يحيد الاعمال المعتد  
 على تقدير ابن زهره مع عدم تقدير الشيخ نفية اختلاف الملائم ان الاستدلال على حقيقة ولهذا  
 نسبة العلامة الى الذكر بقرينة حاله هو في اختلاف في الطاعمة من يديه وهو المعروف من مذهبي ذكرنا  
 ولهذا نسبة الشهيد الثاني الى الذكر كانه في حق المعتد على تقدير الشيخ ايضا فلم يكن لاصد هاتر جمع على  
 للاختصاص في القول في الجملة ولما في جهة الثقلين لانه كان الاجماع هو الظاهر من كلام الشيخ كذلك هو الظاهر  
 من كلام ابن زهره على ما قرع عن عبارته ولا يخفى جهة العموم لان المعتد حجة خاصة بالمعتد بغيره الصام والذين  
 جهة التحقيق فلم يجمع الترجيح للاختصاص جهة الاستدلال والاجرا اذا ما صدقت مسند دعوى ابن زهره  
 عما مضى رواية ابن بكركي في زيارته ابا عبد الله عمن عن الصلوة في التعاليب في الفقه والسنن  
 وغيره من الوبر خارج كذا في زعمه من اطلاق رسول الله ع ان الصلوة في دبر كل شئ حرام اكملها في الصلوة  
 في دبره وشعره وجلن دبله وروثه وكل شئ منه فاستدلوا بتعبك الصلوة حتى يقضى غيره ما حل  
 الله اكمل في زيارته والله هذا عن رسول الله ع فاحفظ ذلك في زيارته الحديث ورواية ابراهيم  
 في كتمته واليه يسقط على ثوب الوبر وشعره مال يؤكل لحمه غير تقية ولا ضرورة فكتب للجمهور الصلوة  
 فيه وكونها كتمت خصوص الادلة في السني بل في غيره من اسئلة في اسناد عن كتمت خصوص الجواب  
 سواء لدلالة الاجازة الخارجة له عن المنع عنه وهذا هو المستند دعوى الشيخ في حق كانه رواية مقابلة  
 بين مقابلة في باب الصلوة في امور السني في التعاليب فكتب لا خيرة في ذلك كله مالا يستجاب

الفقه هو الذي ينفذ منه الفقه  
 ص ٩

فانه دابة لا تأكل اللحم في رواية الجعفي بن راشد عن الجعفي قال صنف الفقه وسمي فاسقا  
فلا تصد فيه قلت قالوا ليس فيه فاسق قال لا ولكن يبيح الصلوة في رواية بشر بن ابى رافع بن  
والواحد انوار زمنية فلا تصد في الصلوة ولا الصوم ومن رواية عيسى بن الجعفي قال سئل الجعفي عن  
عن بابن الجعفي عن ابي ابي الصلوة فيها فقه للصلاة فيها الا ما كان منه دين قال قلت او ليس ذلك ما ذكره الجعفي  
فاسقا اذا كان ما يוכל لحمه فقلت وما لا يוכל لحمه من غير الفقه فاسقا يا بني في رواية لا تأكل اللحم  
وليس هو ما نزع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ذناب او ثوب منها وانما لها حكم خاصة وانما يصح على  
العام ولا يابا الاخرة البينة تكون اسنى بيسى ما نزع فيكون قوله الشيخ في لم يوطأ الطرد واهل  
للأخت في النقية لما ذكرناه من صاحب السجدة روى عن الكرامة طائفة روى ابن حمزة كان حسنا  
لدلالة النزع اذا كانت الحقيقة للزمن صريح والعموم كما ذكرنا نقص واحتمل الدخول معارض باقية في  
ببر البينة الخلاف ومع هذا فلا حياط للزمن في هذا الحكم مستند وبما لم يكن فيه من كيفية ترجيح الاجماع على  
المقارضي اذ اقدار الترجيح من النافذ او الصلوة او الفقه او العموم او غير ذلك رجحا الى المستند في ترجيح  
راي لا يقيده ان مذاهبة من ذكرت سابقا كابن البراج وابن ادریس وابن الجعفي والمرقضي في  
في الخلاف وفيه مقوية لما يظهر من ابي ادریس بن محمد بن زهرة لنا نقول بمرادنا من تضعفة لم يمتسنى  
الترجيح الى الصلوة لان عبارة الشيخ في فاسق ليست صحيحة في منع بطلان ما في المختلف يجوز فانه قال  
فيه كل لا يוכל لحمه لا يجوز الصلوة في جلا ولا وبره ولا حرمه ذلك ام لم يذكر في منع او لم يدع در ديت رخصة  
في جواز الصلوة في اخذ الصوم وسمي فاسقا في الملاحق ما قلنا اننا وما كلام ابن الجعفي فهو يصح في وبر ما  
انه من الحيوانات دون ما لا يוכל لحمه ولا تصد في جلا ايضا ذكاه الذي لم يذكره وكلام ابو الصلاح  
هكذا احتج النجاشي والمفوض والميتة وان دفنت وجلا ما لا يוכל لحمه وان كان منه ما يقع عليه  
وقه المقتضى في الجعفي للصلاة في لا يוכל لحمه والخلق وقا العلامة في المختلف وكذا اقدار زهرية  
موقوف المرقضي وهذا وانما هي راي المصنفين في اعتبارها من هذا القيد مطلقة والمقيد منها  
ما اذا كانت ما حذر وحدثت بمرطلة وهي مستند ابن زهرة وذلك لضعف نقل الاجماع في خلاف راي



الجوزي فانما مقيدة فضة وسند ذلك فيكون ذلك مرجح الحكم البسوطا لقول الجوزي لم يطلب الجوزي  
 اقرب والله سبحانه اعلم وانما ذكرت هنا السنة دون غيرها مع ان غيرها اظهر في تحقق الدجاء على اقسامها  
 لما ذكرنا في اصدى الدلالة على استنباط الدجاء وكيفية ذكره في فرض الدوال والنية التي هي الامور حكم  
 السنة لبعض اب علمي على ما في الكليات المتفصيل السابع في اقسام السبع منه وهو الدجاء  
 اسكوت ويتحقق فيها اذا قلنا في فرض امر الجاهل لا يتضح حكمه وكذا الباقون معلوم عن علم حكمه ان تحقق  
 الحكم بالعدم هو اذ مقتله ولم يكن له لو لم يكن محسوسا فيعتبر قوله حيث لا يعتد به الاتفاق بالاتفاق وبين  
 كيدهم الدجاء في امور الضرر واختلف العلى في هذا فغيره هو اجماع وجهه خصوص في انظره في وقته وهو  
 اجماع كما هو اجماع على الاسم وليس في الجوزي ان يكون مذموم كالتصويب وان لم يكن على ذلك في الف  
 لا يضر ان كل مقتبه مصيب فيكون راعيه وان لم يرض به وان اجتهاده اذاه في التوقف في السنة  
 فيكون فرض الكف والاسكوت حتى يرجح احد الطرفين فيوافق ادنى لف في فكر او للتهدد في نظر في فقه  
 السنة او خوف التيقية بالدلالة او اجماع على ان غيره يكره عليه وغير ذلك فاذا اجماعا من ذلك لم يكن  
 حجة وقيد هو حجة لان الاصل والى خلاف ذلك كله ولان اجماع التصويب والتهدد والتوقف والدلالة  
 بالمسبة وانه ذلك اجماع مرجوح والاحتمال اذ لم يكن مديلا لغيره بالتدليل اذ انما تقوم بالتدليل  
 بالراجح والى هو ليس في اجماع اذ الدجاء هو الاتفاق لا عدم الخلاف الذي هو اسكوت وقيد في اجماع  
 ولا حجة لما ذكره وقيد هو اجماع وجهه بعد ان فرض امر العوض شرطه راكون المروخ عدم الخلاف هو الاتفاق  
 وقيد يعتبر ذلك في الحقيقة بالتحقيق هو الاول خلافه لاكثر امانه اجماع فلا ان اسكتين لابد وان يعتبر  
 فيهم دخول العوض كما يعتبر في كل الدجاء عندنا اذ بدو ذلك لا يكون الدجاء عندنا حجة اتفقوا او اختلفوا  
 سكتوا او نطقوا كما هو معلوم وقد تروا على اطلاع على قول الفناز بدو علمه بجوابه في ذلك وطلعه  
 عليه لا يكون ذلك اجماعا لا فرق بين اسكوت وغيره اما في اختلفا اعتبار رد قوله في تحقق الدجاء وقوله في ذلك  
 القول كما سبق الا اعتبار عدم الاطلاع على خلافه اما باطن فلي تواتر من الدجاء وتثبت في صحيح العباد  
 الذي ليس عليه غير انهم لا ينفون عنهم شيء من احوالنا وادواتنا وادواتنا وان اجماع كل ذلك اذ اناس معه

وعين نظرة وروان الله سمي يعطى وليه عودا من نور فيه اعمال الخلق كما يراد احدكم ان ينقص في المرافعة  
 اسأل عودا فاعلم ان الله عود من حديد انا هو ملككم وذلك كله من قوله ثم وقف على ما في الله  
 ورسوله المؤمنون وهذا اما لا ريب فيه وما ذكره بعض الاصحاب انهم لا يعملون الغيب فهو من رسل  
 الله عليهم على الظاهر المتوطبه الاجماع وهذا الذي نحن فيه من الاصول فلا بد من تحققة هذا باطن او ينقص بآية  
 الواجب من ذات الله وصفاته الذاتية او ان المراد انهم لا يعملون الغيب لما علم الله والافان اذ ان  
 علموا عندهم العلم الكبير وهو الحق والا عظم والكبير وهذا الثلاثة لم يحدف يعملون بها ما ذاع ان الله  
 البتة كوسى عيسى سليمان وسائر الانبياء اجزا كثيرة من الغيب استوعبها الوحدان لهم الوحي  
 الذي انزل عليهم من عند الله وال محمد وال محمد صلوات الله عليه وسلم اجمعين وقد نزل القرآن الحكيم لذكر  
 حقه في سورة وما كان الله ليطعكم يا غيب ولكن الله يستبي من رسوله من ربه والجبتي من محرمه امر بية وقال  
 عالم الغيب فلا ينظر غيبه اصلا من الرضى من رضى والرفق من محرمه امر بية ولا نقول انهم يعملون ولكن  
 الله يعلم ما شئ وهو احوال الخلق لانهم شهداء على الخلق ولا يشهدون الدلائل بدون قوله ثم وكلني  
 احصى من اعم بياني وقدرتي كنه ما كان حديثا يفتر ولكن تصديق الذي بين يدي تصديق كل شئ وهدى  
 ورحمة لقوم يؤمنون فاذا كان القرآن تفصيل كل شئ وهم في بطون به وجعل يعلموا والاقبح خطا في الحكمين  
 لا يعرف خطا به ولا يوفقون قوله وما يعلم تأويله الا الله والراشون في العلم يقولون ان به فان اكثر انرا  
 والعلم يقضون على الله ويشهدون والراشون لا بد ذلك ولعل يعيد صنية يقولون العلم انراشون الراشون  
 والى الله لان الله اكثر العلم بتاويله بوجه اكثر كنه العقل ان به الى ذلك غير جائز او يعود الى بعض  
 دون بعض معات والنسبة وهو ترجع غير مرجح لا نقول ان كثير منهم وقف على العلم والراشون في العلم  
 الواو عطفه لما قلنا بها ومنهم من رجع المتنازع وغيره وقالوا لا يلزم عود الغيبة الى الله بل يكون عند الراشون  
 الراشون والقونية تحفة كما قلنا قوله ثم ووهبنا له السمع ويعقوبنا طرفة فان الواو عطفه والى من يعقوب  
 فلم يلزم من اكثر كنه العلم اكثر كنه العقل وبالجملة فلا بد من علم الحق المسمى الذي جعله الله عينه وامننا  
 للشريعة عن الزيادة والمقصود كبر قول الحق او باطل ليعود الحق ويظهر ان طرخصا للبرية في نفسه وكان النبي

سليمان اذا علم شئ فنفى كلفه مشرق الارض ومغربها واصلت كل الرياح الماذنة واللائب عليهم لم يخبروا  
 انهم بما يكفلون وما يدعرون في سوتهم واي ما اوتوا اما اوتوا محمد واله صلى الله عليه وهذا الذي يشير اليه  
 من اجابته فاذ قال القائل كيف فلان يكون الحجة قد اطلع عليه ذكرنا وما ذكرنا بظاهر قوله ان  
 الارض لا تخلو الا فيها امام كما ان زلوا الموصول ه ردهم وان نقصوا الله لم يحكم بها الحكم لادان طبع  
 عليه فان كان زانرا دة ولو كلف بضع عليه ليلال ظاهر يكون لاضده اظهر منه وان كان ناقصا الله كذبك  
 وان كان حقا قره عليه وتقرير الامام في كلفه قوله في كلفه لانه لا يجوز ان يسكن في منزلهما وتخرج عليه نقيضه  
 كلفه عند ظهور البعثة وليس هو ممن يرضى بالتصويب كلفه بقطعة الخلع ولا يجوز عليه التوقف لضعفه عليه  
 حجة الله وليس له حجة على جميع عباد الله الواقعة ادا حكم بالادعاء حكما ولا يعلم نفعها ولا نفعها والادعاء  
 ينفي من الدالة المتقدمة المختلفة ودليله ليس متعدد ولا مختلف ولا محتمل برهوك عمل وقول فضلا قرره في قوله  
 بحسب المقام الدالة المطلقة التمهيد للنظر في المسئلة لان ذلك مرتبة اصى بالسبب طولا لا يجوز له الاخلال  
 للعهدة ولانه حجة الله والاخلال بها اخلال بالحجة التي هي اصل التكليف وفرع دال عليه بقوله عز وجل  
 الله بانه الرسول بالرسالة واولها الامام بالامام المعروف والنزاع في الكفاذا كان انما يعرف بالامام بالعرف  
 والنزاع عن المكلف كجوز له السكوت لئلا ان يكون له معرفة عن ذلك لعدم العلم به ولعدم المنع من الاكراه فيفاته  
 بواسطة اذ كانت اذ غير ذلك مع وجوه المقتضى من العلوم ان قول الامام في وقوله وتقريره سواء كما هو مذکور  
 في كتب الراية فلا يسكت عن قول القائل ان يكون غير عالم به او قائل بالتصويب في فاته فاته او  
 ليمتد عن النظر في معرفة الحكم او متوقفا فيه او فلهما بحسب الظن وقوع الاكراه من غير دال عليه ذلك من الواجبات  
 المفوضة ولا يمكن احتمال شئ منها كلفه واحتمالها صدور ما منه خلاف الا صدور ما رضى عنه ذلك في قوله  
 فلان الاصح ان لا يفرق بين الراجحة والاصح فكذا الدال لما قلنا فلم يبق الا انه قد اقره عليه اما انه  
 حجة فلان ذلك لا يمتنع لتحقيق الاجماع المعبر فيه فخل قول الحجة وتقريره سواء فثبت كونه اجماعا وحجة  
 فان قيل من اين تعلم سكوت الباقي اذا وقفنا على قول شئ بعينه وسكوت الامام في تحقيق المدعى من التقرير  
 ولعل الاكراه روقع ولم نقر عليه كثرة العباد وسعة البلاد على انهم قلتم ان مجرد وجوب الالهي لا يوجب السكوت



علم اوجده لانه عدم الخلاف كخلاف الاجتماعات البتة فانه الوفاق لا عدم الخلاف فظاهر من  
معلوم ان سبب كذا لانه اذا فرض وجوده في نفسه كونه الامام في ادواته منه بالهام او كونه ادا في  
في الالقاء، بوجوده في نفسه لان القائل اذا فرض انه مبطل ولم يكن قائم كخلافه لم يصح قوله لان الالقاء  
من امتي على الحق حتى تقوم الساعة ولا قوله في ما ان زلزال المؤمنين ردهم فاذا احصوا من كذا في ذلك معلوم  
ان سبب انقضاء الاجتماع السكون اذ بوجه لا يرتفع الحق عن الارض ولا عن الطائفة المحقة فانا نعلم سكوت  
الامام باستغناء الكون وبذل الجهد فان كان من اهل الاستيفاع والحق والاستنباط طبعه النوراني اذ ابد  
جهدا في رفعه وسعته في التفسير لا بد ان يقع من هذا الاصل على ما تيسر من ما يراه منه ولا يلزم منه ما زل  
عليه لانه لا يفتقر الامام هو دون الكون والطائفة فاذا استغنى الكون والطائفة فقد تولى عليه واللام  
ما لا يلحق او سقوط التكليف ولا يلزم من قوله ما من شيء الا وفيه كذا بدوئيه ان قول ذلك القائل  
كان حقا فلا يفتقر في معرفته حقيقة بذلك بل لا بد ان يوجد عليه دليل يقينه لانه لم يملوا سين الادب وبنوا عليه  
والكان باطلا وضعوا دليل لا يدل على بطلانه فلا يخرج في تحقق الحق الى سكوت الباقين او عدلنا  
ان ذلك العقل قد يكون ولادير عليه ظاهر انفراد البتة وانما يستدل على البير عليه بعدم العثور  
على قائم كذا في بعد الفرض الشديد حتى يحد ظني من العلم بالعدم فانه اذا كانت الحق على كذا فلا بد  
وال يوجد في كل اعم في دليل شمله من عموم او اطلاق او غير ذلك فلا يكون ذلك صلي الا اذ عدم المقتضى  
الصالح بعد الفرض الشديد اذ بدوان ذلك لا يقول عليه لاصح وجها لمقتضى فاذا لم يوجد كان صلي ذلك  
فيكون العموم مستلزما لذلك السكوت المطابق لقول ذلك القائل او يكون مستلزما لذلك فلا يفتقر الى  
السكوت لان قول القائل ان لم يكن له دليل يصح تخصيص ذلك العموم كان العموم الموعول عليه في نفسه لا يفتقر  
ذلك لان الذي رعيه كما اذا اعمد الاصحى بعموم الحكم فام اطلقوا عليه عباراتهم وعموا فيه ان رايهم وقال  
بعد تحقق ذلك العموم في ذلك العموم باخراج فرد ما شمله ذلك العموم والاطلاق بكلمة في نفسه لا يفرق  
الداخل تحت العموم فان سكوتهم ليس في الحقيقة سكوتا مفيدا للتفريه عن ذلك الحكم هو قائم مقام الذي  
عليه فيه والاجازات التفرع بالقول في مقابلة الاجتماع وهو بغير البطلان وقوله اذ لم يكن له دليل يصح تخصيص

ذلك العوم مبال للاص وهو انه لو وجد له الاصل في العوم لانهم لا يجوزونه قبل حصول القطع او الظن  
 الموجب لتغير العوم بعد الحفظ ولا يحتمل هذا الاصل ولا يقول عنه وان اختلفوا في توقف العوم  
 حصول القطع او الظن المتأخر بعد الحفظ الشديد فنعلم بالعوم ليس غفلة من هذا الاصل ولا عدم عوارض الحفظ  
 الصالح لان الله سبحانه يقول والذين جاءوا من بعدهم يقولون سمعنا واطعنا فما كان من عند الله سبحانه  
 في طلب ربه يستوفى اللطيفة التي وهبها الله اياكم عنك كسبرية ذلك الفاتحة تحس والله سبحانه  
 مع موه لا بد ان يهدي به سبيل الحق الذي يخلص منه كنه سيطر عنه الثقيل بانزل على ذلك الاله الجليل  
 بالالطاف ولعل انهم شكر الله سبحانه قد استوفوا نعمه وبه لو اجدتم فلم يعلموا بعوم الله ان عوارض كصلى  
 تحصى صالح لذلك لا مطلق وهو نقص في الجملة لو وجدتم كنهه نقصا في ما هي وجوب اطرافه وعدمه  
 ومن توهمت انهم في بعض الشئ في ذلك فانما كان ذلك التوهم منه لت هذه معرفة كل ما هم  
 وما خذا الحكمهم وانما اذنت للعلم في هذا الكلمات المعقولة في اجواب بيان في مسئلة استعدتها بعض  
 انباء الى ان نية عشر من الحجة ينهد بهذا الكلى تنبها وتنبها بها اركانها وذلك لمن يفهم اذلة عبرة  
 بمن لا يعلم ثم نرجع تمام اجواب فنقول انما نفهم سكوت الباقي اما غير الامام فلا من تعدي كنهه التي  
 ضنها العلم في شرف الارض وعظم غر بها من ابا بنى واللاحق وكل منهم باحث ومقتضى مستغنى  
 وسعة تفهم ما يقول والاصح ازمى الدير لوعى ما يورد معنيين فيقول الاقوال المعبرة متوجهين غاية  
 التوجه الى تاسيس القواعد المقررة موردين لجميع الدلائل المستطرة في الحقيقة هو قاعدتين العلم الثابت  
 من الاولين والآخرين كل منهم يورد عليه ما يورد عليه وينقل ما عثر عليه في بحر له ما صمد له ويستنتج من  
 له ناطقة كنهها اطلقوا عليه كيف تفرغ في اقل معتبر لان ذلك القدر ان كان حقا فلا بد ان  
 ان يظهر له لانه الاجزاء المتقدمة وغير المتكاملة في رفع الحق بوجوه طامه اذا لم يصدر عنه وان كان ظاهرا  
 فلا يفرق في نفسه في نفس الامر انما لا يختلف فيكم توقف في اكثر ما سمعت من اللازم الى ان اذ انقضى الحق  
 واما الامام ثم ظله فهو لا يميز بالواجب ولا يستغنى عما حاكى عن رعيته ويهدى ما يتبع اليه ويتوقف حكمه  
 عليه مع عدمه وتحرير الاله في هذا الشقوق والاعمال ما يطول به الكلام ويخرج عن المرام وهذا كله

يرد قول المعترض بكثرة العلم وسعة البلاد فلا يكون الخلف في الحقيقة موجودا وان وصلنا ان لم يزل امره  
 الى الظهور لتعدد كل دلالة الدير على فنية كائن ولا يكتفي بوجوده فان لم يكن قوله كذا كثيرا والديار خرقا الى  
 ابيسط والركب بعينه ليجوز ان الخلف فان لم يكن الدير دل على ان قوله كذا وقوله اذ بوجه لا يرفع  
 القول عن الارض ان كان كائن كائن وصرا غير ووصرا بين والافلايض ولا ينفك اليه كما ان  
 اصر الطائفتين من اهل الدجاج المركب بقى هنا حتى وهو ان الدجاج اسكنه كثير الاستبانه اتفق  
 لهذا كثيرا ما يتوهم تحفة ولم يتحقق كما ان توهم تحفة بعض مسند الجمع بين اثنين فيان حيث يمنع  
 ولم يجوز ذلك الا على سبيل استواء قول المانع وهو دليل على اجماعهم على ذلك اجماعا مسكونا  
 ذلك ليس بجواب ولا حجة لاننا قد انما نفرد ذلك بعد الفحص الشديد بان يكون ذلك كذا  
 المتقوية من عوج ادا اطلاقا شبيهة ويكون مسندا فيتحقق او يكون مسندا ذلك لاننا قد يتحقق  
 هنا مسند معين صرحوا بالجميع كما بالجميع عموا الاباحة فلا هو ذلك مسندا الى التعميم  
 قوله نعم واحكم ما وراء ذلك على ان يترك للثقلون فيه غير غافلين عنه ولهذا اصر من ابن عمر  
 القول في ذلك بالكرامية اعلم بالرواية الهندسية لرواية في العدد عن ابا بن عيسى حيث لم يجزوا  
 صالحة لتخصيص عموم الالية بعد العلم بالعموم حتى ينهيا اذ لا منافاة بين الكرامة والعلم بالعموم وذلك ليس  
 عدم غفلتهم عن ذلك الدير المدعونه ليدل على التخصيص انهم غفلوا عنه وبالله العجيب في غفلته  
 من رواه ونقله من اصله ووضعه في كتابه واستدلوا به بان اغلب العمومات تخصة باخبار الامم مردود  
 اذ ليس كل خبر يخصه باذ كان صالحا لذلك بان يكون صحيحا لانه مقبول عندهم او بالقرائن على  
 قرره الشيخ في العدة وذلك كله فثبت استقرار العلم على العموم ولا يلزم الشك المشهور ما عدا ذلك  
 خص لان هذا ان اريد به العموم كان مخصوصا بقبضه وان اريد بالام لا على فلا يضر على ان  
 بالعموم كثير الوقوع في الحكم ولا يضر في بعضها تخصيص الحكم بغيره فبعض العلم بالعموم قبل الفحص على  
 المختص كالعلماء في تدبير الاصول وتقدم ان المفيدة قوله لا يتبعان التكبير للقيام بعد مجود  
 لما روي عنه انه اذا اتفق من حاله الى اخره فنية التكبير مع وجوب ما يخصه بغيرها الموضع وورد الخبر

قوله الاخر غير القيد منه



العبد بها شئت من باب التسليم ففي الحديث محمد بن عبد الله بن جعفر الخيزر المصاحب الزمان عيب لني  
 بعض الفقهاء عن اصحابنا اذ اقام من تشهد الدليل الى الركعة الثالثة ثم كبر عيسى بن بكير فان بعض  
 اصحابنا لا يكبر عليه كبر فخريه ان يقول بطل الله وقوته اقام واقعد اي ان يخطب ذلك حديثا اما  
 فانه اذا انتقل من قوله الاخر فليكن الكبر اما احد من الاخر فانه رواه اذ ارفع راسه من سجدة الثانية  
 وكبر ثم جلس فليس عليه اقام بعد القعود الكثير وكذلك تشهد الدليل يخرج من الجهر وبها اخذت  
 من باب التسليم كان صوابا انهم والرواية وان احتملت النقية كما هو الظاهر الا ان اخر ما يدل على  
 جواز الخيزر بها من باب التسليم وهو دال على جواز العبدان مع وجوه المخصصين فانهم لا يكرهون  
 بذكر ما خفي منه الكلام فليس كذلك بل بالمتنازع عام الا قد خفي تمام ذلك الواقع من ذلك اقل  
 والرواية التي هي مستند المنع مذكورة غير صالحة للتخصيص هي ايضا ضعيفة السند على ما ذهب  
 وعلى ما في العبد فيها بان ابن عثمي وهو وان كان من نقول الكشي اجماع العصابة على تعقيب ما  
 يصح عنهم الا انه ما دلت خبيث للبحر القوي على ما تفرده به وكونه من اجماع العصابة لا يوجب  
 العبد رواية لاحتمال مقتضى الاجماع النقول انما هو مجرد شهرة الترجيح اذ هو الظاهر لا صحة  
 الرواية ولا صحة العبد ولا لغة الراور وغير ذلك لنا وجدنا من كان قريبا للعصر بهم كاشي غير كثير  
 من رواياتهم الى لغة ما يكلم به وليس لعدم ثبوت نقول الاجماع عننا كما توهمه بعضهم لغير كبر ذلك  
 في مواضع كثيرة من كتبه كالعن وغير ما يبرر وقته بان المروءة ذلك مجرد الترجيح فاذا اصدروا ما هو ارجح  
 منه لم يصح ان جعفر بن محمد عليه السلام قال ما معناه ان لنا ادعية غلاما على شغلها الله سبحانه  
 فضفوا ما تجد وما نقيته وياكم والادعية فتسكبوا فانها ادعية سوف قوله ثم ضفوا ما يدل على ان  
 هذا الادعية تغير العلم والاحكام في بعضها فلا يقدر منها الا ما كان معقدا بقرائن ودرجات  
 والآلاف فاطنك بها اذا ارضتها القرائن وخالفتها المراجاة في طرفة عين ينبغي المعقولات  
 للاجماع السكون للثبته المذكور بل يفقد في اوجبه السكون فيه وقد وجد في الاظهر السكون  
 فيه كما اذا كان الموافق معقول الزوال الذي في صحة قوام فان من سوامهم وهم السكون

الروايات الاجماع المفقودة وهو نقل  
 الكشي رحمه الله دام ظلها

فيهم اجماعهم وسكونه تقرير لذلك القول كما قد رآته علم بالصلوب لانه المرجع الى وجباته متى في المكان  
 وقوعه وامكان احكامهم به وفيه جحينة اما امكان وقوعه في نفس الشئ مع فاعله من غير ان يكون كثير زعمهم ان من  
 يعتبر قولهم يمكن ضبطهم والاطاعة بهم لاعتقادهم واما في مثل هذا الزمان وما قبله ما فرغ عن نفس الشئ فقد اختلف فيه  
 فقيل يجب امكان وقوعه لانه اذا كان عبارة عن الاتفاق وهو مع كثيرهم ويختلف طبقهم التي هي من  
 الاختيار استختلفت المكثرة للاختلاف اللازم والمذاق استبا جلا في الطبع واللاهوتية واللاقليم والاطاع  
 وقرى في الزمان والامكان وبعدها المغير ذلك من الاحوال الموجبة للاختلاف كمال متغير اعاده بخلاف  
 في الصدر الاول لان الطبع وان كانت كذلك هناك لكن لما تعارضت الجوارض الواردة عليها او  
 اتخذت كقولهم بل امكان واللاقليم والازمان وانما ذلك للاهوتية والاطاع ذلك ومبطله اصي بغير  
 الطبع لغير مكانهم وتحت الطواغيت والكلام تلونت طبقهم بما يكون عنه الاتفاق وذلك لان النفس  
 اذا اختلفت اخر وكثر لقائه له واجتماعه به والجموع مع حصوله للطبع طبيعة ومسح طينته حتى يكتب في ذاتها  
 ويشي على طريقته وليس لو لم يبق في نفسه تعقيد له بغير موافقة كانت منه عن اعتداله لكنه خلق بخلق الطبع  
 بذوقه لم يتبعها نتائجها رها من جهة حتى انما لو اختلفت واتحدت حالها ما رايته ان يستعمل كل  
 على رايه اذ لو مرجع برأي الاخر وطبع طري القصد اجتماعا غالب ولا يكون في غير الشئ فانه ما يكون فيها وهو  
 يمكن حصول الاتفاق منهم بخلاف من تاخر عن ذلك الزمان وكثر واضمح وتفرقت في البلدان واللاقليم المختلفة  
 اللاهوتية والاطاع واللفظ فان الاتفاق منهم متغير رعاة فقيل بامكان وقوعه وهو احيى لان المفروض  
 ان دواعي من يعتبر قولهم للاختلاف لانهم طابول للحي وهو اصيل لا ينفصل ولا يختلف الطبع واللاهوتية واللاقليم  
 واللاقليم فردان كانت مؤثرة لكن تأثيرها ضعيف بالنسبة الى التردد الى مؤسستين لانهم انما ينظرون  
 في كلام الحكم الذي لا ينفصل في نفس الامر وان اختلف ظاهر اوجه ايجابه والابتلاف في الظاهر والحكم كما انظر الى  
 استس طري التليف لفظ قوله وما ارسلنا من قبلك من رحل ولا نبى الا اذا اتى القى استيطان في  
 امنية فينسج الله ما يلقى استيطان ثم يحكم التباينة والله عز وجل يحكم ليجري ما يلقى استيطان فنية للدين  
 في قلوبهم مرض والفاستية قلوبهم وان الفالين لفرس في قلوبهم بعيد وليعلم الذين ادوا العلم انه احيى من ربهم

مفتی محمد اذہنی العیوبی  
مذہبہ الادبیہ

[illegible]



وللان الكافر شيء واحد في وقت واحد لا مصلحة فيه اذ هو شيء ليس له طابا بالخلق على سبيل الاجتماع والى جهة لم يمت  
موتة اذ لو كانت كذلك جاز اجتماع الناس على شيء واحد كما لو فرض اصبغ في العطر طان مثلا او الكسرة واتفق  
شديد وسموح فانه يجوز ان يتفق الناس على شيء سلبا عند الاتفاق رد يجوز ان يوافق الاتفاق اذ اليمين في شهر  
رمضان ولا مانع من المكان ذلك وانا منعاه هناك علماء لما ذكرنا من اختلاف الدود والكسرة في الموضع  
في الماكول الواحد اما اتفق الجميع على حكم واحد فيسبغ من موانع مسئلة الكل شيء اذ مسئلة الكل حكم طبيعة و  
اضطرار وليس الطعم الواحد من لوازم الجميع والاكاف من لوازم الجميع في وقت واحد والاكاف كذلك مسئلة  
الاجماع فان الحكم الواحد حكم شرعية واختيارا يجوز ان يكون من لوازم الجميع وحالها في كل حال ولهذا لا يكون  
اشنع فيه ولا يعرف للابن في الملامح في زانها في ما ناهي حاله رمضان اما قد سبغها من  
ان الحكم ليس اثر امدار الشكليات وانا هو دائر مدار امر الشريعة ودمر لوه فليس لصدان يجر مع الطبع المختلفة  
والدور الشريعة بخلاف الكافر للاختلاف دوامه واتفق امارات الحكم ومع هذا فلا يمكن ان يدفعها  
وقوع ما وقع قطعا في مرمى العقيدة العامة بان الشيعة متفقون على امكان وقوعه واما ان العلم  
به وجبته وانا اختلاف في هذا الثلاثة عندهم واما بسبب وقوع الخلاف في بعض الشيعة في هذا الثلاثة في الاتفاق  
الاختلاف امدار الخلاف وذلك للملح فصوص امدار النصوص متخوة بذكر الاجماع والاخبار بوقوعه والاتجاه به  
في اقصى على الاتباع لم وجد نظره في نظريهم للبدان يقول بذلك وانا يوقفت فيها من نظريه في توجيهها  
الاختلاف بتابع على طريقته ولا شك ان من بني امر الاجماع ووقوعه على طريقة امدار الخلاف لا يمكن تحقق عند امر الا  
اذ لا يصدر عندهم الا بالاتفاق وهذا كما قالوه واما عندنا فنحن نتحقق بدخول قول المصوم وهو حافظ الشريعة  
عن الزين والميد والباطل لا يخرج الحق عن امله ولا يضر فيه ما ليس منه فان زلوا المومنون ردهم ان نقصوا  
انه لم يفرق مصيهم ويرد خطيئهم ونقصهم امارات الصواب والخطا حتى لا يجهل امر دينهم ولا يخطئها ما سبق  
فيه لك دليل لا مردودا واما امكان العلم به فاختلف فيه فقيد انه في عصر الشريعة عند ما ليس الحكم وابتدأه يمكن  
الاطلاع عليه لانه خصوص في مكان واحد والاتفاق اعتبر بغيره من خبر واما بعد ذلك العصر فقد انتشر ذلك  
الحكم في سائر البلاد واستمر على العلم فيتعذر الاطلاع عليه لان العلم بجماع المجتهدين على امر لا يمكن الا بعد

ومعرفة ان كلامهم اني بذلك الحكم لا يعقلم عن صميم قلبه قد اجتمعوا على ذلك ومعرفة هذا الامر معذرة للشر  
 المجتهدين في شرح الارض ومغابرها وتنسج معرفة فان على اشرق للايعرفون على الغرب على الغرب للغير  
 على الشرق ولوا زحف بعض منهم في محطرة لا علم لاحد به فوا زحفوا احد منهم بان يكون نازل الرتبة بمعمل النسب  
 واما معرفة ان حكمه بذلك عن صميم القلب فتعذر ايضا لواز كذب خوفه في ظالم او مفسد في منصبه فيك ولوا زحفه  
 عن فتواه قبل الاغلاقي ان لو اجتمعت الامم على قوليه وتعاك في القول كان اجتماع وحده اتفاق لقول  
 الثاني في رجوعه بالبرهان وبالعكس لا اذ لا يمنع المحال انعكاس لتساوي قول ابراهيم بالباطل واهل الباطل  
 بالحق فيه يقع الحق عن الله واما ان منع الاجتماع بعد انعكاس كما غفقه قبله لان شرط حصوله وقت لا يكون  
 قد ثبتك جماعة من الجماعة وتبعهم جماعة قائلين ان هذا لا يمكن الاطلاع عليه الا من جهة الشهود وفي بعض  
 يمكن من جهة الشواهد اذ ان الشواهد انما هي الالهية لا يمكن الاطلاع ارح التعذر لتعذر الاطلاع ابتداء فكذا  
 وان لم يعتبر الاطلاع ارح التعذر لتعذر الاطلاع ابتداء فكذا الشواهد ان لم يعتبر الاطلاع لا بد له فيه لم يتحقق الا  
 للاتصاف بالثبوت فاحتيج الشواهد الى الاطلاع لا بد لها من الاطلاع لتسلان الاطلاع لا بد لها اذا المعنى كان  
 الشواهد اذ اذا المشع كان المتوقف عليه اول ما يمنع فلا يمكن العلم به ايضا وقد فرغ من مكان العلم به وهو الحق  
 لان الاحتياج الى المعرفة بجميع من يعتبر قولهم عن النواذر ذكره المانفون انما يتبين من مذهب اهل الخلاف واما  
 عن مذهب البني فيه امر الاجماع على دخول قول الامام في حجة قائلين فيه ما علم ذلك فحق الاجماع فلا يمكن فيه  
 الى الاحاطة بجميع اقوال من يعتبر قولهم مع معرفة ما اتفقوا عليه من صميم قلوبهم ونقض معتقدهم لان مذهبنا دين  
 الله الذي لا يغيث انوره ولا يرفع عن الله محفوظ عن كل ما كيد شره لا يكون جهة من جهات العبادة والادب  
 من انما النفوس في المذهب هذا هو العقل لا اذ قد وضع لنا خطة الشريعة على علم اسلام عليه ليلا  
 من صحة ادعائهم واما رة توصل الى ما فيه اسد لودجة وادعية موافقة سبيل الرشاد وذلك كصير العبارة او  
 بالكتابة او بالالفاظ بالتبسيه او غير ذلك في نفس اظهر خصوص ادعوى اذ تقييد الاطلاق او انما تعذر  
 او من وما يشبه ذلك ولهذا قد علم ما في شئ الا وفيه كذب او سنة فاذا استغفر من له اطمينة الاستيعاض والاشهاد  
 وسعة كصير مذهبكم الامام وقع عليه وعرف قوله وحكمه فيه لانه مما طلبت النواذر اطرطبه منه وجد فان علم

منك وجده حتى يوجد نفسه هو اليمين على هذا الفرق وهم رعية وعليه يدبرهم كما ثبت رتبة النصوص  
 وبراهين هذا المذهب الطويل به المقام وفيما تقدم ما قرناه ما ينفعك به من فلا خطلا فله لو كان كما تقولون  
 انه حيث ما طلب وجد لما وقع انما من احد من اهل السنة طوائفهم لا تقولون غير ذلك من يجوز دل على كل واحد  
 انما لا نقول ان اللاحق التي يستقيم بها النظام ليست كلها يقينية حتى يتحقق في كل سنة منها الاجماع  
 من يقول فيها ان اليمين يقينية وفيها ان في الخلافية فاما ان في الخلافية فعلا منها ان تكون اللادة  
 فيها متفارقة بالنظر المستدلي على لا يكون الرجحان فيها ما في من النقيض من كصيرتها ما ثبت بالظن  
 شمس في ثبت نفعية لظن اخر لا في منها ما يمنع به الكفاية ان يكون اجماع مركب هو انما من الظن  
 بالنسبة لكل واحد من اللاحق ان كان اليقين فيها معا او لا يكون الاجماع المركب منها ما سئل  
 وحكم الاحتمال غير ذلك وهذا وانما لها يكفي ان مع وقوع التكليف بها ولا يرتفع اى عن اهل  
 في ضمنها واما يقينية فلا بد من حصول شرط اليقين كما قلنا ولا علامة لاحدها الا حصوله عند اليقين  
 او يقيني والواقع لا يكون منها وكل منها حيث ما طلب وجد ولا يجوز انما في كصيرتها الاجماع نعم ما كصير  
 الاجماع المصداق في يجوز فيه لعدم عموم حجته ولهذا جاز لم يصد في لفظة للدبر فان قلت ان الاجماع  
 ميعول ما ذكر من امكان العلم به وان لم يجتمع مع يعتبر قوله على ما ذكره وعوراعه بذلك كما في المذهب  
 قلت نعم الذي حصول القطع لم ببعض المسائل مع وجوب بعض الاخبار المتفارقة فان قالوا انهم  
 للضيق فيها قلنا وان كان فيها نفس لا كصيرتها القطع مع وجوب نفس عن يقينية الا اذا عرف بالقرائن ان ما  
 به مذهب الامام عما فاذا احصل كل ذلك مع وجوب القائلين في غرض نق الامارات والقوانين التي افهم  
 اليقين معرفة ان ذلك مذهب الامام عما قلنا لكم لاننا بالاجماع لا نبدأ ولا نسلم لكم ان معرفة مذهب الامام  
 من هذا اللفظ الذي عندكم لوجه الخلف لفظا ايضا وهذا انما هو من كان له قلبه الذي اسمع وهو شديد انا  
 فاصحكم بانكم لا تقولون بحد وجود حديث واحد وجد له من قبله لا ومقدار انقص الامم لا بل لا يبر  
 الترجيح وانتم تقولون بانكم لا تطولون بجميع ما ورد عنهم ولا يجوز ان العلم ببعض دون بعض فان كان  
 يجوز عندكم العلم ببعض الاخبار فان كان عاما لا يوجب الا الاطلاع على المختص جدا ولم يوجد ان



كان مطلقا او مجزئا مثلا لا يكون الا المقيد والمجزي وجزايا وجبا اذ ينبغي ان يكون احدكم باذنه في فعله لا  
 المتخرج ولا الاطر ولا التعجب فيكون من لور كقيمة كنيسة كيت الاخبار بنوع غايه الاعتبار وان قلتم لابد من  
 قصيد الحق في العلم والمقيد المطلق والمجزي المحكم للثبوت وبهذا وجب عليكم ان تقتضوا جميع ما خرج  
 عن اهل العصمة والامتناع عليكم الحكم وانتم تقولون بعدم ههنا جميع الحكم فان قلتم كيف ما قلتم على قصيد  
 ونعنف حكم الامام مع بعض مع وجه الخلف فلا خلاف ما لا قدر عليه فجزوا هذا المصنف غيركم فكما انكم  
 تقولون حكم الامام مع الاخبار ووجه قولكم بغير الاخبار في هذا هو كذا في غيركم مع انكم تقولون انه  
 لا يجوز القول بطلان نقض جميع من يعتبر قوله فان انكم كتم قصيد اوله جميع الحكم غيركم مع قوله اوله بطريق  
 لان القول كما ترسب به لا بد ان يظهر او ينقطع فيظهر اما الذي فلا يظهر وان كان ذلك القائل لا يثبت  
 له اوله لا يعتبر قوله الا اذا ظهر دليله والاعندكم مطرحة القول فليس من يعتبر قوله فلا يضر عندكم وجوه خلافه  
 لانكم لا تترسبون على ضبط جميع السنة الحق وانما تترسبون ضبط من يعتبر قوله فوالله انكم لا تستدلون  
 بالاجزاء مع عدم الاطاحة كلها وفيها ما لا يجزى اظهاره هو جوابنا لكم بان كان معقولة من هذا الوجه  
 جملة اولكم معتبرين وان لم يكن اجمع مع ان قول من يعتبر قوله ان الجواب اظهاره لانه من ولا يرفع اى  
 عن اهل وجب الحكم بغيره بطريق اوله فانهم ولا خلاف ما ترسبوا من اعتبار كثير ما يكفي من فهم واحد  
 كلام الشيخ محمد بن ابي عبد الله في المناقب الجواز بلفظه واختصار منه بعضا واقتصر على بعضه ممكن من كونه  
 فحسبنا الاصول في تحجية الامام وهو من كبار الاخبار الذين يعتبر قولهم على الاصل في هذا الباب  
 ان خواص الله الذين لا يقولون الا ما سمعوا منهم وهذا هو العلة في ائمة حقيقة اجماعهم ولا ريب  
 ان من تتبع احوالهم علم انهم لا يقولون الا ما سمعوا ولا يفتون الا بما سمعوا ولا يفتون الا بما سمعوا ولا يفتون  
 الا بما سمعوا وانما يقولون بما يطيعون الاخبار المنقولة عن الائمة الاظهار متواترة كانت او خفية بقوات القطع  
 او مستفظة مشهورة فالاولان ما نحن اجمعاء لهم جواز معارضتها بشي من الادلة والآخر وهو  
 اخص المشهور ان كان غير معارض او معارضه خيرا شام انما هو ايضا من اجماعهم واخبر انتم ان لا تقولوا  
 به المراد من لا يقولون به ان معارضه خبر مشهور منكم كان ذلك من لا خلاف انهم يقولون به وان اخذت

نقل  
 من  
 نسخة  
 المخطوط

بها شئت من بالاستيلاء وسلك الامان قد واذا كان هذا ان احواس كان قولهم على الفعل  
 انتم على قطع الامان قد وشدوا الاسلام اذا كان هذا انتم يخرج الدين المينصف ان قولهم يكون مطابقا  
 لقول انتم ومن من امر الله تعالى تمت بعتهم واخذوا من الدين منهم خصوصا وعموما وصروا بانهم جميعا  
 العباد والروايات في ذلك اكثر من ان تكفي منها قولنا انظر الى ما خبرنا في ذلك من حديثنا ونظر في حلال وحرمانه  
 الحكي من فاجلي الحكم فاذ قد حجتكم عليكم حكما والاراد عليكم كالمروءة والاراد على الله في محاسبة  
 الامام عمار رجوا الماراة حديثنا فانتم حتى عليكم وانما حجة عليهم الله الامان قد هذا هي العلة في حقيقة هذا  
 الاجتماع والكل في ذلك من غير بعض اصحابكم كبره صفة لا يغير الله شيئا من حاله ومعلوم ان تتبع اخبار  
 والصدوقين وثقة الاسلام وعلم الهدى الى الماراة من الله تعالى استخرج تتبع ما غيبه عنهم  
 اكثر من الغيب مع عدم اطلاعهم على ما في اصولهم ولا في دينهم لا يساء من لا يجد نفع فلوات اولئك  
 الماعلام احل الله اليهم ما في دينهم لا يساء من لا يجد نفع فلوات اولئك  
 السيرة فيا بينهم من يقطعون بانها على ثقة لا قولهم انهم عاينوا حسن ظنهم بهم وجزم بانهم لا يجوزون  
 على ما طرأ وجها الامام عاينوا الظاهر ولو جازوا عليهم القول بالبر من غير سماع عن الامام لم يسمع انهم  
 نقلوا اجاباتهم في الاجتماع وبعاء الاحكام الشرعية بقرينة قولها الاحكام الشرعية عن الذرية  
 النبوية قد يعلم ذلك من تدبر كتبهم وقد عرفت بل يجوزنا عنهم هذا اطراف الروايات الواردة  
 في الامر بالرجوع اليهم والاخذ عنهم لم يجر الاخذ عنهم اقول كبره بعد الجمع ان الاجتماع اوجب والحق في ذلك  
 المروءة اجتماع اصحاب الله تعالى الذين لا يقولون الا بالخير واخبرهم بالشيء واما من بعد فانهم لا يقولون  
 باجماعهم رغما منهم يقولون بغير النص في كثير من الاحكام ومنها غلط فاحش وجد واضح لان الذين  
 في غيرهم ليس من تقدمهم خيرا منهم في معرفة الاولين والافاضة وعفة ولا اشد اطلاعا على احوال المرجع  
 والنفقة للسليخ من الغفلة لانهم قد جمعوا المعلوم من علومهم من تقدمهم ولا يذكرونها الا كالحال لله ما يغيبه  
 هو وامن له من ان من تقدمهم حسن اطلاع على الغرائب والامارات كما هو المألوف عند كثير من بعث  
 شعراية قرينة كصالحه فيوقف عليها معرفة الحق لا كصالحه في اخر منها مباحات مباحات

هو من قوله ثم ما نسخ من اية او نسخها ناسخ غيرها او مثلها الم تعلم ان الله على كل شيء قدير الا ان كان المراد  
جواز خروج الحق عن مستواه لان النسخ من الفقه المحقق كتاب ابي كل ما استقر عليه الدين ويندر عليه ما يتبعه  
فان كان الاول من عوامخ الاخبار ما كان متكررا في الاصول لقولهم وما كان من اصد عرض على الامام  
او قبلته الطائفة مثلما حتى عمدوا على ما لا يصح من هو بعدهم فلا ريب ان من بعدهم من لو تركهم قد اذروا  
منهم ما كان مصفيا من الكدرة لان الاولين اخذوا من الرواية ما ليس بصحيح فضعفوا به ما بعدهم واغضبوا  
عليه السلام واخذوا عنهم من ليقم به لانه فقتلوا فيه ما كان عليه من الصفة واقاموا عليه البراهين  
والتمس بعدهم ونقضوا فتش غره حتى وصلوا الى هذا اكل سببي ورسلا لا حقيقة فيه وعده كان ذلك عند  
اللاحق ويندر على سابقه بما يتبعه من زيار الاصول لا ولا ينبغي عليك ان لو دقق من قبلت من مسئلة  
فوضعت اليك ما سده العزلة على تدقيق الحق لا سبب حقيقة وقد صرح الشيخ الحجة الوكيل عند قول  
العلل بان سبب عدول المتأخرين عن طريقة القدماء الى الاصطلاح الجديد ان راس الاصول هو في الغرض  
قدرة وذلك ممنوع ان ارلوا ما حصله في نسخ اصحاب الكتب الاربعين ممنوع مما لا وهو دال على طرد  
امكان حصول التواتر في كل اصل لا لاطلاق فاذا ثبت عندنا ان اجماع اولئك الحجة كان هذا المشهور حتى  
من بعدهم الذين وصل اليهم ما استقر من الحكم اولئك وليس لهم تم الاتفاق ما استقر عندنا ولا دليل اولدوا  
بالبشور لان يقول ان المتأخرين انما يعملون بالمراد القياس والالتزام كما هو مفاد التعويض  
فلا يعتبر ما اعتبره خلاف الاولين فليس له جواب عندنا لكن نقول هو بعدهم وابعدهم عن اولئك  
فان اخطأ الاقرب فالبعيد او لا بالحق البعده وان اصاب فالقريب او لا لقربه واستشهاده بهذا القول  
الدالة على الرجوع الى ما خرج من الحديث فنفى ولكنه عم قد روي حديثنا ونظره حالنا وجراننا وعرفنا  
في جلالته ثابته معرفة الحكم للجمهور رواية حديثهم قريب حار فقه وليس في فقهه وعندهم وانما ناله  
اصداخ شيعتنا فيها حتى يلجى له ويعرف الحق وروى عن ابن سعيد الكشي رفته فقال الصادق  
اعرفوا من انزل شيعتنا بقدر ما يمكن من رواياتهم غنا فانا لا نقدر الفقيه منهم فيبقى حتى يكون محدثا  
فقيد له اذ يكون المؤمن محدثا فيكون مفهوما لفهم المحدث في المحدث والمفهم اسما مفعول والمرفقة



ذو اللطف الربانية التي يعرفها الحكماء من سبعين سنة في الولاية وفي المجلس في الجارية بان قول علي  
 في بيان احوال ائمه العلى نذر الروايات ذروا الرجح الهشيم ثم قال فان هذا الرجح المتفصل للروايات  
 ليس له بصيرة بها ولا شعور بوجه العدم بها بل هو من رواية عبد الله بن موسى عليها من غير فائدة كما ان الرجح  
 نذر الهشيم لا شعور لها بفعلها ولا يعود اليها من ذلك نفع اشهر ولا يسلك اليها رايتها من التفرع من سبع  
 احاطة واشد نقارة وادق فناء لطفا وليس فيهم من نذر الروايات ذروا الرجح الهشيم ولا من ليس  
 محمدا ولا من علم له فلا يعرف فلسفي ولا عامر فقه ولا يفتي في حقناهم على اهل البيت اذ كانوا اجدد منهم  
 في نفي ائمة المطهرين وموضوعات اخوان السبطين من الذين لا يذنبون عليك ما ورد عن اهل البيت  
 في حق بعض من تقدم من ائمة فان من هؤلاء من لو كانوا في عصر الائمة لم يوردوا فيهم عن النصوص في عالم  
 يهضم سبع السبطين الذين يؤمنون بالغيب ويقولون الصلوا وما رزقتم بهم مفضلون وقوله رآه والى ذلك  
 من من حوز بعض اصحابنا بحكمة صرفة سوطي وادب قال العلى التفرع من لا يطعنون فيهم تقدمهم وانما  
 عليهم كما اننا نذكر من حصر الاقدار بانه الهدي عليهم السلام في حقهم عن الله بحسب يكون من بعدنا  
 لا يعيد بجمعهم لانهم لا يفتقدون في الحكماء على الكثرة من ائمة السندون الى الراجح  
 القياس والاعتدال ولقد ثبت في بعض ائمة الناس بذلك حتى لو قلت له فاذا هم ضالون فماذا نفعهم  
 منذ ذلك وعند من نذر يكون من يجمع ائمة السبعة وان خلفوا في الفتور في الطرق الى ائمة الحكماء  
 الرد الى الكثرة بالسنة لا يخرجون عنها طرفة عاين وانما يعدلون عن بعضها البعض منها راجع عندهم من ذلك  
 البعض المعدول عنه وان كان من عموم الاخصوص او بالعكس كما يقع الترجيح بين الخبرين المتضادين كما راى  
 وهذا من شأن ائمة العلى ولكنهم معدودون لانهم لا يعرفون ما رآه العلى والمراد عدوا بجهلهم وقوله  
 في الرضى عن ائمة وعلم الهدى في رضى بعد ما دام دعواه انها من اهل الاجر كما ذكر في حكمة في لية عن صحيح  
 اللاحق فان من في رضى الى العلى للشيخ والذخيرة للرضى ولا يقيم نظره الى التذنب وبالجملة ذكر انفق  
 التي ترد على كلامه يطول فيه الكلام وعلى من يفهم السلام قولة بعد ان ذكر نوحى بن عبد الرحمن  
 والفضيل بن شاذان ومعوته بن حكيم وجميد بن دراج وغيرهم فانما هذا العلم بفتور جماعة منهم

العلم بقول الامام ع كفاية الشيخ في العادة لا يتعين لنا قول الامام ع في كثير من الادعاءات فتخرج الاعتبار  
 الاجماع فنعلم باجماعهم ان قول المعصوم داخل فيهم ومع تسليم اقتصارهم عن الروايات في ادعاءهم تعلم من رواياتهم  
 قطعا لان افرادهم عن الامام ع منه يعين باروايته فلا يتصور من الروايات ان يدقوا في اصل ما رواه عن  
 امامه ولا يعين فيه فيكون الحكم مجمعا عليه رواية وفوقه هو اقرب من الدلائل بكثير انما قوله للشيخ ع في نظر ان  
 عبارة الشيخ في العادة صريحة في ان الاجماع كاشف عن دخول قول المعصوم ع لانه مطابق لقوله الجارعة فيما  
 يات من نظر كلامه في ذكر من في محجة الاجماع ع ان المطابقة لو فهمها على خلاف لمعناه وان الكثرة استدلوا  
 لانه ردة في محجة الاجماع الا انه لكون اجماعهم مطابقا لقول المعصوم ع ويلزم من هذا ان قوله ع ليس له  
 في قولهم ويلزم ان قول اولئك ليس من قوله ع وانما يكون قولهم مطابقا لقوله ع لانه لا يغير ويلزم ما قلناه  
 ورده من ان الاجماع كاشف عن دخول قول المعصوم ع ان قولهم نفس قوله ع وهذا كاشف ومجرب على  
 كلفه ردة ونسب الى الاصحاب في ظاهر ادل كلامه السابق ولو اعتبرنا المطابقة كما ذكرنا لفتح عن اجماع المتأخرين  
 عن طئنه فهم بقول الراي لانه مطابق لقول المعصوم ع وان لم يأخذوا بقوله فاذا لم يكن تحقق الاجماع  
 فان قيل انهم لم ينسبوا منهم الى القول بالبراء والاسم لقلنا ان لم يقدركم فما الفرق اذا بينهم وبين  
 من قبلهم فان قيل الفرق قريتهم الذين تصدقوا في الوجود مع البعد قلنا ليس لمعنا لو قد انما سمعنا عن علي  
 اهل الاخبار الذين عليهم الدار في زماننا ان تقليد الميت اذا كان من اهل الاخبار جائزا وان كان من اهل  
 الاصول لا يجوز تقليد الميت كما لا يجوز تقليد ائمة هذا الشيخ ايضا يقول بذلك ولو كان ذلك من جهة  
 القرب والبعد لاجازوا تقليد جميع بعد موتهم ومنفوا عن تقليد الميت اذا كان من اهل الاخبار من تقدمهم  
 ستائة سنة فضاء وليس لنا في قلنا ع انهم يصحون بذلك من غير تكليف وايضا قد بينا فيما قبلنا ان الفرق  
 قلة الجدير بفعا در بعيد اقرب من قربة الى مثل هذا المعنى ان رعاة الدعاء ما حس ما صنعت  
 به ياربنا اذ هديتني للإسلام ولصبرتي ما جعله غير وعفتني ما كره غير والتمسني ما ذلوا عنه وفهمني  
 فتبع ما فعلوا وضعوا حتى شهد مني الامام ع لم يشهدوا وانما غائب فانهم قريتهم ولا ضرورة بعد روايتهم  
 كقولك يا رب عن الهدى و ما تنو نفسي ان تحت الالباب ولين يهلك من يهلك الا عن بيتكم روايت الشيخ

في المصاحح بعد صلوة الظهر قوله ومع تسليم انصارهم ثم فيه إثارة الماصح به من ان المروم من الاجتماع  
 ولهذا انقضى عن ان الاجتماع اذا عارض اجزوا مكرامه سابق وقوله لان المراد عن الامام ثم انقضى  
 بعد ما روي البتة ولا يتصور ان غير متبلانا وجدنا كثيرا من الرواة يروون الخبرين المقارنين المتماثلين  
 الذين لا يمكن الجمع بينهما الا بالطح وان عند كونا في خمسة عشر اصلا في اصولهم شتمت على الفقه كثيرا  
 وليس كما يروى بعد به وهذا الصدوق رده قد صرح في اول كتابه الفقيه بهذا الفقه ولم يقصد فيه قصد  
 المصنفين في ايراد جميع ما روي به بقصد التاثير لو ما افنى به واحكام بصحة وعقد فيه انه حجة فيما يفي  
 وبما ربه قد سئ ذكره انما فكل ما رده صريح في ان من تقدمه يوردون جميع ما روي به وان لم يقربوا به  
 ويكوي بصحة وهذا انقضى عن قوله بقوله ويعتقد ان قوله حجة انه لا يقرب بالمراسم مع هذا كله فانما يقرب  
 الذي عندهم كثيرا ما كلفون في المسائل الاجتهادية الاستنباطية ويحتجون فيها على طريقة التي خروا فيها  
 كثير من طرق بذلك وقد قدر الصدوق رده في كتابه الميراث في الفقيه عن الفضل بن شاذان  
 وهو من اصحابنا المتقدمين في اصحابنا واولوا الطهارات في هذا الموضع واولا الدلالة  
 واستدلالات اجتهادية وكثرت مومعة فيها ونقص عن الكليني في كتاب التلخيص كلاما طويلا على  
 الاجتهاد والاستنباط بالشرح بدقه نظره والحافه واحدة وحته به هو ابعد غورا من كثير من اصحابنا  
 ذكر ذلك في باب الفرق بين من اطلق على غير السنة وبما لم يطل في اذ اخبر في هي في عدها وادواتها  
 رويها في جواب اجاب به ابا عبد الله في كلام طويل مشتمل على ما لا يزيد عليه من النقص والبرام والاحكام  
 والاستنباط وفيه ذكر معوية بن حكيم الذي رايه في الشيخ في حقه من يعبر قولهم جواب عن اجاب  
 العبد عن هذا الحق الاستنباط وحكم الاصح في بعض نواحي بن عبد الرحمن وهو من اصحابنا العصابة  
 على جميع ما يصح عنه في الاغنية جدا مشدودا في البركة في جميع ما يجوز عليه الكيد والوطن كما  
 في الاستبصار وان الاصل في من ابن ابى الدب في الميراث كما في الدروس وكلامه في الفرق  
 بين ولد الزنا وولد السفاح وكلام ابن ابي عمير وهو من عرفت في وجوب العدة بالحنن في الجمع بين الا  
 تحقيق مشدودا في خلافه في كتاب الاستبصار ووقع بينه وبين من ابيكم منارعة في الارض



كله  
 انما كل الامام قد وثق بقول بالحسنى به و لم يكذب حتى مات و من ثم ناظر بعض الخلفاء الحكماء  
 بصفي فقال الخلفاء كان عربي الحاشي و ابو موسى الكاظم من يدعي للاصلاح بين الفاطميين فقال  
 هثم بن بكير من يدعي للاصلاح بيننا فقال الخلفاء من اين قلت هذا قال هثم من قول الله الحكماء  
 ان يريدوا اصلاحا يوفى الله بيننا على انما لم يريدوا للاصلاح و لقد استبد بين طائفتين من كذب  
 الحق ثمة الموجه عن الشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله الرازي انه صنف رسالة جمع فيها الاختلافات  
 التي بين السيد المرتضى و الشيخ المفيد و واهبها الى محسن نفعي مسئلة قد الشيخ الادوية الشيخ  
 سبلان بن عبد الله البحر الذي اذ في خزانة حاشية منه رسالة المسألة بالعبارة التي هي عند بعض  
 هذا الكلام قال رة و قد كتبت عليه في اصفهان و طاعة من اوله الى اخره و ربما ظهر منه ان المراد  
 الاصول من اصول الدين و هو اعجاب للعباد بهم اليقاي ايضا و من ثم حمل الكثرة على اصول الفقه فبين  
 ان اليقاي يعتبر عندهم ايضا فيها فينبغي ان يكون عبارة الكتاب في ذلك اشروا بالجملة فلا خلافات  
 التي و قد كتبت على الاصل بالمتقدمين و الاستنباطات و للاختلافات اكثر من ان تصفى من تتبع  
 كتبهم او كتب من نقد عنهم و بعد ذلك اما حجية الاجماع فقد اختلف فيها من الفرقان فبعد حجية اما  
 من منع من اشية فقال بعضهم للجملة لان الكتاب في السنة اما الاجماع فشي و دفعة العامة للمعارض  
 لكن في السنة في الحقيقة و ان استدلواعا بانه حجية بهاد في اخره و لان الفارة في الاجماع لانه  
 ان لم يعتبر و حول قول المصوح من كان اجماعا اهل الخلاف لان اعتبرناه فان علم قوله بخصوصه كان  
 هو الحجة لا الاجماع و ان لم يعلم قوله لم يجر القول لانه لا يثبت لثبوت القول بغير علم و للخصوص اصل  
 دخول قوله في جملة اقوال الجمهور معارض باصل عدم و قاله قوله ان كان الاجماع ان كان واردا  
 في مائة خالية من الرضوض اذ في مائة مخالفا الرضوض فلا حجة فيه اما في الدل فبقوله عما استقواء  
 سنة الله و قد استدلوا بقول الله لا تعملون و اما في ذلك فذلك الى طرفين لو لم يكن الله لانه  
 رد السنة بغير حجة تعالها و ان كان واردا في مائة توافق الرضوض فالعدم على الرضوض لا على  
 الاجماع و ان كان في مائة مخالفة فيها الرضوض فهذا هو الاجماع الذي يجوز فيه بعد وجوب الخلف

الحاشية

اذا كانت النصوص من الطرفين مشهورة وسيم الدجاج مشهور وهذا هو الذي يجوز في لغة لانه عبارة عن انهم  
عن عدم رد الحكم استقام من النضاي استقام بن وان يختلفوا بقوله المغير ذلك من الاوال المهمة الخارجية  
واما من قال بحجية فنه من قبح حجية هذا صبي لا كشفه من دخول قول المصوم ويغير الاكتفاء بانفاق جماع يعلم  
انهم لا يفتنون الا بقول المصوم لان العبرة بقول المصوم ليس بالهذو وان لم يكن اجماع تحقيق لكنه حكم  
الدجاج الواجب الاتفاق تبع عبارة عن اتفاق جماعة من خواص الائمة مع حكم افتوا به بلعي رواية وحجة  
لكونه مطابقة لقول المصوم لا كشفه من دخول قوله وجهه او الالطحيان ثم نفي قولنا الدجاج في كشفه من دخول  
قول المصوم في رات ثلثة الرواة المشهورين لفظ الدجاج وارولة الديب الظني من لفظ حجة وارولة مطابقة  
لقول المصوم من لفظ كشفه من دخول المصوم في الجمعي والفرعي من اثبات الشهرة بنى المقدس  
بهنا فاما خالية من النصوص المان قال في حكم اذ لم ير ديه نفي في الكتب الاربعة وقد تقرر عبد الدجاج  
احد ثقتنا المقدس بن كاشيغ واستدرك العبد لان ذلك الدجاج للبدل مع مستند من الحديث فيقطع  
به الياس الذي لا يشك في عفة ارباب النصوص نعم وجوا نفي بعد به وان خالف الدجاج لا سقوط الد  
بالمرء بل يقر في ذكر الامام في الرواية فلا يعارض مع صحة الدجاج الذي لم يصر فيه بذكر الامام كما هو  
سن ان اهل التفرع المان قال في تفسيره ان معارضة كثير من اجماعهم للنصوص الصريحة لا يدل على ضعف  
الاعتقاد عليها بل ذلك مما يقول للاعتقاد عليها لانه اذا علم عدم غفلتهم عن تلك النصوص الصريحة في خلاف  
ما اجمعوا عليه بل علم استفاضتها عندهم كغير من هذا الدجاج الخالف العلم بصدور دليلهم تقطع الغدرة  
ففيص من هذا وما تقدم التوقف في العلم بهذا ذكره شيخنا المجد شيخنا محمد بن شيخنا عبد النبي المتقارب الجواز  
في كتابه سائر كنية مختصرة من كتاب الاصول الفقهية زعمنا انه قد احتار فيها اجماع بين الاصولييين  
والاجريين وهو صواب دون رضى الخصيان وقد لا تكبر حجة لا كشفه عن حقيقة نهج حجة نعم فانما يتبين  
اذا تحقق ان اجماعهم ما لم يفعل المتفقين في ذلك الحكم فاذا كان قوله وجهه او الالطحيان دون ان يتبين  
بعينه لم يكتف في شئ من الاحتمالات الصارفة عن نفي اجماعهم كالمقتضى وعدم العلم  
كذلك ما لو تقرر قوله بعينه فانه يكتف في الاحتمالات الصارفة عن اجماعهم في ذلك لانه لم يكن

هذا اول ما يشيخ محمد بن عبد النبي المتقارب الرواية في حجة الدجاج  
وجوا الحكم الموقوف على ما سبق في باب منه الدجاج

والامارات كما ترى وياتي فاذا كان كذلك وجبت الحجة والآشعة الحجة وسقط التكليف وبما انه اذا علم  
قول الحجة من حيث لا يقدر غير ما ظهر منه فان لم تقع به الحجة وادعى فيها لم تقع به حيث كثر الاحتمال لا الكثرة  
غير ما يفهم منه في حالة يتميز كلامه من غيره الى ذكره وسقط التكليف بسقوط الحجة فلي ثبت قيام الحجة بقوله  
القابل للاحتمال لا يستلزم ان يثبت ما يقوله الغير القابل له وادعى وهذا القول هو التحقيق بالتحقيق و  
الاقرب الى سواء الطريق وقد ذكر الشيخ المذكور الشيخ عمر المقابلة الجواز في كتابه النجبة في رواية الثالث  
في بيان تأكيد حجة الاجماع ولا ريب ان السيد اعلم الهدى في شرح النجبة ذكر ما يتبينها بهذا  
الاجماع التي دونها في كتبهم واكثر واضعنا في تصانيفهم هذا الدعوى العظيم يدل على اعتناء شيخنا  
الاولي بها وسد اعينهم عليها وتبع الامم في ذلك في احاديث عديدة منها قوله في مرفوعة زرارة  
خدا ما شئت مني اصبحت في دعائهم انتم انتم في ذلك في احاديث عديدة منها قوله في مرفوعة زرارة  
والبصائر والاحتجاج انهم الا ان قد والاحاديث في حجة الاجماع كثيرة ولو لم يكن حجة الواضحة  
لوقع انهم منهم من عن الاخذ به كما تنوع في الاخذ بالاراء القوي بالقياس واما ما هو معلوم فلا وجه  
لقول المعاصرين في حجة النبي من غير احدى بنات كيف واما ما يسمونه بحجة الاجماع والامر بالاخذ به من  
جعلوه كالمعاري عند تعرض الاخبار ونسبة البدعة والاضراء الى ادراك الشيخ الابرار الى ما لا يسع  
بما مثله عند تعصبه به وكيف جعلهم ان يخرجوا من تحتها انفسهم من البدعة الردية التي ردوا بها كل  
الاحاديث العلوية في اكثر اسئلة الشريعة واما هذا الاجماع المستفاد من قوله عن ارباب الحديث وروايت  
كانت معمول بها عند من في زمان حضور انتم ثم تقيت منهم بالقبول عند شيخ الغيبة الصغر فاجعلوا  
على ما اجمعوا عليه ان قد والاطلاع على مطابقة قوله لم يقوله عي يعلم بالقرآن المعلومة بالتبع انما اقول  
اراد بالمعاصرين يوسف بن شيخ احمد البحراني واودق النجاشي في المآخذ في كل ما انبث في المآخذ  
ثبتت عليه حجة اجماعهم لانهم استدلوا بها كما استدلوا بالتصحيح المتقدمون باجماعهم والافاضات  
نسبة البدعة والاضراء الى هوله، الاعلام فيقول له ما قاله المعاصرون في صورة الاجماع في  
صور الاول ان يرثوا الصدوقين والشيخين والكليني والسيد واخراهم في حكم لم يرب نصا في بيتا من حجة



فاتفقوا على أن يكون الحق قاطعاً في نية أن يرد الحديث ويكرز في الأصول والمعارض في العمدة  
 جمع على قوله أن الله أن يؤخذ به ويعبر بها القدماء دون أن لا يفي العبد إلا أن علمه كاف  
 عن كون الله في مورد التقية أو لا طرح خبر الامام بأن هذا الخبر بخصوصه ورد مورد التقية  
 فإن كان عندهم نص خاص في بيان ما ورد مورد التقية لمخالفاً لو أن كان عرفوه بقونية عن الفقيه فلا  
 وإنه إنما يعملون للجهة في الفرق بين الأولى في الفرق بينهما في العينية فالتقريب من هذا أن أجماع  
 أصح الملة وأجماع الغيبة الصغرى قطع بكونها منقطعاً لنقص الثبوت وان أجماع عاتقها  
 أسيد واشيخ إنما هي أجماعهم وأما أجماعهم في الغيبة الكبرى فلا تقيد القطع بوصول نص اليهم  
 لأنهم رضى الله عنهم قد يعملون بدلالة ظنية ويعتقدون ما ليس بدليل وقد يقولون عن المعارض  
 وعن المرجح وعن وجابج فاجماعهم لا يوجب القطع لموافقة النص من أجماعهم فوافق الأئمة الذين حانوا  
 منهم المثل وتدعوهم إلى العمل بالثبوت في الغيبة الصغرى وتدعوهم إلى العمل بدلالة  
 وحجة وكذا ترد عليه التوفيق فيهم أيضاً يعرفون عرف الثبوت وهم العبد من الخاف من المتأخرين بكثرة قول  
 وقوله وأما أجماعهم في الغيبة الكبرى كما نقول سابقاً في التاثير وفيما يلاحظ من قولهم فلا  
 يفيد القطع بوصول نص اليهم غفلة عما فعلوا لأنهم لا يقولون بالأجماع الدعوى المتقدمة أي أو عن أسيد  
 واشيخ الناقيل عن المتقدمين فلم يكن له على أجماعهم طعن إلا بعدهم توشى من الغيبة الكبرى  
 وإن شئت فقلق هذا أن كان أجماعهم منقولة وأما أن كانت غير منقولة فلا شك أنهم لا يقولون  
 بالأجماع في مقابلته اتفاق المتقدمين براءاً أن يكون في واقعهم إلا أنهم لم يصحوا بالأجماع وهو لا يلتزم  
 لهم القرائن على دخول قول الامام في ضمن ما وصل اليهم من المردف من مذاهب المتقدمين صرحوا بالأجماع  
 وادعوه أدلة ما خلفوا فيه وهو يعلم أنهم لا يختلفون إلا في خلاف الأخبار وكذا نص في ظاهر الحديث في  
 بالقرائن التي وصلت اليهم كما نرى في أحد النقطتين ادعوا له الموقول لا يخرج من قولها حتى ترك  
 من بعدهم ذلك القول ونظر داود الديلمي حتى ظهر لهم القطع بصحة أحد ما حكيت عليهم أن قول الامام الذي هو  
 مذهبه هو الذي ادعوا للأجماع والله أعلم أن النقطتين من المتقدمين إنما استدل كل منهما بالنص من عند

بحيث لا يشك في انه الحق في اين ظهر لمن تاخر عنهم بقيت انه مدعي الامام والذي شابه به لم يظهر لهم لان نقول  
 ان المعلوم ان حكم الله واحد وان احدى الطائفتين مخطئة والائمة عليهم السلام اطباء النفوس بارادتهم الله  
 فعند ذلك الوقت الذي وقع الخلاف فيه كان المصلحة فيه ذلك ولا كبحسب الاجماع للاصل لا كبحسب آرائهم  
 استمرنا اليه بانه هو الذي خالف عنهم يسلموا ثم جمع بينهم اذا زال العذر وفي وقت المتأخرين  
 لما علم زوال العذر سبب لهم الاجتماع كما هو الواقع لانه وان كان غائبا عن اعينهم فان نوره في قلوبهم  
 وقد وردت النصوص عنهم انهم يتفقون بغيبته كما يتفق الناس بالشمس في غيبته اسي وبغيبه ان  
 الشمس ان كانت موصوفة الا انها بغيبته تمت اسي ويتفق الناس بغيبته كما يتفقون في امور معاشهم  
 كذلك في وجهه وان كانت مستتر فان نوره وجوده وبركة دعائه وسديده في قلوب اوليائه في كل  
 حين يجمع بهم على الصواب لئلا يرفع الحق عن اهله فاذا حكم مرة على ان المتقدمين لا يقولون الا بالحق  
 لانه ما قرناه ان المتأخرين يكون اجماعهم مستندا الى نقل لان المتأخرين كما ذكرنا لا يجعلون في معية  
 اتفاق المتقدمين بمرامهم وفاقهم او عند اختلافهم ومن ثم تكرر تبيننا ونظرنا في كتبهم ومذاهبهم فظهر ما قلنا  
 وانما قلنا من تكرر تبيننا لان من انظر في من يقع في نفس الشبهة فينظر ملاخضا لها فيحيط عليه الطريق  
 ويقتو به بطلها نور التحقيق ويظهره ايضا ان ادعاه في ذلك لا يكون ظنية مبرمى قطعية ولا يلزم ما حكنا  
 به من حجة الدلائل المنقولة بخبر الواحد فان ظني لما ذكرنا سببا من ان الظن انما هو انه يكون نفس الدلائل  
 لانه حجة ولانه اذا لم يكن ارجح منه بقيت المصير اليه فاعلم اليقين لانا قد علمنا انه لا يشك في فضل الدلائل  
 الا بالاثبت به حجة بخبر الواحد اذا حصر فنقد الدلائل ما ثبت به حجة خبر او اصل لما ضاع عن قبولهم  
 من لم يعتبر حجة خبر الواحد لم يثبت عند الدلائل المنقولة بخبر الواحد وايضا الظن اعتبر حجة في رتبة الحكم  
 الفقه اارة حكمه ومن كان تكليفه اذا لم يكد اليقين كما في باب السوء والدعوى المظنونة واللؤس والاشهاد  
 وغير ذلك لهذا كثيرا ما يقولون الصغار رضوان الله عليهم المرء متعب بظنه ولقد اجترأ الحق به وبخبره  
 عن بعض العلما الطويلين على الاخبار انه قال حديث عن النبي صلى الله عليه وآله انه رواه ابن ابي جمهور قال سمعته  
 يقول في غوالة اللؤس انه لا يثبت كثير منه فلم اقص عليه بالحجة فالحمد بالظن اذا لم يكد اليقين والله لا ينفر

ان يتوقف فيه قوله دعوا عرفانهم ثم ما قبله فان المتأخرين عرفوا ذلك بتعريفهم وبادوا  
اليهم منهم من البان فهدا زاد اعلم من قبلهم زيادة ما قلنا به وقوله واصل بالغيبة الصغر <sup>ب</sup>هدوا  
من حيث هو اللام ثم كذلك لانه ان كان له من لقي كافي فلا فرق بينهم والافلا الا ان تعار ان <sup>ب</sup>حي  
الغيبة البكر ليسوا من يعتبر قولهم لعدم معرفتهم وعدم ثبوتهم فقط الكلام قد بقا <sup>ب</sup>واي صرا ان الاجماع <sup>ب</sup>المستقلة  
في كتب المتأخرين ان ذلك القرائن على ثبوتها بان كانت <sup>ب</sup>علم حكم ضرور البتة كوجوب الحمل <sup>ب</sup>الصلوات  
او واقفت <sup>ب</sup>احد الثلاث المذكورة او بغيره بالثلاث ما مر في كلامه وهو اجماع المسلمين واجماع النجاة  
والاجماع الموافق للصوص المتواترة وقد فوجى وان كانت <sup>ب</sup>تفادى عن القدماء ولم يكن هناك خلاف في  
حجة ايضا ومع وجوه الخلف في نظر فيها وكثيرا ما تكرر من المتأخرين يخطئ بعضهم بعضا في نظر الاجماع ويتعطل خلافه  
ومن غفلة ثم انهم يهاشرون اجماعهم الذي قد نرى ان نسبة الاجماع الى قول المصوم ثم اجمالية <sup>ب</sup>نسبة  
اجماع قول المصوم ثم تفصيلية وينهاون بعيدا فان في نسبة اجماعه الى نسبة الاجماع قطعية ولان نسبة  
ظنية اجمالية <sup>ب</sup>هذا التام ليقع لقطع باسمه الاجماع على قول المصوم ثم قد عرفنا ان اجماعتهم <sup>ب</sup>عروا  
ولم تثبت مع الخلف نص او فتور ولو استندنا الى نص لظهر لتوفر الدواعي <sup>ب</sup>لقد ولو صحت <sup>ب</sup>لزم نفي  
الخلف وهم لا يقولون به قبيح من هذا ان اجماعت المتأخرين غير ثابتة على الوجه المحقق عند الامامية  
فبغير الدواعي <sup>ب</sup>عالم ثبت منها والعلم بان نص <sup>ب</sup>اشبه ما ذكره في اجماعت المتأخرين جار  
في اجماعت المتقدمين لان نقول وهو ايضا يقول به ان كانت <sup>ب</sup>اجماعت المتقدمين على حكم ضرور  
البتة كوجوب الحمل <sup>ب</sup>الصلوات او واقفت <sup>ب</sup>احد الثلاث المذكورة فوجى وان كانت <sup>ب</sup>تفادى عن  
على قبلهم في حي <sup>ب</sup>الغيبة الصغر او السيد <sup>ب</sup>الشيخ الذي قبله منها ولم يكن هناك في نفسه حجة ايضا  
ومع وجوه الخلف في نظر فيها هذا الغيب لغز والقعدة بالعدة وما قوله وكثيرا ما تكرر من المتأخرين <sup>ب</sup>ان فهو جار  
ينفي سبق هذا الشيخ <sup>ب</sup>استيد من عامها فيقولون كذلك <sup>ب</sup>حرفا جزئيا <sup>ب</sup>بذكر هو قد ذكر السيد قد <sup>ب</sup>تفادى  
في سبع مسائل لا قابلية غيره <sup>ب</sup>وتمت ازاره عن السيد بان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجوه <sup>ب</sup>المتأخرين  
بالطريق الاول ودوجه الاول <sup>ب</sup>ان يعتبر قوله في المتقدمين <sup>ب</sup>لا يفي لغتهم <sup>ب</sup>كذلك <sup>ب</sup>لكنهم <sup>ب</sup>فولم <sup>ب</sup>تفادى



غلط لان هذا الحقيقة انما هي دلائل كثر من لان الجزان كان خبرا واحدا فلا ينبغي ان يصدق الاعم بقول  
 مطلق لقطعية الاعم وطينة الجزان لا يصدق بالبقا بانك النطق اذ اقام البقيا كان شككا في صحة زارة  
 عن الصادق ع كما في باب الخبرين في ثوب فيه نجاسة فبان بغير شك بانك لا تصدق بغيره لوعرض الاعم  
 المنقول خبر الواحد خبر الواحد واعتدلت فيما استر وطبقا في خبر الواحد والحق انما هو مقتضى خبر الواحد  
 لقطعية دلالة وطينة دلالة خبر الواحد ما لم يكن المقتضى كالمتر والافو كخبر الواحد لا مكان قيام الاحكام  
 لغير المقتضى الصام ولا خطأ ما سبق وقوله ان نسبة الاعم الى قول المعصوم اجمالية ونسبة الجز الى قول المعصوم  
 تفصيلية ليس شيئا واراد مع القطع بان هذا قول المعصوم وان هذا المعنى هو امراده وان تفسيره بان  
 الجز مع عدم القطع بان هذا قوله ولو فرض بثبوت القطع لم يثبت القطع بالمعنى المراد منه لاحتواء الرواة  
 احد المعاني المحتملة التي رايها سابقا وقوله في اجوابنا لفتح لقطع بانتمال الاعم على قول المعصوم  
 مردود بان لم يتحقق الاعم الا بذلك ولا يدعون الاعم الا اذا قطع بدخول قول المعصوم في الاول لا  
 في الثاني لا يطبق بعضهم الاعم على خبر دهمته في زانقوية الابدال لكونه اجماعا حقيقة الدعي انما الذي قرئ  
 سابقا وليس اجماعا ثم جردوا وكارغم بر جارية على ما ينبغي وعدم مؤخر بعض الروايات ليس اراد علينا وقد  
 استندت الى نص ظاهري ولكنه لا يبرهن ظهوره الا مع كان من اهل الاستنباط والاحتياط وقد  
 ثبت مع وجوه اخرى كما وقعت على ما يقوله هوذا السيد استمع لم يسمع مع عدم الموافق ولا يلزم  
 من صحته تفسير الى لفه كما كان ذلك في المتقدمين ما لم يكن اختلاف بعد استوار المذهب على قول  
 او قولين كبعض دل الابداع على انصار احدى اوجهها ولوم بعدم وجوه في لفه على الحقيقة في هذا  
 الانا فكل الاعم عندهم كذلك يدعون وجوه اخرى لا يلزم تخصيصه عنده كما في بابها اذ لم ي  
 بالاسليم وسواء قوله فبين انهم مردودا بكونه غير مرة فاقول فبين من هذا الذي ذكرناه هنا  
 ان كل اجماعا في غير ما ثبت على الوجه المعتمد في الاعم عند الشيعة من انه كاشف عن دخول قول  
 المعصوم في دلالة على ان الاتفاق كما هو من جهة المخالفين وقوله في خبر (ا) جوابه في خبر (ب) مردودا  
 والاضاف في رتبة البراهين بان ان السيد شيخنا رحمه الله تعالى قلنا اجماعا على تقديمها عليها

من اصى باللائمة ثم ادخل اصى بالغيبة الضور وذلك اما ان يكون بطريق النقل اليهم عن شيوخهم خلفا  
عن سلف او بطريق الاستقراء المصنفاتهم وذلك امر مستبرر زمانها لان تلك الاصول التي عليها المعول والمذاهب  
الاولى اكثر ما موجود زمانها مشهوره وبقا اسماء كتبت فيها زمانها وهذا ما يربها بها توفيقه روايتهم  
فيها ان لم يكن في ذلك مودة في كتبهم ومستندات اجماعهم ومشتقاتهم موثقة في تلك الاصول والاطلاع السيد  
والشيخ عليها سدا الى حذف عواها بالاجماع من نقل الاخبار على العذر بذلك الحكم للاربع وجوب العذر بكتبهم  
عن الضور بغير ما يكمل به الامام ثم بذاصولهم لا توجد فيها في ذلك مودة في كتبهم ومستندات اجماعهم ومشتقاتهم  
وغاية الامر ان هذا مذهبهم في اخبارهم فاذا كان بغير خبر الواحد منهم فكيف لا يفتقر الخبر المجمع عليه عند اهل  
بينهم ولو فرض ان الاستقراء الذي افاضه الاجماع حصلها من تتبع كتب الاصول والفروع لم يزد ذلك الاجماع الا  
اقول اعلم انه قد نقل السيد والشيخ في اجماعهم اصى باللائمة وصى بالغيبة الضور نقلهما  
من شيوخهم خلفا عن سلف ولا يستقراء كتبهم وذلك يقتضي لوجوب الاصول التي عليها المعول والمذاهب  
معرفة من اجدهم روايتهم بوجوب عيسى ان يعتمد على نقله المتخري الى الان كما يكمل بفسقهم في بيان  
او يكمل بجهلهم وعدم معرفتهم بذلك لان ما نقله الشيخ والسيد وادعاه في كتبهما ان كان قد نقله المتخري  
حقا لانها لم ينقل عن المتقدمين الا ما وقع له بها ولم ينقل المتخريون عنها الا ذلك لان كتبهما وذا  
معرفة عندهم وان كان هؤلاء بالوكالة فما ايقظ بالوكالة وان كان ما نقله المتخريون باطل وانما  
ينقلوا احكامها وذا ما بينهما وما وقع عندهما فلا فرق بينهما في كل حال الا ان يطعن على المتخريين كما هو  
عفي الله عنه في التعريض بهم حيث يقول في حق نقله الاخبار لشيوخهم عن الضور بغير ما يكمل به الامام  
وبالحجة في الفارق كما برر الان يتبين الى الحقيقة فانه نعم لو فرض انها ينقلون الاجماع من تتبع  
الفروع مثل كتاب ابن الجنييد وكتاب ابن ابي عقيد وغيرهما ان وقد لعنا ذلك قبل الشيخين لزم ان  
يكونا مقلدين بغير ما من اصى بكتب النقل ورواها بمزاج من ذلك فان الشيخ انما يفتي بالرواية وان  
صنف في الاصول للنقل الذي ذكرناه والسيد انما يعيد بالرواية القطعية دون غير ما اقول  
اما قوله ابن ابي عقيد والشيخ الجنييد انها فخر خلافا ما عليه فان من تتبع كتب الاصى وكتبها وجد





فيه نقص مقبول لانه راجع الى الحق فالتحذرون كذلك وان كان حسن الظن فيها بانها لا تكلم الا بالنقص  
ولكن السيد ابن كذا في التحذرون ان السيد صرح في مسئلة الورع بعين النقص ولكن الله لا يخذل الشيخ  
ان يقول ما يقدر من المتخربين حق ولا باطل ولا سلام قال رة والجبين لبعض مع صريخه نعم انما انما نقلا  
اجماع على زعمها وهو سهل ظاهر وكيفية كينها معودة اجماع واحد على مسئلة واحد مشهور واحد منهم ومنهم  
شرق الارض عن ربها بل لو ارادوا معودة مشهورات بل واحد لم يأت لها ذلك نعم كينها الاطلاع على احوال  
من قبلها بطريق النفس او لطريق الاستقراء وكلما الطريقين مفقودان في اجماعهم ما نأخذ اقول الحق الحق  
لا افرط ولا تفريط لان السيد شيخ ينقلان اجماعهم من قبلها كما يقول بالطريقين وينقلان اجماعهم  
بالاستقراء وبالنسبة مع كثر القول من العلامة على انه مقام اما الاستقراء فكما قرئ في جملة اجماع المصنف ويكون  
الاجماع مقصدا عما اوصافها كالمصنف بها وكذا بانها مع ولا امتنع فيه ولا بعدا من يروونه بعيدا ونراه قريبا  
ما قرأوا ما حكم بالامتناع قبلي ان لا يمكن معودة دخل قول الحق في الاطلاع على اجماعهم وند ما اشتهر بقول الحق  
الذين لا يثبت عندهم الاجماع الا بالاتفاق واما معترضة الشيعة الذين يقولون انه يمكن ائمة في اثنين اذ علم  
احدهما الامام في ذلك يصعب عليهم ولا امتنع فيه وانما المدار على المعلوماتية بمذهب الحق في غير ذلك يعلم ان هذا  
الشيخ المثل رايه ذكره في تبيين الخلف في حجية الاجماع واحبابها واحبها واخصها واصنفها ما في  
بابها ما يكون حجة من طعن في الاجماع قلة ولكن في حجية الاجماع عراضا لا بأس بغيره لو ما وجوب  
عنها منها ان السيد نقض الاجماع في سبع مسائل ولاقا بغيرها غيره والحواسل عدم وجدان القابضها من قبلها  
لا دليل على عدم وجودها من قبلها من وجوب قائلها من المتخربين في غير مذهب الاجماع لان المتخربين عن الحق  
ممة في العلم قول غير الشيخ لانهم اما مقلدون له او قائلون عنه ما يفيد قول السيد التي لم يقدر بها الشيخ  
مجهولة فان كانت من قبله مشهورة لم يكن لها من الشيخ منها واما اتفاق المتخذين على حكم القيد بامتناع  
المقتديين كما قيل في بعضهم فممن كانت اجماعهم ما يجوز في لفظة او قد قد من قبلها في غير ذلك الاطلاع على  
اسرار الحق لغير التي باق النظام ودية رست للدلائل وهو الى الله سبحانه الله منه كل شيء حتى وند احوال  
لكنه لا يقوم وتيقن الا بالعلم قد علمت بغيرها فان اجابه والا اتركه ولا بد ما ذكره في الاطلاع على طائفة

الاجماع على زعمها وهو سهل ظاهر وكيفية كينها معودة اجماع واحد على مسئلة واحد مشهور واحد منهم ومنهم  
شرق الارض عن ربها بل لو ارادوا معودة مشهورات بل واحد لم يأت لها ذلك نعم كينها الاطلاع على احوال  
من قبلها بطريق النفس او لطريق الاستقراء وكلما الطريقين مفقودان في اجماعهم ما نأخذ اقول الحق الحق  
لا افرط ولا تفريط لان السيد شيخ ينقلان اجماعهم من قبلها كما يقول بالطريقين وينقلان اجماعهم  
بالاستقراء وبالنسبة مع كثر القول من العلامة على انه مقام اما الاستقراء فكما قرئ في جملة اجماع المصنف ويكون  
الاجماع مقصدا عما اوصافها كالمصنف بها وكذا بانها مع ولا امتنع فيه ولا بعدا من يروونه بعيدا ونراه قريبا  
ما قرأوا ما حكم بالامتناع قبلي ان لا يمكن معودة دخل قول الحق في الاطلاع على اجماعهم وند ما اشتهر بقول الحق  
الذين لا يثبت عندهم الاجماع الا بالاتفاق واما معترضة الشيعة الذين يقولون انه يمكن ائمة في اثنين اذ علم  
احدهما الامام في ذلك يصعب عليهم ولا امتنع فيه وانما المدار على المعلوماتية بمذهب الحق في غير ذلك يعلم ان هذا  
الشيخ المثل رايه ذكره في تبيين الخلف في حجية الاجماع واحبابها واحبها واخصها واصنفها ما في  
بابها ما يكون حجة من طعن في الاجماع قلة ولكن في حجية الاجماع عراضا لا بأس بغيره لو ما وجوب  
عنها منها ان السيد نقض الاجماع في سبع مسائل ولاقا بغيرها غيره والحواسل عدم وجدان القابضها من قبلها  
لا دليل على عدم وجودها من قبلها من وجوب قائلها من المتخربين في غير مذهب الاجماع لان المتخربين عن الحق  
ممة في العلم قول غير الشيخ لانهم اما مقلدون له او قائلون عنه ما يفيد قول السيد التي لم يقدر بها الشيخ  
مجهولة فان كانت من قبله مشهورة لم يكن لها من الشيخ منها واما اتفاق المتخذين على حكم القيد بامتناع  
المقتديين كما قيل في بعضهم فممن كانت اجماعهم ما يجوز في لفظة او قد قد من قبلها في غير ذلك الاطلاع على  
اسرار الحق لغير التي باق النظام ودية رست للدلائل وهو الى الله سبحانه الله منه كل شيء حتى وند احوال  
لكنه لا يقوم وتيقن الا بالعلم قد علمت بغيرها فان اجابه والا اتركه ولا بد ما ذكره في الاطلاع على طائفة

من اتى على الحق حتى تقوم الساعة فاذا كان قول في الفرة الحق ولم يكن له في نفسه علم انه حكم الله فلا يكون  
 يكون باطلا لا يوجد في مقابلة قائل مصيب للحق فلا تجمع الفرة الحق على ابطاله ويرفع الحق فيبطل النظام  
 للارتفاع العلم الذي هو حق كل شيء واذا كان قول في القطع وارتفع دل القطع على بطلانه وعلى وجه قائل  
 بالحق لا وجدناه القطع والنظام قائم والافلاكت تدور في وجه حق النظام وهو العلم بما افرض المسئلة  
 والافلاكت يكون قول مكسوت عن خلافه لا بعبارة ولا ببيان ولا على الادله هو حق فان كان باطلا في  
 نفس هذا الامر فلا يكت منه ولا حظ بان هذا كذب الالهي اسكنه نقول اسيند هذا السع ان  
 كانت حقا فلا بد من قائل بما قبله الا ان يكون في دافعة متجددة لم تقع قبل ولا بد من قائل بعد لئلا يرتفع الحق  
 الا ان يكون عليها نسخ والنسخ ظاهر انه سلطان الولاية لان النسخ يخص سلطان النبوة ومن النسخ المدعى عليها  
 الالهي ولم يقرب بها قائل حكمه بوجوب رفع اليدين عند التكبير ما ذكره في الاختصار وجارته بهذا او ما افرد  
 به الامامية القول بوجوب رفع اليدين في تكبيرات كل الصلوة وكثيرا رلوة الحق النور في الوجوب  
 وهو النبوت وكثيرا عدم رلوة الالهي برفعه في فقه ذلك وان كان داهدا ولم يقرب ذلك احد من الجماعة  
 وهذا لا يدل على الالهي ولا على الحقية بل على القول الكفر في باطل قوله واما عدم وجه القائل بها  
 من المتأخرين فغير مضر بالالهي بل يريده انه لم يقرب ذلك احد من المتأخرين وظاهره انهم بعد الله تعالى  
 نقول له من قضاة من اين امكن العلم بعدم الله مع ان انت رالعلي في ذلك انتهم انتهم في ذلك  
 العلامة وشهد الاول فاذا كان امكن العلم بعدم الله من الذين هم من قبيل شهادة النبي امكن من قبله  
 العلم بقول القائل والاطل على ما يتحقق به الالهي بالطريق الاول واما قوله غير مضر بالالهي فغير مضر بالالهي  
 لاننا نراه ان اذ انقطع القول تبين منهم فاذا لم يقرب قائل من المتأخرين ولم يكن الحكم متوضعا بين  
 بطلان ان الحق لا يرتفع عن الفرة الحق وقوله معطل الدال المتأخرين عن الشيعة اعم عليه وهو ما ذكره  
 الشيخ الشهيدان في دراية في الخبر الواحد لعدم حضور الخبر الضعيف على وجه كبير ضعفه يستحق  
 ولما عدم الشيخ في مضمونه كسبه الفقيه جازم بعد من الفقهاء واتبعه منهم عليه الاكثر تعيدا الا من شذ منهم ولم  
 يكن منهم من يفضل الالهي من وثيق الاطال في نفسه هو الشيخ المحقق بن ادريس قد كان لا يميز

العبد الموحى له مطلقا في الدخول بعد ذلك ووجبا شيئا من جملة علماء مضمون ذلك الخبر الضعيف  
 للام ما رواه في ذلك بعد ان يورد في حنبوا العرب مشهورا وجعلوا في اشهر جابرة لضعفه ولو تأمل  
 وقر النقيب لوجد مرجع ذلك كلام الشيخ ومثله في اشهره لاكتفى في خبر الخبر الضعيف ومنه يظهر الفرق بينه  
 بين ثبوت فتور الخلق باجرامهم فانهم كانوا مستبشرين في اقطار الارض من اول زمانهم ولم ينزلوا  
 في ارضهم ومن اطعم على اصدان القاصد التي يمتها وتحققها من غير تقليد الشيخ الفاضل القاضى المحقق  
 سيدنا الدين محمد والحضى السيد رضى الدين بن طائوس وجماعة قال السيد رضى في به البهية لثمة البهية  
 اخبره جبر الصالح ورام بن الجفر اس قدس الله روحه ان المحصى حديثه انه لم يبق لاما مية مفتحة  
 التحقيق بمر كلام حاكم في السيد عقيب الدلائل فقد ظهر ان الذي يقضي به وبما عني السيد ما حفظ  
 من كلام العلما المتقدمين اثر وقد كشفت لك بذلك بعض الحق وبقى الباقى في اواخر وانما يتنبه لهذا  
 القاضى عن حرف الرجا بالحق ويكره من عرف الحق بالرجاء انما قد انظرت في آياته وليس في  
 الرسالة موضعه بانك لا تراه شيئا اليه في نفسه ولا شير بعباد في كل حال عدم صحة هذا الكلام في  
 ان الذي دل عليه الاخبار المتواترة معنى ان الارض لا يكون من جملة ما دام التكليف وانه المسدد للفرقة  
 الحققة كما ذكرنا اننا وانما مكلفون بطريق العلم ولا يسلون اليه من غيبته الحققة الا ان راجل العصمة هي  
 سوا ذلك قرطاس وانما راس نظم سوا ذلك باض في كتبهم وانما راس نظم سوا ذلك باض في كتبهم وانما راس نظم  
 وس نظم فاذا بذل المكلف معرفة الحكم الشرعية جهدا واستغنى وسعد ونظر في انما راجل العصمة وانما  
 وس نظم يعرف ما اتفقوا على صحة ادى قبوله اذا اختلفوا فيه او اتفقوا على رده والحق في بين نظر  
 شيعته بالسند وانما فادى بسبب فهو حاضر بنوره وبركته فلا بد ان يعقب ما يخرج من بعض نقص  
 فيا كلف به لطف ولعل يد ليس عليها اكثر من هذا ان يستغنى لطف في الارض او سئل في السابق في بارة  
 وليس له ان يخرج عما اتفق عليه الفرق الحققة وتنفرد بالقول فان من شذذ في الجان رذيل المكلف  
 فيه لا بد ان يكون قوله موافقا لقول احد منهم في كل سنة جزم في ما فيها اختلفوا فيه لا بد ان يكون قوله  
 موافقا لما قلنا سابقا فلا يضر من ان بعد شيئا ان يوافق ادى له اذا اسلك سبيله لحاقلنا فاعرض

استيذرة وتقر لهذا الكلام مدخل لا وجه له وان البالد ان يكون لها وجه فهذا شرع اللقمة ولك  
 مشيئة بعد رات الدردس والقواعد وغيرها لقدر المسطرة ولقد تبعت كثير من كلامه ومن كلام غيره  
 ايضا ولم اعترض عليه كما اعترض على غيره ولقد اعترض عليه كما اعترض على غيره بعض الناس من المباحث  
 فاجبته عنه وعنهم بمنزلة الجواب فجوابه عن نفسه جوابا عن اعترض عليهم بدلو قديان اكثر ملالة  
 لم يكن بعيدا لان غيره لم يعترض بايلانه وهو مع دقة نظره وسعة دائرته وسعة تنقيده لكسبان في شرع  
 اللقمة فانه اتقى في مواضع نفى فيها وجوب النفي مع وجهه كما في الحكاية الا اذا كان وكما في من عقد على ذات البعد  
 هل تحرم ام لا فانه نفى وجه النفي فيها وشرع رة عقد لها بانها الاستصحاب قال بسبب ان الرجل تزوج  
 بامرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا فاقول ان يقول لو انه يقصر على كلام بعض المضافين  
 او قلهم من غير ابعاده لانه المسئلة في مظانها فان مظانها الكذب والسنة والجمعة منها من يدبر عقرا او احيى  
 لم ينكر وجه النفي في قد مواضع كلها موجه فيها المعبر الممول به حتى منه فانه في الكذب المذكور ذكر منها وجه  
 واحد رانها كذا ان العدة الرجعية والنفي موجه وفاده ولكن لا يخل على ما عهد عليه الا على يد يقول  
 لعله لم يعقد على اليد لضعف سندها بالجملة فالكلام في كل من كل من نظر الا في من عرفت  
 من النظر المستحق ليقول لا ولا كبر اصدانه كما في فان يلام لا اليوم كما في قوله تعالى ونبي الدين  
 لو تركوا من خلفهم ذرية ضغا فاخافوا عليهم فسيقوا الله وليقولوا اقول لا سيدا والى شكر الله سبحانه  
 وهو منهم اجبرنا من ان يكونوا متقليدين فيما تخموا ولكن ورد في الحديث عنهم ما لم يعلم الناس  
 كيف خلق الله هذا الخلق لم يعلم احد احدا من الله وراى به حيث يقول لو كنت تعلم كل ما علم الله  
 طرا لكنت صديقا لكل العالم الكلى جلد ففردت تحت كل شيء يوم يغيب هو اكي غير العالم اللهم اغفر لي  
 ولا تأخذني بأسو على اللهم اغفر لي ولا تأخذني بالدين سبقونا بالايان ولا تجوز في قلوبنا غلا للذين منوا  
 ربنا انك ذو رحيم وتقول قد سيد الدين انصلي انه لم يبق للامامية مضت على تحقيق الكلام  
 ليس بشي بل كل العلم المعروف على مقتضى التحقيق وان حكوا الفاظ من قبلهم فاثبتهم ان يكونوا  
 قلة ومنهم من شئ ولكن الباع رات الفاظ اهل الاصطلاح فيسند التفسير بها وانهم والى لفظ لا يسل



ولو كانوا حاكين عن قلوبهم لما جاز تقليدهم ولا اخذ عنهم لانهم ليسوا بهم ولا نقلهم عن قلوبهم لانهم اموات واذا ماتت  
 ماتت علمه لقوله ثم انظر الى الارض فمذا التكليف جاز لكل مكلف ان ينظر الى الارض في عصره يمكنه ذلك، وقول على  
 كذلك عودت العلم بموت حامله فاذا كان الى غير ذلك وجب عليه ان يخرج الى الدير لرفع التكليف للعلم  
 الى غير ذلك في النظر والتكليف بقا اتفاقا عرفنا ان قد اقرهم على ذلك فهم مقتولون على الحقيقة ولا يقع ان نزيل التكليف  
 فيما لم يمتثل له في انا جازت الارض خليفة كما ان زلوا الموتون ردهم وان نقصوا الله لم واقول على ان بعد  
 الشيخ وجب عليهم ما بين قائل بقوله حيث عدل الدير وفيه في لفه ناقص لعلامة في الحقيقة لم يسمع الشيخ منهم  
 احد ولم يوافقهم احد ولم ينفى لفه وانما قولهم والسرمد والدير اذ ليس الى تصوراته خلافة ولا ذوقه وديار حج  
 الكلام الشيخ محرم من جنس فقوله رة فاقول السيد التي لم يقربها الشيخ صارت محبوبة وان كانت في قلبه  
 ولعننا من السبع منها من اقواله البقية في عدم الاتفاقه لان التي جرت فلم يقربها احد فقلعت  
 وقد دل الدير على بطلان المبتدع فيكون عدم القائلين به دليل على بطلان ذلك المبتدع فيكون السيد  
 احقر المبتدع المصداق وهو كما ترى ليس لواجب الحجية على غير قصد ولا بل لازم الدوام فدعوا السيد في الله  
 حتى في حقه وان كان باطلا في نفس الامر يجب ان يدخل قول المعصوم في حقه من غير قولهم السيد ما ان يكون  
 دخلا في حكمه في واقعة او انه قائل بقريل للشيخ الحاكم الواقفي زان او انه لا يقبل ان هذا الوجه قول الشيخ  
 وليس في رجب انظر الى الوجه وارتفع حكم ظاهر النبوة لا تفعل ان ذلك لا يخرج عن ما يعرفه لان اخبارهم في  
 مقورة لا تعرف السنة النبوية عن سائر افضل الصلوة والسلام وانما يخرج عن غير ذلك ولا يظهر اثره الا في  
 اختلاف الفرقة الممثلة في مشهوراتهم واجماعهم التبدل في المتعاقبة في اختلاف الازمان فقد يكون مشهور  
 في العصر الاول غير مشهور في العصر الثاني بان تحل السنة او تفرغ احدها اذ المبدأ الدير في حجة كما  
 وقد يكون في الاول دأب في سواه او مشهور في وقت كيث كصير في كل منها قوة الظن وفيه ان التوقف في  
 كصير الترجيع وربما كانت واحدة وربما كانت اجماعا كما اذا دل الدير على انفس راي فيهما وربما كانت اجماعا  
 بسيطا وبالجملة فلا صير في التكليف في جميع الاحكام الحكم الموضوع في القدر الذي لا يقرض في حكم القضاة  
 على ما يقتضيه ان الوضع عام والموضوع خاص لان السبب في القدر مقدم على اللغو الذي هو الاقرض في

حديثاً فظاهر الأمر السبب في التوقف التمسك به عليه بالجملة فيكون استخفافاً في كسبه لا بما طهر الحكم  
 واما ما طهر لا يظهر لان فرضنا في معرفة الحكم وتبين لها ان يجوز كل امر ما جاز على الفرقه عليه العدل عنه  
 عدول الى الباطل لا من استقامه النظام عليه وعدم ارتفاع الحق عنه ولو كان ما عليه العلى شكر الله سبحانه  
 لمظهر النظام لا ارتفاع العلم اذ يجب استمرارية العلم في الخروج واما ما ينبغي عليه من غيره وليس في الالتفات  
 اليه بمعنى مبنى بعض الحكم عليه لا بمعنى معرفته فان الاطلاع على معرفة من ذلك فذلك في طريقه العلى قد ما كان زعمنا ان الله سبحانه  
 قد اشيع المذكور لما لم يكن له ميدان معرفة ذلك فلم يسلك طريقه العلى قد ما كان زعمنا ان الله سبحانه  
 احكامه هو مقرون بالتميز وليس كذلك لانها وكل يدور وصلاحه في توبيل لا تقوله ان ذلك لانها تفكر  
 اذا انجمت - مجموع من حذفت بقيت من كماله قوله وربما اتفق المتأخرون على حكمه لا يقرب احد  
 المتقدمين ثم مردود ومنع لاننا لا نعلم ذلك الا في مسئلة لم يحركها حكم في المتقدمين او لم يستقر فيها قبل منهم فان  
 ذلك جائز لا شك واما ان يكونوا متفقين على خلاف ما اتفق عليه المتقدمون فدون سند وثبته في  
 النظم ولهذا فنحن ان اجابا على ان يخرجون لا يجوز في نفسها ولو كان الامر كما توهم لجاز في نفسها كما هو كنه منع  
 قلة ومنها ان استبدرة لا يعتمد على المراسيد واجبا على ما لا يخرج عنها لان مشدداً اجابا على ما لا يخرج عنها  
 للقاء ويرى العلى وهذا متغير كقوله او التقى في غير ذلك في المراسيد كقوله العبر ما مع استزادها اطراح  
 صحيح الاجراء والحوادث انما تكون من المراسيد اذ كانت كذلك كانت على سبيل التقى المتأخري  
 المتقدمين سبب منقطع والظاهر خلافه فانه يدور قطعياً بقدره عن معظم الفقه عند معلوم بالضرورة فيكون  
 طريق معرفة الاجماع عند انما هو العقل لا التقى كوجوب الصلوة والحج والزكاة وكذا ذلك وجوبها مشدداً  
 الصدوق بالخبر حيث يفعل في الامام ع كذا في ذلك في باب المسند لم يذكرها في ذلك في الامام ع  
 في قوله واجابا على ما لا يخرج عنها منع اذ لا نعلم ذلك ولا سيما في رخص شتر طه التقى الاطلاع الابتدائي  
 كما ان الظاهر ان الواقع كذلك وان توهم خلافه فلا راسخ شئ من اجابا على ما لا يخرج عنها ولا تقوى بل قد الذي  
 يتأثر به المعلوم غير متغير كما هو التقى يعتبر فيه الاطلاع الابتدائي بمعنى انه ينظر اليه فلا يكون شئ من متشدداً  
 اجابا على ما لا يخرج عن ذلك على اصله من عدم جواز العبر في الاحكام في اجابا على ما لا يخرج عن ذلك فانه يدور

قطعتها غير اذ ليس كل من ادعى شيئا سلم له الجواب انه يدعى ذلك وقوله بل لا بد من ان معظم الفقهاء يعلمون  
 بالضرورة فيكون طريق معرفة الاجماع انما هو العقل للثقل الشدائد بقية فان كان دعواه قطعية الاجماع <sup>مقبولة</sup>  
 فدعوى المتخالفين قطعية الاجماع مقبولة اذ لا فرق وان كان لانه لا يقبل الدلائل المتواترة ولا يعبر بخلاف الاجماع <sup>فهذا</sup>  
 قبلت اجماعه فمن خرج من الشك كما بين ادريس المصنف بعين جابر الاحكام يدعى قطعية اجماعه بر معظم الفقهاء <sup>سبب</sup>  
 خوفا من هذين القولين اجماعه ان ادريس حجة فان قبلها هذا الشيخ فمضى نرضى بكبر ما يفوق لكنه لا يقبله قل  
 ان ومنها اجماعه كما لم يصحح الاجماع بالاصطلاح الجديد والواجب ان لا يخرج من ذلك بعد ما عرفنا ان من  
 اجماعه انما هي صحاح الاجماع بالاصطلاح الاول وهم اعرف من غيرهم بالصحيح ماصحوه وان كان ضعيفا <sup>صطلح</sup>  
 اشد والضعيف ما ضعفوه وان كان صحيحا بالاصطلاح الحديث اقول ان المعتبر ان الاجماع اذا اعتبر  
 انما كانت حجة اذا اتفقت اجزاء الصحيح واذا عارضها اجزاء لم تكن حجة لان دلالة الاجماع على قول الامام هي وحدها اجابة  
 ودلالة اجزاء ذلك تفصيلية ولا ينبغي تقديم المقتضى على الجواب من اكثر الاجماع على تعارضها الاجزاء الصحيحة  
 ما اصطلاح عليه المتأخرون فتكون الاجماع باطله وهذا الكلام مبني على طريقة اهل الاجماع والواجب ان يحتمل  
 على ظاهر ذلك ولا يبعد انه قد اوردوا باب عنه وامامه ما قرأناه فانها انما كانت حجة لتمامها على قول  
 المجتهد الصحيح الصحيح الذي لا يكتفى به ما يظهر منه احتمال القطع لا التيقن النقيض فاذا عارضها اجزاء الصحيح كانت اولها لعل  
 بمقتضاها لان الاجماع خبر صحيح صحيح واجبة للاتباع والاربع العدة تقتضيه بخلاف اجزاء فانه وان كان صحيحا باعتبار  
 يستدل لكنه لا يمنع النقيض لانه صفة الورد والعدد والذات الدلالة فلا يارض الاجماع وراجع ما مر وقوله في الجواب  
 وهم اعرف من غيرهم بكثير والصحيح ماصحوه بناء على طريقة لانه عرض عن الجواب بنحو ما قلنا من ان الاجماع انقضى  
 وانقضوا صحح اجزاء لانه لا يرد ذلك الا ما قرأنا من ان الصحيح ماصحوه المتقدمون واما النقيض بالاصطلاح الجديد  
 فليس بشيء ولا يعتمد وهو غلط وعدم معرفة لطريقة المتقدمين على الحقيقة وان توهم ما توهمه كثير من العلماء وبما  
 ما نثرنا اليه من ان الاصطلاح الجديد معمول به عند المتقدمين في اكثر المسائل لانه غير مدول فلو دونه المتأخرون  
 شكر الله سبحانه عابوا عليهم وكذبوا بالما كيوطوا بعدد معنى البيان ان جهات الترجيح للاجزاء كثيرة ليست بنحو واحد  
 وذلك انهم لم يرحلوا عند التعارض لمخالفة اجزاء لعدم القوة او لكونها لا تستلزم اولها في العامة او لتكرارها في الخاصة

الاصول او شريته او لصحة رواة وثقتهم فانهم كانوا يعيدون على رواية من زارة ومهر بن مسلم وليست لهم رواية  
 وبما مضى اجبت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم ومن معناه ما يصح عنهم ان ما صحته رواية منهم نقول الثقات فقد اجعلوا  
 على تصحيح وجهه او العصب ونظير ذلك النجاشي فان هذا القدر ومنه رواية البرد والمطرفة ومنه غلب على سماع القدر  
 والمنث رولا يستعمل المبرد الا اذا اراد ان يثبت القدر ومنه رواية روادا روادا يعين او سفيته احتاج  
 استعمال المطرفة كثير انما انه في غلب على استعمال المطرفة الا اذا اضيق في سفيته فانه لا بد له منها لاجل ذلك  
 للخرج المطرفة عن كونها انما كبت يستغنى عنها كذلك المتقدمون لما كانت الاصول معهم والائمة في بيان ما  
 كانت اغلب حاجتهم اليهم في العلم الاصول والعروض عليهم واذا احتجوا الى تصحيح الاخبار بتوثيق الرواة استعملوا  
 ولقد اتر اكثر التوثيق بالنص عنهم في لانهم يستعملون عن احوال الرواة ليعتمدوا على روايتهم في توثيق الائمة في  
 اهل رجاله لا يعدون اهل اخرين فيزعمون اخرين ويعتقدون اقواما ولا يروون ذلك الا تصحيح روايتهم وهذا ظاهر في  
 رواية زارة خذ بما يقول بعد ما عندك او ثقتما في نفسك ومثلها رواية عن حمزة المصقلة وغيرهما  
 كما يستعملون القرائن يستعملون بها وهو من القرائن القوية التي لا شك فيها وكيف يعتبرون على المتأخرين  
 في ذلك المتقدمون يقولون به في الصدوق رتبة في كتابه في سبيل المطرفة الاخبار متى صح طرقاتها وقل  
 في باب الوصية من رواية قد وردت الاخبار الصحيحة بالكتاب القوية وقائمة في باب اخر صوم النطق من رواية  
 واما خبر صوم يوم الغدير والثواب المذكور فيه لم يثبت فان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد كان يروي  
 ويقول انه من طريق محمد بن موسى الهذلي انه كان غير ثقة وكلما يعنى ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يكلم لهجة  
 من الاخبار فهو عندنا من غير صحيح في رواية ايضا في باب جده الوضوء بعد ان اورد حديثا في اسح على  
 انما ان قال ان الحديث في ذلك غير صحيح الا في نسخة واحدة وكلامه رتبة خبر صوم يوم الغدير يعطى ان جميع  
 الاخبار التي رواها عنه في ذلك الكتاب بالبر هو عمدة وقد صحح شيخنا ان تصحيحها صحة انما هو من جهة السند غير  
 من العلماء المتفقين على ما يطول به الكلام فان اجاز للصدق في هذا الطريقة كما لزمه ان يكون تصحيح جهة  
 السند صحيحا معتمدا فلا عيب على من دونه وان منع من طريقة الصدوق رتبة من قبل فانهم كلهم هكذا اذا احتجوا  
 الى الترمذي تصحيح السند وكلام الشيخ رتبة في القعدة كما ترون هذا المعنى فان منع من هذا الطريقة سقط الجواب



وهنا ان شيخ قد يدعى الاجماع على حكم وبنى لفظه قد يدعى الاجماع على خلافه واما الاجماع على ما استخرج عن  
وصفنا انما يكون في قولين مختلفين يستندان الى خبرين مشهورين متعارضين حكى الطائفة بجمعتها وجواز  
بها من باب التسليم وضع ادعاء الاجماع على كل من القولين المستنديين الى الخبرين المتعارضين فيجب باجماع من هو  
باب جماعته علمت باحد الخبرين وبنوا بالاجماع انما المشهور به جماعته علمت بالخبر الاخر ولا غرو في ذلك <sup>لما</sup>  
وميل على ذلك انك لا تراه يدعى الاجماع على شيء وصد لا ومنك خبران متخالفان دالان على القولين  
وقد استرأى السيد في بعض رسائله الجواز دعوى الاجماع على شيء صدق ولا تناقض في ذلك لان احد  
الخبرين يجوز العدم من حيث انه حكم الله في الواقع والاخر يجوز العدم من باب الرفض وان لم يوافق احدى القولين  
وانما يكون تناقض لو ادعى العلم او الظن ان مدلول كل من الخبرين هو الحكم الواقع وحسب لما نرى ذلك فيقول  
انه كيف في جواز العدم بالخبرين ما يفهم من كلامهم اما انكم يكون مدلول الخبر موافقا لحكم الله في الواقع  
او العلم يكونه ورد عنهم سواء علم كونه موافقا لحكم الواقع ام لا يعلم موافقة الحكم الواقع بكونه محققا عليه  
او مخالفا له عليه الهامة وما عدا ذلك فمجرد الامر من اقول تختلف شيخ لا يدعى الاجماع في موضع اخر حكى  
او باجماع انما تكون اذا كان الاجماع منقول لا يظهر اليه خبر من خبر راي فيه فظهر في وقت رجحان  
ديبر حكم مطابق للاجماع المنقول فاية دليله بغير الاجماع لان الاجماع المنقول لا ينقض عن مقام خبر واحد  
ان لم يرد عليه ما عرنا به ولم يكن عندنا ما فاض النقيض في وقت اخر يظهر له رجحان دليله  
فانما به وهو مطابق للاجماع منقول غير الاول فيؤيده بنقد ذلك الاجماع وليس عندنا ما فاض  
النقيض وقد يكون ما فاض النقيض اذا كان اخر او ان المنع من النقيض في اليقين والاعتقاد <sup>الواقع</sup>  
وان كان اخر اللاهوتي ان تفراج على غلط لانهم قلتم ان التفريق في شروط الاطلاع الابتداء واذا  
هو هذا امشع الاعتقاد او احدها لا منع اتفاق في مختلف لانا نقول لا يكون اتفاق فان مختلف الا  
نقود بجواز التقليد المختلف للاختصاص المخصص افاض في كل منها اذا احدها والاجماع على المحصلة الخاصة  
لا يشترط تحقق الاتفاق ليقع التوافق فيجز ان تكون تلك الاجماع اجماعا خاصة فاضة بمقتضى  
وهي تختلف باختلاف المراد الادوات في اس المتعددة بمنزلة واحدة في وقاي فلا عاجبة

لما ذكره في الجواب عن ان الاجماع المختلفة انما تحقق اذا وجد خبران مشهوران ليس لهما راجحة على  
 الاخر اما ان يؤدري الى التخيير كما ذكره لان ذلك فرض بعيد لا يمكن تحققه وكيفية خبران مشهوران  
 مختلفا الحكم في بيان العرض على الكتب والسنة وهذا هو المذهب العامة وعدم الغلبة في صحة السند وفي الرواة  
 في جميع ما يعبر به بالتراجيح وفي الدلالة على المروية في تكرارها في الكتب الى غير ذلك من الاعتبار حتى يبلغ  
 الى التخيير في الدلائل لا يمكن الوقوع على مقتضى كلامه ان كل الاجماع المختلفة مستندة الى الروايات  
 هذا التقدير فيمنع ان يكون ذلك كثير الوقوع ولو كان كثير الغلبة في خبرين فضل عن كثير حتى ان بعضهم يمنع من  
 وقوع خبرين كما فرض ومنهم من حكم بوقوعه ولكنه قديد واما وقوعه في الاخبار فلا يدل على وقوعه وانما يدل على  
 الوقوع وما يراه في وقوعه كانه مكتوبة بحرف المقتدرة الدالة على التخيير بين العري والعري في حق المقتدرة  
 لان ان في حكم على العري وما يظهر من بعض الظواهر البعض فعدم الاحسان في النظر والافتقار والتراجع كما  
 كصير فيه التوقف لبعض فانه حقيقة للقصور والتقصير في الحقيقة ليس الحكم واحد فالوقوف والتخيير  
 من باب التسليم ليس من كل حكم غير جازع ليس منه ايضا واما التخيير بين خبر الكفار استغنى عنه وليس حديث  
 التخليص من اجل ما قد قيل في حلال بين وعراج بين وشبهات بين ذلك انما استبنت حكمها  
 في ظاهر الشريعة ظاهر وانما حكم بكونه شبهة للاصالة انما هي من الترائي وطلعتها طريق الاحكام طائفة لا  
 بيان الحكم في الحقيقة ليس الحكم الاحلال او حرما وليس بغيره من له الهية الاستنباطية نعم قد يكون  
 الباحث عن حكمه قاصدا او مقصدا استغنى عن التوسع في فصله التوقف والتردد لا في ان العلم بالاحكام  
 كثيرا ما يتوقفون ويترددون في التخيير او التقصير او القصور لانا نقول في حق ولكن لا يلزم من كونه  
 كذلك انه لا يجوز في حال التخيير ان لا يعمد على ما ثبت عننا ولم يراجع او انه سكت في قوله بالتوقف طريقة  
 الاحكام في الافق اذ الم يكن في حال العمل لا هو ولا مقوله الى غير ذلك من الاحتمالات فظهر ما قرناه  
 من الاجماع المختلفة ليس ما ذكره سبب لها ولا خلافا لها وقد دأبنا استنباطها بحصولها في حق  
 ما ترسب بقوله وانما يكون ما قضا الى كلامه مبيح معناه المقصود في الجملة الا ان العري عنه فيها ما فيها ولا  
 فائدة في التخيير فيها بل يصح له قوله ويصح كونه موافقا لكم الواقع بكونه محبا عليه وفيه ما عليه في حق







فقد رت عنه امور كثيرة في المنهج وخصه عقيدة تدور حولها في علم باطن فوقع منه في الرد على الامم ثم يقول  
بما ينف الخ كان من هذه الامم التي قد حصل البصيرة التي تدور حولها في العلم ثم يقول على هذه الامم في الرد على الامم ثم يقول  
انما هو في حال استبصاره وهو في حالة تارة في حال استبصاره

هذا معنى ما كتبه من كتابه  
وانما هو من اجل ان  
عنه

او قد جازية طبع وان كان صيغ قبل الاعتراض فائدة ومنها ان صرح عليهم على اسم مع سليمان  
في المطوب لجواز سهوهم في اسماء دخلت في فهم المروج في اسماء كما جرت بهند كثير من المواضع والوجوه  
ان هذا اولها في شيئا في مقابل الموضوع الدالة على الدم بالابتداء عنهم واخذ معالم الدين منهم فلا يجوز الدلالة  
اليه في بيان ان تجوز خطا جماعة من خواص المؤمنين في بعض علم وشدة تحريم عن الغلط في امر سمعه من  
امامهم في غاية العبدية الكف لا في تفكير رواية الواحد منهم ونقد بها ولا يجوز تعديها مع تجوز سهو  
رايه مع ان طرق الاحتمالات على رواية لم يروها الا واحد منهم اكثر من طرق الاحتمالات على فتوى  
جماعة في سمعه من امامهم في واجمعا عليه كثير وكذا في جواز خطا في فهم معنى المرو لا امامهم في خطا  
في الروايات لثلاثين اكثر من رواية باطنية فيكون مجرد تجوز خطا في فهم المرو لا مانع من قبول فتواهم في اسماء  
من ائمتهم في ذلك ما فهم من قبول رواياتهم المسموعة من ائمتهم في المنقولة باطنية وفتح هذا الباب  
يجب عدم جواز الاعتراض روايات التي لم يبق للشيعة اصد بقية عيسى سوا ائمتهم انهم استدلوا في تجوز  
خطا في فهم المعنى المرو لا بان الشيخ وجماعة وقع لهم الخطا في فهم المروج حديث السيم الذي استدلوا  
على انه ثبت الضربان للفعل ومعنى انه مجرد دعوى ومن اين ثبت خطا في فهم الواقعة بجازان  
يكون الخطا في غيرهم وهو صريح في عصمة الله على ان الكلام انما هو في خواص الائمة الذين جازوا خطا  
في فهمه وعلما عرف ائمتهم في كل نواحيهم في غيرهم من الذين يوجب الادلة من احوال ائمتهم  
والضمان وقولهم انهم في حضيض الفهم في روايات جاز عليهم الخطا في المنقول لبعضهم من يقول  
انهم ابعد عن الخطا من غيرهم او قولهم في الاعتراض عن جواز خطا في المطوب لجواز سهوهم في اسماء فيصير  
هذا الاحتمال اذا ثبت باصابتهم للائمة في الخطا في الاستدلال اذا كان من ويا بما اذا كان  
موجوا فلا يفر لان الظاهر محتمل مع ان سهو خطا في الاصل في اننا اذا وقفنا على التحقيق قلنا  
ان المعروف من مذاهب الشيعة ومن اجاب ائمتهم في الاعتناء على رواياتهم وعلى كتبهم التي رددوا  
وانا اعتمدوا عليها لائمتهم في ذلك ومنها لا شك في عدمه وليس في ذلك العلم ائمتهم في باطن لا يقع منهم  
سهو في كل ما لو حفي في مسئلة الجواب عما بها لما تقدم من قوله في ان زلوا المؤمنين في فهم وان

نقصوا الله لهم وطريق اخر بهم يستعين به بال ما يقع سنوا في الصواب وعدا ان ينصبوا لكل طريق الحق  
 ولله الحمد او ما يكون محلا من نفس او افعال او تدبير بحيث يستقيم الحكم ان يكون احد الحق على باطل او يكون محج  
 الله عليهم السلام في ارضه يملكون ما مومنا صلاصع عليهم به ولا يكون ان يهلوا من دين الله الذي جعلهم قواما عليه  
 فان كان سموه احد الرواة في سنة حفظها اخر ولا يكتفون على السهو ولا الغفلة وعدم فهم المروءة لهذا ان الاجتماع  
 دليل قطع حقا تحقق بخلاف الخبر نعم الخبر المتواتر كذلك ولهذا قيل ان الاجتماع باطن خبر متواتر فلا بأس بهذا القول والله  
 انه قيدان من هذا الاجتماع والخبر المتواتر سواء الا ان بينهما عموم وخصوص مطلق اذ كل خبر متواتر اجتماع وبعض الاجتماع  
 خبر متواتر كما اذا كان في جملة كثيرين وبعضه ليس خبر متواتر كما اذا كان فيمن لم يبلغوا عنه نصا عندنا وعند غيرنا  
 في التواتر الربا في الرواة على اربعة اقسام في التواتر فلهذا الاجتماع خبر متواتر والخبر المتواتر اجتماع في كل ما لا يتحقق  
 الاجتماع بنفس السهو والغفلة وعدم فهم المروءة قد تم كثير ما يؤيد هذا افر اجع وهذا القصد ان جوابي عن كل الوجوه التي عرض  
 وقوله في الاعتراض كما هو من هذه كثير من المواضع ليس في هذا النزاع اذ في النزاع تحقق الاجتماع لا تحقق الاجتماع في  
 لاء نقول انه لا يكون له صدق منه سمو او غلط ولا نقول اذا احتمل سموه اجتماع الاجتماع ولا نقول اذا اتفق احد السهو  
 انتجت حجة وانا نقول اذا ادى الدليل على التواتر في رواة سابقا تحقق الاجتماع بشع اجتماع السهو والغفلة  
 والغلط وعدم فهم المروءة فيظهر من هذا ان قوله في جوابي ان يجوز خطا جماعة من النواحي الموثوق بصلها  
 بعيد من الصواب وما بعد هذا كلامه وان كان مناسب للاعتراض لانه مصنوع عليه طبع على الظاهر لانه قد تم  
 معنى في قوله في جوابي انهم استدلوا على جواز خطا بعضهم فهم المفسر المروءة بالشيخ وجماعة وقع منهم  
 في فهم المروءة حديث التميمي الذي استدلوا به على انه يجب الظن بان للفعل معلوم انه مجرد عن اي ثبوت خطا  
 في الواقع بجزان يكون اني على غيرهم ليس على ما ينبغي لانه جواز خطا شيخ احتملا واما ان في فهم هذا المعنى  
 وهو اخبر الحقيقة غير انكسالة الغيبة والصدوق وسلا وادب الصلاح وابن لويس قالوا لا جاز ورد  
 بغيره وبغيره في مطلقه ودفعتوا الفريابي بالغ فان قيل لا يحكموا بوجوب الواحد حتى لا يخرج  
 او بالخبر فيها مطلقا قلنا قد علم بالدليل ان في تناقض اخبارهم ثم وان اختلفت ظاهرا وعلم ان ابنه حديثا كبير  
 ولهذا لا يرفع الغسل والحد في الاضغیر فله الموضوع هو تطهارة صغيرا ان غسل تطهارة كبير ولا يربط الفريابي

ابلغ من الضربة لانها كحلان من الطهور وهو التراب الكثير ولان مسح اليدين بالضربة الثانية اكيدة او لئلا ذلك فكلزة  
 الضربة الدال على البقرة التي سبكتها وقت ولا تستزاه تكرر العقوبة الذي هو واجب بالاقوة ورفع احد يدي للآخر  
 انهم منهم من لا يشترط العلوق بخلافه فائدة كثيرة ما يحسن التراب يسمى النفض لاننا نفعل ان الحق استراطة العلوق  
 اذا الحق وان كان الطيف والاني فيه جواز التيمم بالبحر لا يمكن ما يحسن به العلوق فيه غير ركنه ولو قيل لو كان كذلك  
 لما جاز التيمم بالبحر اذا كان مغسولا ودفع عليه مطرقتا ان الحكم العام بنات باعنا فلو متعلقه ولا يفرق كلف بعض  
 في بعض الامر لو لم يجر الجواز وجوب ما دفعنا ودجوا ما يقوم مقامها من وجوب الاجزاء لطيفة منبثة في الماء بدلها  
 تفقد في الماء الا انها في مثل الدجوة والفرات اكثر واظهر لولا وجوب الماء عاشر في الماء اودع ما برهن عليه  
 او ما يصح به ذلك من ذوالربيع ولا يمكن في ذلك توقيف جميع الخطايا عن ذلك بحيث تقال لهم ما وجدتم الرابطة  
 فيتموا والافلا فلهذا عدم قابلية كل مختلف للكتيب الدقيقة التي لا يتبدل عند التواضع اليها فستأمر العصة  
 مدارك الدين والتكاليف تبعية ما يظهر عن الفاسد ان كان في الواقع انما يتبع على الرابطة والاني  
 ذلك ايضا استجاب النفض لان النفض انما يوجب بالاشوة البصرة ما غلط من التراب بالماء وكفى المظ  
 حصول مساهمة نفس الامر وتوقفه على كونا ذكرنا من الخاف والاني فيه بقوله تعالى سورة ان فيتموا اصعبا طيب  
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم لعدم ذكر منه لانه لو اريد به ذلك لما حذفه ولنا نقول ان هذا نزول لبيان كيفية التيمم  
 للبيان المتيمم به والاية التي في سورة المائدة نزلت بعد سورة البقرة فكانت ايتها لبيان المتيمة ثابت  
 فيها منه فيكون القرين للفعل انما يقع في شئ رقيق بعد اجمع بين الاجزاء بالاجزاء المفضلة كمنه زارة  
 عن ابد جفوة فاقرب واحد للوضوء والغرض من اجابة تفرس يدك من ان لم تنفضها فوضوء للوجودة  
 للدين وصحته عند من سلم عن ابد عبد الله ان التيمم مرة من الوضوء مرة واحدة ومن اجابة من ان قد صح  
 في التيمم مرة واحدة اجمع نحو ما ذكرنا من انهم من كلامه في حيث قال وما دمر من الاجزاء التي لا تضمن ان  
 الغرض مرة واحدة الاطلاق خبر ابن بكير عن زرارة انه قال قال ابن الضربة الثانية مستحبة في الغرض اذ قيل  
 بالمشهور اذ مطلق على القول الاخر فان ثبت ان ذلك فعل له فهو جع بين الاجزاء حسن منه واشنع ابراهيم  
 بن سليمان فيقطع في شرع الفينة الشهيدة في رد ديد المشهور مع امكان حمل الزاوية الكتيبة بهما وتوجه

هذا المحقق في معتبره صاحب الكفاية وصاحب المدارك بعد ذكر المحقق المحقق صاحب الاصول  
 ترك المراتب مطلقا وكذا صاحب النخبة فلا يكون على كل حال وقوع منه من عدم فهم المروءة لا خطأ برصا او قوله  
 على ان الكلام انما هو في خواص الدائمة الذين حازوا على ما في الشئ فنهى عن كلامه وفيما فيه لانه من حكم له بقية ما  
 من الاجماع ومنها فرق بينه وبين المتقدمين في صحة ما يدعون من الاجماع الحسن الطوسي فيه بعد الغلط فيه المصنف قال  
 ومنها ان مع العلم بانهم لا يمكنون الا بقبول الامام ثم لا يفتنون بشي الا بعد السماع من اى قاعة الى الاتفاق  
 ولم يبق احد منهم على الاطلاق او الجواب قد بينا سابقا ان هذا العلم انما يصدر عن تسع احوال والاطلاق على تعميم  
 ودوامهم وهو مختلف باختلاف احوالهم فقد يصدر بانين بواحد وقد يصدر بعشرة بر بعضين او دون ذلك  
 ما سبق ولكن كلام المعترض متجه على ما قرر وهو ان ليس في جوابه جوابا لمطابقة فان قوله ان هذا العلم يصدر  
 لا يتبع على معرفة بالاجماع فان قلنا ان يقول ثبت عندنا العلم بالتسعة فلا يتبع الى الاتفاق بل هو اجاب  
 يكفي وامام على ما قررناه فان الواحد لا يثبت على كل فرض على خبر الواحد الصحيح الصريح الدلالة ولا يثبت به عندنا ما ثبت  
 بالاجماع ولا يستلزم بقية فراجع ولا عبرة بالاتفاق بخلاف قوله وقد يصدر بعشرة بر بعضين في  
 قوله سابقا ان العبرة بالنسب لا بغيره ولما نفاى لو قلنا ان الاجماع وانما قدم الخبر لان دلالة على قول الامام  
 تفصيلية كذا في الاجماع فان ظاهر كلامه ان الواحد قد لا يصدر العلم وهذا بخلاف الاجماع وظاهر كلامه ان الواحد  
 قد لا يصدر العلم وهذا خلاف ما قال من انهم لا يقولون الا بالنسب وبزعمه ذلك ان الواحد كاف لا يقول الله  
 عن سماع من الاجماع ثم قال ومنها انهم ليست لهم في دهرهم عن الاسماء الى الامام لان من علمهم انهم اذا سمعوا  
 من الامام ثبت اسنده اليه والجواب ان هذا غير مسلم بل كثير ما يفتنون بالحكم ولا يصحون باسماء الى الامام  
 بقية عليه ولا جرح في احد كثير من الاجماع في منطقة بذلك الاستبعاد بان النقية تقتضي الاتفاق يقول الله  
 لا يقول الامام ثم من غير نقده عن غير موضوع فان النقية كما تكون بالوجه الاول تكون بالوجه الثاني وما استشهد به  
 على صحة الوجه الاول يقتضي الوجه الثاني في تقدير تسليم الدعوى التي المطلوبة ايضا فان تعدد الشئ مثل دعوى  
 يروى بها جاعل عن الرواية ومن رواياتهم تعرف عند اهلهم وهذا يجب ان يصح قوله فلا يجوز له رد اجماعنا في  
 واضرابه وهذا احوال او قد مر في المعترض انهم اذا قلنا انهم لا يفتنون بغير قول الامام ثم ما كان مستلزم في وصفي



كصحة اتفاقها اجماع وانما قد يهمل متول الاخبار فلا يدرى من دعويهم الالزامية اجماعية والالزامية وان كان كل امر حجة  
 لان حجية حجية النقص وهو يتبع ما رتبته الشيخ هذا في ومنها ان دعوى وجوب كسب الله تعالى فضل عن  
 معلومتها في عصر من تقدم عن الشيخ كالحسين والصدوق بعيد عن الاضطرار فاجاب بان لم يحصل الكل  
 فلا يثبت حصول البعض وهو كاف في العلم ان قد ومنها ان الاطلاع على ما اوجب هو لا الاميل على الاطلاع  
 على سائر ما اوجبهم فضل عن هذا اوجب غيرهم والواجب ان لا يكون جوازا ان يطلع على سائر ما اوجبهم الا على اول  
 اثبات الالزامية الحقيقية المدونة في اصول الفقه وكيفية اصبحت صيغة الفقه واما من حاول اثبات اتفاق  
 جماعة من خواص الدائمة على حكم رواية وهو فلا يلزم حتى في ذلك لم يبرهن هو اسد من شرب بار الماء على اليد  
 والشيخ ومن قبلها اوردوا في كلام العترض متبعية عليه وعلى ما رتبته في من جوابه بالاكفا بتحصيل البعض من  
 المتقديين بالاكفا بتحصيل البعض من المتقديين فان كان انما قبل من المتقديين في نفس الظن فيمن كان كثر  
 في فهم لو الامام عن عند فقد اكدت ما لم ينعى وعدم استهوانه الشك في ذلك المتخذ من فانهم اهل لذلك لان فهم  
 لا يكفهم يوجد مثله في المتقديين في التذكير والفهم الا ان يقول بانهم يعملون بالبر والقياس والاستدلال والالزام  
 ما يشرع للمتقديين في قال رتبة تتم في الالزامية وفيها امور الاول ان الالزامية التي يدعيها على الالزامية  
 في مصنفاتهم الالزامية ان ارلوا بها الالزامية الحقيقية في جميع الموارد فهو كذا يجب لا يجوز فثبتهم اليهم رضوانهم  
 وان ارلوا به مفعلا غير هذا صورة واحدة ما يكون معتقدا وقت ظهور الدائمة في دبر لوجه المشهور في خواصهم  
 رواية وهو اورد رواية وهو اورد في النظم في النظم في دعوى الالزامية في دعوى الالزامية في دعوى الالزامية  
 واستهينين واضرابهم غير فثبت في النظم في غير مستقيم لعدم امكان الظاهر واما من السيد والشيخ في  
 عليها فيمكن الظاهر عليهم غير حجة الشك في فهم ثبت الالزامية وتيسر ذلك عليهم لوجه الاصول الالزامية  
 كلها اوجبها عنهم فيكون غاية الالزامية عندهم الشهادة او عدم وجوب الخالف ولا يثبت حجة هذا الالزامية اولا  
 قولنا ان ارلوا بها الالزامية الحقيقية التي ليس يتم وقد تم جوابه في عدة مواضع وكيف يكون كذا وكثير من المسائل  
 ادعى فيها الالزامية الحقيقية وهو كذا لو كان الخالف موجودا في الصدر الاول بحيث يمنع عن طريقته دعوى الالزامية  
 كقول الصدوق بان ما اورد في رفع اليد في ذلك وان النظم ليس ناقصا في نفسه لانه ليس كذا في غير ذلك

ثم انقضى الخلاف فان الاصل بالدعاء فيها الاتباع وفي نظيره ما هو اجماع حقيقى وان وجوبه الى خلافه  
والنقض قوله فتقوله ركة كذا يجب كذا يجب لا يجوز نسبة اليهم رضوان الله عليهم وقوله ويرى لوجه المسهور  
بهي خواصهم ان اكل لوجه بجره الشهرة فقد تم الكمال عليها وانها لا تحجب فيها الله الخ الذي ذكرناه فانها اجماع وجمعة  
سواء كان رواية او فتور او رواية وفتور واما عدم الظفر بالتميز على دعوى الاجماع فان قيل الدير القبط  
على خطأ التميز لو فرض وجهه كما اذا دل على وجهه قول الامام في فتوا اجماع لا فرق بين المتقدمين وغيرهم والفرق  
على نسب الدير الفرق لمعتبر واما متفرقة بين السيد الشيخ ومن قبلها ومن بعد ما فليس شيء كمال استلزامه  
على الفرق بان هؤلاء ليس عليهم لوجه الاصول عندنا لا ينعض الخ لانه ان كان استيفاءهم وقتهم وقطاعهم  
معتبرا ليعمل عليه فلا يراد بالمتأخرين وان لم يقتض الدير الاصول فقد صدر الدير كتيبته وصد الدير الاصول  
معتبرة كالاصول بل حسن منها لان الاصول ليس كلها معتبرة وكتب هؤلاء كلها معتبرة اتجهت الى الاصول  
من غير اتجاهاهم كالسيد والشيخ ومن قبلها فما عتمد المتأخرين الله ما هو معتد فلا فرق مع ان عندنا في كل  
ما عند المتقدمين من التواتر غالبا من شدة الخبر وتكرره في الاصول في كثير من الاصول يعرفونها بوجهه في كتبهم  
وان لم توجد عندهم الاصول لكن العلم في الغالب ان لا او احاديثا متقدمة في اسنادها كمر صاحب الامر ويعرف  
وجه الخبر في احد ذلك الراور المتقدمة اسنادا كان يقول الشيخ في كتابه الاخبار مثل ما كان بين سيدنا  
لم يلقه وانا صدقه استدل الله ان الله اعلم من احد من احد ولذلك اذا اخذ من جميع البر نظر في اول السند  
احد بين محمد بن ابي نصر قد عرف عنه ثقة الاخبار بذلك وكذلك يعرفون عن الامام اجماعا في ذلك الخبر من السند  
به على الحكمهم وعدم علمه به بحكمهم له على الخ من البقية والطعن في رواته ودلالته وبالعوض على التمسك بالسنة  
وعلى مذهب الجمهور وبالجملة في التواتر بين كلهم لا شك في صحة الخبر في غيرهم زمام استقران ذلك كمال  
للمتقدمين كافتراض احد القولي في التأليف وكاستقرار الحكم بعد الخلاف على قول او قولين وانقل الشبهة  
نما راو بالهكس والفقهاء حكم نافية سلف موجه ودوق حكم نافية تجددت لم تكن قبله ولا صلاها المتقدم عند النظر في  
توجيه السابى من الواردات الالهية التي سمعت بنظر الحق في الحقيقة للشريعة لئلا يرتفع الحق عن ما هو في عظم  
من كل شيء الى غير ذلك من عرفنا قدرناه لم يقين ان المتأخرين الذين الدير الدير الحكم اذ لمخ المتقدمين كغيره وادلة

هذا هو وصف الشريعة من الاجزاء وصيغ الكتاب ليس عليها غير ولكن اقول كما قال محمد بن عيسى بن ابي بصير  
 ولو قل كل ان عام فواقع قارة التي لا يكون منعقد انه زمان الغيبة الصغرى على طبق قوله واحد من الائمة  
 وان لم يكن صاحب الزمان ع والاطلاع على موافقة قوله لقولهم صاحب الزمان المعلوم بالاتباع بل احبب اللام  
 باتباعهم فيعلم انهم باتباعهم المعينون كبصوهم يتوفيق الهام كما امر اقول قوله بالقرآن المعلوم  
 يريد به ان الذي خرج لا يكون اجابهم فيه هذا لانهم لا يطلعون على قوله ع ليكون قوله موافق لقوله الذي هو  
 بشرط عت رجبية الاجماع وقد مر ما في على جوابه وقوله بل احبب اللام باتباعهم ليس يصح لانه ان كان اللام  
 باتباعهم مخصوصا بواحد وجب الخذ عنهم ولم يخرج الاجماع في مقابلة اقولهم مختلف ولا يجوز ان يرجع فيها  
 غير من لا يثبت باتباعه فلا يعتبر نظره فيمنع من بعدهم العديدين ما عمنهم اتفق او اختلف وبهذا لا يقول به هون انه  
 الهدى ع بل يقول لابد من النظر والرجوع ومن كان له تلك المرتبة كان مأمورا باتباعه والافوا اهل من يعرف عنه  
 ليس في القول حجة ولانه المسند عنه جواب كقاي الرضا ع قارة التي لا يكون منعقد انه زمان  
 الغيبة الكبرى بين اصحابنا الذين ليس في رجبية عند وغاية شهره بينهم ولقد اصلح الشيخ ع ما  
 عرف والماتجج بالادلة الى نفع من الدقة بغير علم مردوه بما كان استقام الى ما يظن دليلا وليس في رجبية  
 الاطلاع عليه فان الظنون مظنة الخطا اقول قوله ليس في رجبية عند رجبية عند الحكم بيننا من غير دليل  
 بالادلة لا من يعرف الحكم بالرجوع وقد مر البيان في عدة مواضع من هذا الكتاب وحصره للاجاعات في شهره  
 غلط لا مكررا ع لانه قد مر ان شهره يكون حجة في نفسه فقول كيف يكون شهره المتقدي حجة ولا يكون حجة  
 حجة وهم في مذهبنا لا يجوز ان يكون الذي خول على خلاف المتقديين والالكان الذي عند المتقديين لاننا  
 طريقتهم ومنهم ولا يجوز ان يكون ذلك وقت قائم به على سبيل الله لانه لو كان كذلك لكانت الامم واما من يدعي ذلك  
 فانما يكذب يدعي اكثر من انه بطريقه الذين فيقول على الظنون الضعيفة في كل اضعف طرق الذين  
 اذا عوزوا فيه لانه لما لم يكن حجة اهل الفقه ودينه انما طريقتهم ومن لم يسمع منهم كان محجوبا غاب عن معرفة الحق  
 الذي يرضيه الله لانه كما ويعتقد بطلان الظن بانواعه ويدعي جميع الحكماء المتقديين اما صريحا او بكرة  
 واذا قاي بالظن ادعائه انما هي حتى اننا وجدنا من يقول بالظن في مسئلة وفي الفقه فيها بغير ظنه ويقول ان

ظنه مطابق لكم الواقع ويكفي بطلان قول مخالفته نفس الامر واذ اقبل ما الفرق بينكم في نسخ محاسب  
 الظنون وانما ظن يقيى ويحكم بالديعلم ولا شك انكم لم يبق اليقين فكم منكم حكم بالاعى يقين مؤاخذها  
 حكمه نفسية لك لانه لو فرض انه قد دفع نفسه فيكم بالظن اذ اتقذ اليقين رخصة مقبولة ممن امس بها  
 مردودة ممن انكر ما لو كان فداق ما نسبة الاولين على زعمه فان كان الاولون عاقلين بالظن اذ اعوز اليقين  
 كما يعلم موافقكم كانت خرين لان الخرين انما يصيرون الى التعبد بالظن اذ اليكم لم طري الى اليقين ولهذا انهم  
 يتركون اخبار الاحكام اذا قام الاجماع لذلك فها طريقهم للثبوت فيها ولا يتساهلون فيها مبر لو كان عند احد  
 ظن ان احدهم ترجع احد ما فيغير بالاقول فيقول بلطف صدقهم وحسنه وزن ذلك شعر شكر الله سبحانه  
 وعظم اجرهم وان لم يكن الاولون عاقلين بالظن في حالي اليكم احد من بعدهم قائل بطريقهم فتكون طريقهم منقولة  
 والمنقولة بالظن لان الحق شجرة اصلها ثابت وفرعها منقولة ولعل اصلها من الشيخ قد تم جوابها وبجوز ان يكون  
 ما نقلوه من اشهره انما هو مستفاد من كتب الشيخ واسيد والمفيد وابن زهرة وابن خزيمة وسلامه وادخلهم فيهم  
 المانع منها وقوله والاصحى ج بالعدالة ان مردود ما سبق من اعتبار الظن حيث يفقد اليقين وما اصابه  
 من عرض في نفى حجية الاجماع في قوله ومنها ان قصر كلامهم على اساء فراجع وقوله فان الظنون مظنة الخطأ  
 خطأ ان علم لان الشرح يعتبر في مواضع من الاحكام لا تنضبط وان كل من خصص فهو محقق لكنه ليس محققا في النزاع  
 في ركاينة الظاهر من دليل من حجية مكر الاجماع بجميع انواعه في حجية القطعية فلا اقر من ان تبقى حجية الظنية  
 فلا وجه للاعراض عنه واطرافه بالكلية وادخل من رد اجماع عاتق السيد والشيخ لوزنوا في لفظة صورة النزاع في  
 ان لا يرد ظن من ان الشيخ يريد الاجماع على العبد بالخير والى انه يريد الاجماع على عدم رد الخبر او ظن منه انه يريد  
 الاجماع الحقيقي فانه بطله وجوه الى انفس اقول قوله في الظاهر ان الظاهر من قوله بطلانه بالكلية لانه  
 لا يكون حجة قطعية لان القائل بالحجية يريد بها القطعية ولا شك ان هذا وما قبله من الاجماع المنقول فالحال في  
 نفس نبوته لانه حجة وما قبله فيكم خبر الاحكام وهو لا يفيد الا الظن فقد قدمنا ان ذلك في المنقول عن المحصل  
 او المحصل اني قد فانه عند من احصى الاشكال انه لا يفيد القطع وقد مر بيان ذلك بمرمانه وقوله ظن منه ان الشيخ  
 ليس بظاهر الاحكام ان يكون شاهدة انما تغذي ذلك لانه ظهر له الدليل على عدم انحصار الحق في المنقول فيه الاجماع



في زعمه رده لعدم ثبوت الاحتمال المحض او عدم صحة النقل للدليل والجملة فليس رده لذلك ردا للجماع، وكيف كان  
 استدلاله بما لا يترشح في كثير من الموارد يستدل على استندة بورد الدليل بوثقه بنقل عن السيد وليس فيها  
 لانه يظن ان شئ يبريد اللجاج الحقيقي لانه لو كان كذلك لكان الخلف ان كان معلوم ان شئ يبريد اللجاج  
 بذلك الشهيد وان كان فهو بالنسبة الى شئ في اللجاج الحقيقي وان ادعى المحقق بغير ذلك في الشهيد  
 لعدم حصول ذلك في الشهيد لا لجهل في المسئلة وهو من اهل الفض ولا ينافي ذلك انه قد يقع منه ما ينافي  
 هذا الكلام لانه لا يستكشف عن الفقه هو ولا غيره مالا يخفى على عمدة المتأخرين حتى سر الوهم في عصرنا هذا  
 الى ابطال الجماعات ففهمنا الاولين والاخرين حتى في صورة عدم وجه الى لف لعدم تحقق اللجاج في نفسه  
 ولعدم الاطلاع عليه لتوقفه على معرفة تأويله، الا انصار المطلقين المنتشرين في الاطلاق ومثله اللجاج في  
 حصوله ودعوى كاذب فكلد بوجه في نظر تلك الجماعات وطعنوا فيهم ونسبوا اليهم الجمل وان سب ذلك في العلم  
 لعلى العامة في قبسوا من اصولهم وهو قد وقع في على اشرقة اذ ما منهم احد الا وهو غير اللجاج سيما استند في شئ  
 والمفيد ثقة الاسلام ورئيس المحدثين واما ما لم يمت من هون زمانه او قبله والجميع لصيد قونهم في تعلم او ال العامة  
 وللصيد قونهم في تعلم هذا ما اصابنا خاصة مع انهم لصيد قونهم في تعلم الروايات وكان الانساب يراي راد اللجاج  
 المدعى لا يمكن حمله على حقيقة ان يكونه على اقرب مجازاته وهو شهرة او عدم وجه الى لف او اللجاج على عدم  
 رده الحكم او اللجاج على رواية الحكم بحيث تدونها في كتب اصحاب الائمة كما عرفت رايهم الشهيد الاول في الذكر  
 بنو ذلك او انما سر الوهم من عدم التوقع والتجروا الاقدام على ما لا يعلم كخانت النفس تدعى الرواية  
 بحيث ان خرج منها ان لا يقبل الدخول تحت الحجر شدة ايتها وعظم دعواها فلا يقبل الدخول تحت طاعة  
 غير في الاشارة فلهذا تقدم على القول بغير علم وعلى الثاني ما لم يعلم لاجل اغراضها الفاسدة فان كانت  
 مسئلة ضرورية محسوسة وادلتها كذلك انقامت لها غايب وان لم توافقها كرامة الفضيلة هي ام لا  
 ولو ان الناس طلبوا الحق بدون ملاحظة الاغراض الفاسدة لم يكتفوا وان كانوا مختلفين في النظر لانهم  
 متفقون في الفطرة التي فطرهم الله عليها لان الدائرة من الناس ان يتبعوا او لم يتبعوا طاعة الله  
 ممن يعلم غير مستكشف ولا متبر من اجد فلوانهم لو ان يقول بحجة اللجاج من العارفي به وبغيره

واذا عرض عليه ليلدلم يعرفه قل اعدت ولا يستلزم كرامة ان تعينه عليه فان ذلك خير من ان يكون عينه افكوا  
 كذلك لا تنفقوا <sup>على</sup> ~~الشيء~~ وهذا الدال على العضد وقد التزم فيما هو متحقق لا ينبغي التزم فيه ومن ذلك انك اذا اجاب  
 وجهته على طريقة الشيعة لا لعدم تفتقده فدل على عدم الاطلاع عليه لتوقفه على معرفة فادعى على الامساك  
 المنتشر في الدقائق لما بينهما عليه من اراخ ان الاطلاع لا يتوقف على ذلك قوله ومن ثم هذا الاجماع  
 متقدروا حصوله ومدعيه كما بساطل لانه لا يترك وجوبه متحققا عنها بحيث يخرج ان جميع العلى المنتشر في  
 في اقله الارض تنفقوا عليها كوجوب المسح في الوضوء وتوابعه متقاة اجماع الامة بالسطوة وكلامه هنا  
 وان كان في مكان الرد على منكري حجة الاجماع الا انه من لا يقدر بها فذكر ان ذلك لا يمانع اجماع الامة  
 ان تحقق فهو حجة قطعية للقطع بدخول قول المصوم عنه في قوله اقولهم لكنه قد ان يتحقق في غير ضرورية بالدين او  
 ضرورية بالدين في الخلاف في غير ما اشتهر من ان يذكر فلا ينبغي الالتفات الى اجابات التفرع  
 لعدم القطع بدخول قول المصوم في بطلان ما يقطع به في زمن ابن لوريس وما شاكله الى ما هنا ولو اراد به  
 المشهور بينهم لم يكن حجة فانه في العلم ان كل اجماع يدعيه كلام الاصحاب بطريقه من عصره في الزمان هنا  
 وليس مستلزم الاخذ متواترا واما حيث حيث تعتبر الاجماع فلا بد ان يراد به اشتهار ثم ذكر انه يمكن الاطلاع  
 على الاجماع في الزمن القادر لعصر ظهور الامة كما لا يمكن العلم باقوالهم فيمكن فيه خصوص الاجماع وانما هو  
 التبع او قوله في الخلاف في اشتهار من ان يذكر قد تقدم ما يصلح جوابا له ونقص وقوله في الالتفات الى ما ظهر  
 اما اوله فقد اثبت الالتفات بنفسه في موضع وراجع ما مضى واما ثانيا فلان نصيب الالتفات اليه حجة في  
 على نوع الخلاف وليس كل وقع فيه الخلاف لا يلتفت اليه لان وقوع الخلاف ليس له ليلد وبات الكلام  
 قدم الكلام فيه فذكره وعلى هذا لا يمكن ج الامتداد السعيد الاقل مع انه احسن الادب مع ما كان  
 المتقدمين واما السعيد الذي في نقد الادب معهم كثيرا في عهد ما اوردا في حجة اربعين مسألة ادعى  
 فيها الاجماع كذلك وليس قد وافقنا هذه المسائل للتبعية على ان لا يغير الفقيه بدعوى الاجماع فوقع  
 فيه اخطا والمجوزة كثير ارجح كل واحد من العقول يتاخر في شيء والمرضى وفيه نص في تحضية السعيد في شيء وغيرها  
 ونسبهم الى المجوزة مع انه ناقض بنفسه اما في كثيرة منها فاعلم عنه في المدارك وجوب غسل القطعة اذا كان

فيها عظم فاني قد احكم ذكره في حقها واتباعها واجمع عليه الخلاف في جماع الفرق واعتز جميع من اللما  
 بعدم الوقوف على نص في ذلك لكن قد اجد ان نقد الاجماع في شئ كاف في ثبوت الحكم برباطها  
 اقتر من النص وهو ما فلا يخرج به من تشنيع على شئ وغيره في دعوى الاجماع والمباغنة في كفا  
 اقوال ان مقام شئ شهيد ارفع من ان يحد كل الجهد بان يترك الاجماع ويقع في شئ وغيره ولكن لما  
 وكلالة حامد وان كنا يجوز عليه الغفلة والخطا ولكن كذا بان ان الاجماع المتقولة ليست من قبل  
 اللما بحيث يكفي فيها جرد النص ويكون بحد ذلك ثابتة وان افادت مقام ما يبرهن من قبل المسائل  
 الاجماعية فيخرج منها الترجع للامانة في شئ الطائفة من جهة معرفة دخول المصوم في الباقي الدائم في  
 واما وقوع الخطا واحتماله المانع من التقليد فيه فلو عدم العصمة واما احتماله المانع فلا يمكن الاقامة على  
 الثقة لانه قرينة ذلك وذلك راجع الى حصول الظن المصدق في حقته وان كان لا يكفي ذلك في غيره  
 بل لا بد من الاطلاع الابتدائي في النص حيث يمكن لعلم من المنقول ضرور او مكره مشهور او غير ذلك  
 ولا يكفي بالنقد بدون النظر فيه وقوله رة انه ان اللما بينهم كثيرا لانه انما في شهيد في شئ  
 اللما مع شئ ولما لم يترك نفسه في شئ اللما مع الفاسد من السيد والفاسد  
 من شئ وقوله رة مع انه ناقص في شئ اما في كثيرة منها ما نقل عنه في الدار كمال الدين المناقب في  
 من كلام شهيد كما قلنا انه حصل الظن بنقد الشئ في شئ استندة فاعتمدت طنة لا في كيف حصل  
 له الظن بنقد الشئ في موضع في اخر لا يحد لنا نقول ان مرفوعا يحصل الظن حصوله عن رجال احكم  
 في اللطيفة الربانية التي ان رايها الصالح في عمة مقبولة عن خطا بقوله وعرف الحكم فان لم  
 ينظر بنور الله ويكون الدليل مقارنا لنظره ومطابقا ولو كان في الحقيقة نظره تابع للدليل ابد الحكم  
 تعارض الدليلان فيعذر عليه الترجع لعدم المرجح الاثر انه لا يقبل كل دليل وانما يقبل ما يوافقه ويغلب  
 شئ للاجماع كغيره الدالة يقبل منه العلم ما يوافقه ويكون الموافقة عند دليل على صحة الخطا والحي  
 بحيث لا يعتمد مجرد النص بدون النظر فيه الى ان يحصل الموافقة فانهم اكثر رة قد رة وقد يمكن  
 ما ان من شئ العظيم بنى على ان طريق التقديرات والمخبرين واما وليست كذلك فان



نقول ان التقديري انما يقول بهذا الاصول الى احدتها العامة لاجل انهم بالانكرونة للاجل  
ذلك ويريدونهم كما انه كذلك عند المتأخرين واللاجع من اشهادهم فلا ينبغي نسبتهم الى الجهد وان ذلك  
بسبب في الطبع ستراف لكن لا بد وان يرلوه بالاجماع انشي عن اتفاق الدلائل فانه من غير عادت  
العامة قطعي بل عن ذلك رواه في الكهانة من جهة رساله كتبها لصديق عمه المصطفى يقول فيها وقد  
رسول الله في قبره موتته فلو اني بعد ما قبضت له نبية في سيعان فانما بجمع عليه راسا في كل  
في احد اجزائه ولا ياتي ضلاله من اخذ بذلك في جماعات السيد الشيخ واضرا بها ان اراد ان ياتي  
عن اتفاق الدلائل فيلزم انهم انزع العامة القائلين بذلك وان ارلوا به انشي عن اتفاق الروايات  
فهذا هو الوجه الذي لا يجوز رده او قوله ليس كذلك يعني ان طريقة التقديري ليس من طريقة  
المتأخرين ليس شيء لا يناسب بقا ان الطريقة واحد واللازم انقطاع التي وارتفاعه وقت من زمان  
الطريقة عن الفرقة الحققة وقوله فلان ان نقول انما يقول بهذا الاصول ممنوع في حق المتأخرين  
لتصريحهم بان الاجماع عندهم لا يقول حجة الا اذا كان كاشفا عن قول المعصوم وهو من نص ذلك  
عنهم وكتبهم مشنونة بذلك فدعواه المتأخرين بقوله كما انه كذلك باطلا وقولهم فيه بطلان وقوله فلا ينبغي  
نسبتهم الى الجهد يعني التقديري معارض بالقول كما انه لا يجوز نسبة المتأخرين الى الجهد ولو قلت  
بالطريق الاول ولم اكن فظنا لا يثبت كبقا من اخصاص المتأخرين بزياد الاحتمالات المتعددة  
مع ان ما استفرغ المذهب مع ادلة وتواجهه وما اتفق عليه ما اختلف فيه قد صار اليهم وان كان  
من جهة التي لطمع العامة فالمقدمون اشددان كان من جهة ان الطبع ستراف فلا ريب ان المتأخرين  
في فعيم من ذلك اشدد من المتأخرين للاختلاف اللاحق والكام في عصر التقديري كجمل في المتأخرين  
وليس في الحديث على المتأخرين طعن بوجه ما حكم السيد الشيخ واضرا بها من الدلائل احسنه بانهم ان  
ارلوا انشي عن اتفاق الدلائل في كلامه فهو في المتأخرين بالطريق الاول والامكان ان المتأخرين  
يريدون انشي عن الدلائل قطعا ما يتوهم من عبارات بعضهم فهو اما لانه قد ظهر له تحقق دخل قول المعصوم  
ولم يظهر غيره ان طريقه كجبه عباراته او انه غلط في تعبير عن هذا المعنى وانه راد على غيره دليله بجماعات









